الجامعة

و

الاستثمار البشري

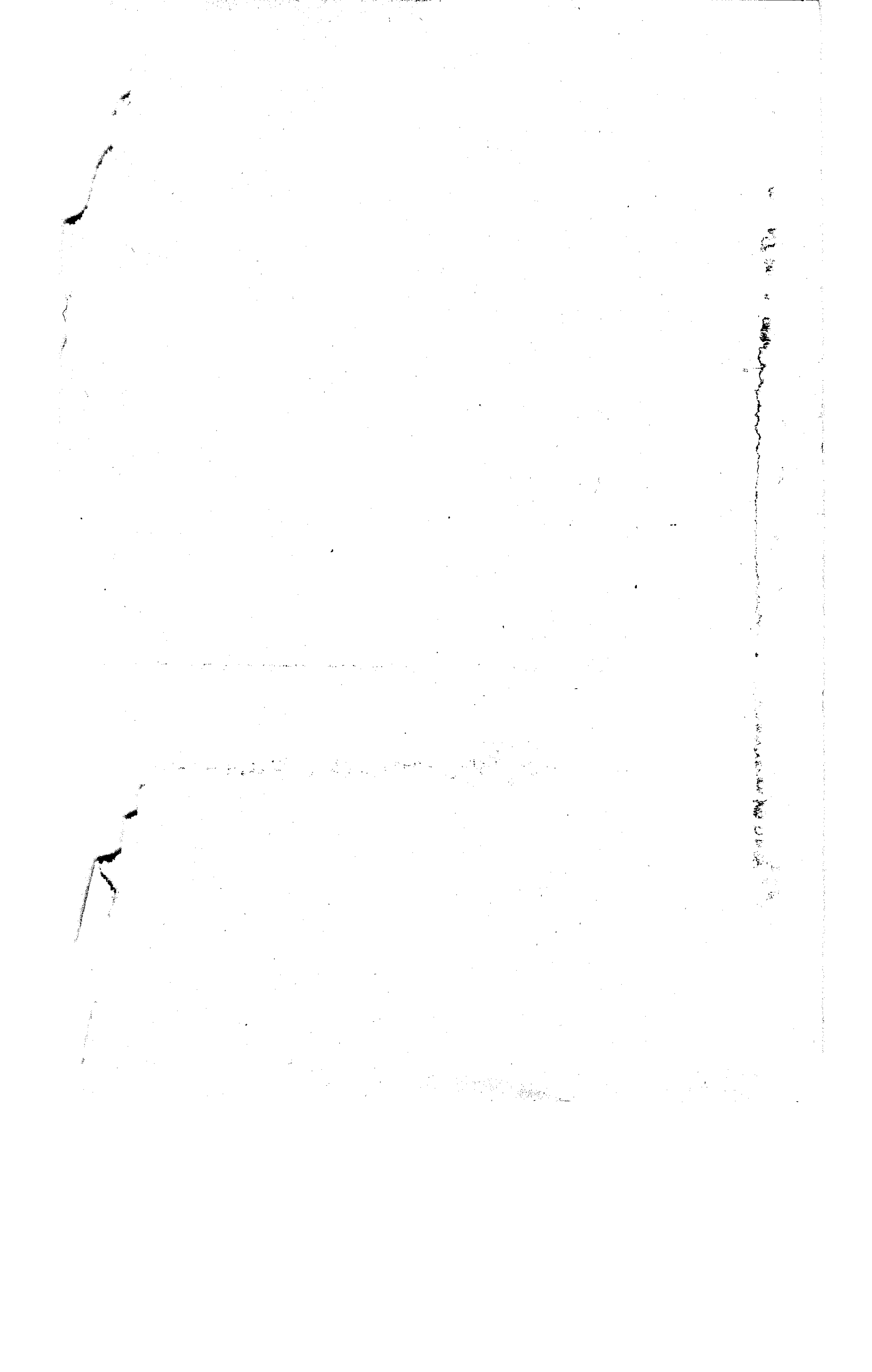
الأستاذ الدكتور

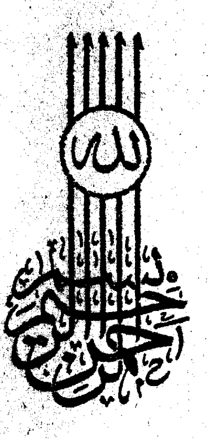
على صالح جوهر

وكيل كلية التربية للدراسات العليا والبحوث

ورئيس قسم أصول التربية ..

١٩٩٢




بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس

ص	الموضوع
	الفصل الرابع : بعض مشكلات الشباب الجامعي المصري
١٧٥	خصائص مرحلة الشباب
١٧٥	مشاكل الشباب تصنيف وأسبابها
١٨٤	المجتمع الطلابي
١٨٧	التوصيات والمقترحات
١٩١	المراجع المستخدمة
	الفصل الخامس : بعض نظم التعليم الجامعي
٢٠٠	أهم خصائص النظام الدراسي الجامعي الناجح
٢٠١	أهم النظم الدراسية بالجامعات
٢٠١	نظام السنة الدراسية الكاملة
٢٠٢	نظام الفصول الدراسية
٢٠٣	نظام الساعات الدراسية المتعمدة
٢١٣	أهم أسس ومقومات نظام الساعات الدراسية المتعمدة
٢١٧	أهم مزايا نظام الساعات الدراسية المتعمدة
٢٢٠	أهم سلبيات نظام الساعات الدراسية المتعمدة
٢٢٢	متطلبات نظام الساعات المتعمدة في التعليم الجامعي
٢٢٤	مراجع الفصل

الفصـــــــل الأول

فى تنسيق القبول بالجامعـــات المصريــــة

* هذا الفصل يمد القارئ بمعلومات وافية عن :
- نظام القبول الحالى فى الجامعات المصريـــة .
- مدى توافق هذا النظام وحاجة المجتمع للعمالـــة .
- أفضل النظم التى ينبغى اتباعها فى تنسيق القبـــول للجامعات المصريـــــة .
- أهم المشكلات التى تواجه أولياء الأمور التى تنتـــج من التطبيق الحالى لنظام القبـــول .

مُتاح : دليل القبر لابن جامع العمدة



الفصل الأول

فى تنسيق القبول بالجامعات

مقدمة :

يعد الاهتمام بالفرد وتعليمه من أهم الأسس التى تبنى عليها الديمقراطية ، فالفرد المتعلم يسهم بدور إيجابى فى حماية نفسه ومجتمعه من الأفكار المتطرفة التى توضع فى طريقه ، كما يعرف حقوقه وواجباته ، بالاضافة إلى قيامه بدور واع للمحافظة على الديمقراطية كما يعتبر الاهتمام بالتعليم العالى من الأسس الضرورية لتطوير المجتمع وتنميته باعتباره نهاية السلم التعليمى والممول الرئيسى لسوق القوى العاملة بالخبرات الفنية والثقافية المتنوعة ، وينظر الفرد إليه باعتبارة الوسيلة الأساسية للارتقاء الاجتماعى فى المجتمع ، لذلك كان من الضرورى أن تتزايد ضغوط الأفراد نحو الالتحاق بالتعليم العالى وخصوصا فى ظل تزايد سكانى هائل ، الأمر الذى أدى إلى ظهور العديد من المشاكل والتعقيدات التى جعلت من الضرورى النظر فى الأعداد المقبولة بالجامعات ، ووضع عدة معايير للالتحاق بالجامعات قام بتطبيقها مكتب تنسيق القبول للجامعات المصرية وأدت هذه السياسة إلى تزايد اعداد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة والذين لايجدون موقعا لهم بالجامعة أو المعاهد العليا أو المعاهد المتوسطة ، الأمر الذى يتطلب اعادة دراسة الثانوية العامة من جديد أو الالتحاق بسوق العمل ، وغنى عن التعريف أن الثانوية العامة لاتعطى لحاملها أى مميزات للعمل فى المجتمع لأنها شهادة غير منتهية وتسوى

الحصول على شهادات أخرى ، وهذا الموقف يؤدى إلى مزيد من الاتجاهات السلبية لطلاب الثانوية العامة نحو مجتمعهم وقد يكونون فئات ذات تأثير ضار بالمجتمع ٠

وعلى الجانب الآخر أدت سياسة القبول بالجامعات المصرية وتحديد أعداد المقبولين من قبل المجلس الأعلى للجامعات دون نظر لاحتياجات القوى العاملة من العمالة المتخرجة من الجامعات ، ونظرا لالتزام الدولة بتعيين الخريجيين ، أدى ذلك إلى وجود نوع من فائض الخريجين وقصور واحتياج لنوعيات أخرى من المتخصصين فى بعض المهن التى يحتاجها المجتمع فى طريق تطوره ٠

كما أدت هذه السياسة إلى تزايد أعداد الطلاب بالجامعات الرئيسية " القاهرة وعين شمس ، والاسكندرية " زيادة تفوق قدرات هذه الجامعات وإمكاناتها ، وكذلك زيادة أعداد طلاب الكليات النظرية " التجارة ، والحقوق ، والآداب " والأقسام النظرية بالكليات الأخرى بالنسبة لأعداد الكليات العملية والفنية ، الأمر الذى ساعد على ظهور بطالة مقنعة وغير مقنعة نتيجة لمزايد خريجى الكليات النظرية وعدم الحاجة إليهم ، وفى نفس الوقت الذى تزايدت فيه أعداد الطلاب ببعض الكليات ، نجد أقساما بل كليات أخرى لاتجد طلابا داخلها مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة إعداد الطالب الجامعى فى هذه الكليات مثل ~~التربية العريش - علوم دمياط~~ " ومع تزايد أعداد طلاب الكليات إنخفض المستوى التعليمى نظرا لانخفاض الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لهذه الأعداد الطلابية المتزايدة ٠

ونظرا لشعور العديد من رجال التربية والمجتمع بتفاقم حدة المشكلة الناتجة

عن نظام القبول بالجامعات ، قاموا بإجراء العديد من الدراسات والبحوث التي تسهم في تطوير العمل بمكتب تنسيق الجامعات فكانت بحوث المجالس القومية المتخصصة ومجلس الشورى ، والأجهزة المرتبطة بالقوى العاملة ، والبحوث التي ألقيت في مؤتمر تطوير التعليم يوليو ١٩٨٧ ، واللجان الفنية بالمجلس الأعلى للجامعات ، وكليات الجامعات المختلفة ، وسيتم ذكر معظم هذه البحوث بعد ذلك في هذا الفصل الذي يضع مقترحات عن القبول بالجامعات المصرية قد يساعد في تخطي بعض العقبات والمشكلات التي تواجه مكتب تنسيق القبول بالجامعات المصرية •

- مع تزايد السكان في مصر ، وتضاعف أعداد الطلاب الذين يرغبون في استكمال تعليمهم الجامعي ، وارتفاع مستوى الطموح عند الآباء والأبناء على حد سواء

واجه مكتب تنسيق القبول بالجامعات المصرية منذ نشأته عام ١٩٥٦ ، العديد من العقبات والمشكلات التي أثرت على فعاليته وحدت من إيجابياته ، ودعا ذلك إلى محاولة وضع نظم مساندة لتطوير الأداء بمكتب تنسيق الجامعات وذلك نتيجة للمؤتمرات العلمية والبحوث المختلفة التي ساعدت على تلافي العديد من الصعاب والمشاكل التي واجهت المكتب في الماضي ، ولكن لم يحل ذلك دون ظهور مشاكل جديدة وصعاب عدة لم يتم حلها ، وهذا البحث يسعى للإجابة عن تساؤلات التالية :

١ - إلى أي مدى تتفق الأعداد المقبولة بالجامعات مع الاحتياجات من القوى العاملة ؟

٢ - إلى أي مدى تتفق الأعداد المقبولة بالجامعات مع قدراتها وإمكاناتها ؟

٣ - إلى أي مدى تتمكن الجامعات من استيعاب الحاصلين على الثانوية العامة ؟

٤ - إلى أي مدى يراعى نظام القبول الحالى قدرات الطلاب - واستعداداتهم ورغباتهم ؟

٥ - هل يمكن وضع نظام لتنسيق القبول بالجامعات يوفق بين قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم واحتياجات المجتمع من القوى البشرية وطاقة الكليات وقدرتها ؟

ولهذا فالفصل الحالى يهدف الى معرفة وجهة نظر أولياء أمور طلاب الثانوية العامة وطلاب التعليم الجامعى فى نظام القبول الحالى للجامعات المصرية ، كما يهدف إلى معرفة آرائهم فى التحاق بعض الطلاب بجامعات أجنبية خارج الوطن ، وكيفية مواجهة بعض المشكلات التى تتعرض لها الأسر المصرية فى حالة عدم قبول أبنائها فى إحدى الكليات التى يرغبون فى مواصلة أبنائهم الدراسة بها أو فى حالة عدم قبول أبنائهم فى التعليم الجامعى بصفة عامة ، ومعرفة رأيهم فى أسلوب تشغيل الخريجين الجامعيين والتزام الدولة بتعيين هؤلاء الخريجين ، وإمكانية توفير تعليم جامعى بمصروفات مثلما يحدث فى بعض الجامعات الموجودة على أرض مصر مثل : الجامعة الأمريكية وجامعة بيروت العربية .

كما تظهر أهميتـــه فى قيامه باظهار أفضل النظم الذى ينبغى اتباعها فى تنسيق القبول للجامعات المصرية من وجهة نظر أولياء الأمور ، كما يلقى الضوء على أهـــم المشكلات التى تواجه أولياء الأمور التى تنتج عن طريق تطبيق نظام التنسيق الحالى كما يوضح البحث أهمية اتباع نظم القبول المختلفة والمرتبطة بتخطيط القـــوى العاملة وأهمية قبول الطلاب وفقا الاحتياجات المجتمع من العمالة كما توضـــح الاثار السلبية الناتجة عن تطبيق هذه النظم • وهناك نموذج آخر تبدو أهميته فـــى قبول كل الطلاب وفقا لرغباتهم ومايتميز به هذا النموذج ومايواجهه من مشكلات وعقبات •

كما يلقى الضوء على مشروع مقترح يستنتج من الدراسات السابقـــة وهو المشروع الذى يوائم بين نظم القبول المختلفة . بين نظـم القبول المختلفة •

وسوف يستفيد من هذا البحث ، من يهتم بالتعليم سواء كان مسئولا تنفيذيا أو تخطيطيا أو عاملا فى مجال البحث التربوى ، كما يستفيد منه الطلاب وأولياء الامور وبعـــض صانعو القرار التربوى ، والعاملون فى الجامعات ومكاتب التنسيق والعمل السياسى •

بعض الدراسات التي تناولت تنسيق القبول بالجامعات المصرية

يخضع مكتب تنسيق القبول بالجامعات المصرية لدراسات عديدة ومتنوعة منذ نشأته حتى الان ، يهدف بعضها إلى الدفاع عن فلسفته ونظامه وبيان مزاياه وحاجة المجتمع المصري لمثل هذا النظام ، وفي الوقت الذي تتناول فيه دراسات أخرى هذه التجربة بالتقييم محاولة تطوير الاداء بها محسنة ودافعة لنظامها العام ، في حين تركز مجموعة أخرى من الدراسات على انتقاد هذه التجربة وتوضح مشاكلها وسلبياتها المختلفة باحثة عن نظم بديلة ، ولذلك قام الباحث بحصر هذه الدراسات محللا لها مستفيدا بما حوته من نتائج وآراء ، ويعرض الباحث في شيء من الايجاز لأهم هذه الدراسات :-

١ ـ دراسة أحمد داود (داود ، ١٩٥٧) :

أجريت هذه الدراسة عام ١٩٥٧ ، وكانت تعنى بمحاولة معرفة العوامل المؤثرة على اختيار طلاب التعليم الثانوي لمهنهم المستقبلة ، وقد طبق الباحث بحثه على عينة من القاهرة ، وحرص على أن تشمل القسمين العلمي والأدبي ، وكان من نتائجه أن طلاب القسم الادبي يفضلون الالتحاق بكليات الشرطة والاداب ـ والتجارة في حين يفضل طلاب القسم العلمي الالتحاق بكليات الطب والهندسة والصيدلة ، ومن الملاحظ أن الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة للعام الماضي كانوا يفضلون هذه الكليات أيضا فما تزال كليتا الطب والهندسة في المقدمة ، وذلك يلقى الضوء على استمرارية المجتمع في تفضيل كليات محددة لفترة تقترب من الثلاثين عاما ، وأوضحت الدراسة

أيضا أهم العوامل التى أثرت على اختيار الطلاب القسم العلمى والادبى مثل وجـــود علاقات طيبة مع مدرس مادة معينة أو آراء الوالدين أو وجود أصدقاء فى قسم معين.

ومن الملاحظ أنه فى عصر اسماعيل كان ينتخب أحسن الطلاب لمدرسة الهندسـة ومدرسة الطب ويترك الباقى للذهاب للمدارس الحربية وفى هذا اجحاف كبيـــر بالمجتهدين من الطلبة ، لان معظم الترقيات كانت للجيش (الاسكندرى وحســن ، ١٩٣١ : ٢٣٤) .

٢ ـ دراسات السعيد مصطفى السعيد "مدير جامعتى الاسكندرية والقاهرة سابقا"

قام بعدة دراسات تتناول نظم القبول بالجامعات ، وتناول التعليم الجامعى بصفة عامة ، ومن هذه الدراسات :.

أ ـ المرأة والتعليم الجامعى فى عام ١٩٥٥ (السعيد ، ١٩٥٥)

ب ـ التعليم الجامعى فى مصر ، ماضيه ـ حاضره ـ احتمالاته المستقبلية فى عــام ١٩٥٧ (السعيد ، ١٩٥٧) .

جـ ـ التوسع فى التعليم العالى فى ج . م . ع . فى عام ١٩٦٠ (السعيد ، ١٩٦٠) .

د ـ الدراسة الدولية للقبول بالجامعات فى عام ١٩٦٢ (السعيد ، ١٩٦٢) .

٣ ـ دراسات عبد العزيز السيد "وزير التعليم العالى سابقا" :

قام بعدة بحوث ودراسات عن الجامعة والتعليم العالى أهمها :.

أ ـ الجامعة والثقافة فى عام ١٩٦١ (السيد ، ١٩٦١) .

ب - رسالة الجامعة فى المرحلة الحاضرة من تطور المجتمع المصرى ٠ فى عام ١٩٦٢ (السيد ، ١٩٦٢) ٠

جـ - التعليم العالى مشكلاته وأسس تخطيطه ٠ فى عام ١٩٦٣ (وزارة التعليم العالى ١٩٦٣) ٠

٤ - بحوث ودراسات محمد عزت سلامة " وزير التعليم العالى سابقا "

أ - الدراسة الأولى وهي تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة بعنوان : سياسة التعليم وربطها باحتياجات خطة التنمية وقد تضمن التقرير توضيح العلاقة بين العلم والمجتمع ، وأوجه نقد السياسة التعليمية فى ضوء احتياجات البلاد من الأيدى العاملة ، والسلم التعليمى المقترح لمواجهة هذه الاحتياجات ، ثم اقترح هيكل تخطيطى للسلم التعليمى المقترح (مطاوع، ١٩٧٣ : ٤١٣) ٠ وقد تضمن هذا التقرير دراسة نظام مكتب تنسيق القبول بالجامعات وفيه استقر رأى اللجنة على أن هذا النظام يضع رغبة الطلاب كأساس للتوزيع بصفة مبدئية ثم يفاضل بين ذوى الرغبة الواحدة على أساس مجموع الدرجات ، وأوصت اللجنة بتحويل بعض المعاهد العليا إلى كليات جامعية لتحقيق رغبات الطلاب فيما يختص بدخول كليات بالقرب من موطنهم (مطاوع ، ١٩٧٣ . ٤٤٨) ٠

ب - الدراسة الثانية وتحتوى تقريرا مقدما لرئيس الوزراء عن سياسة التعليم العالى والجامعى وهي دراسة عملية تتناول نواحي التعليم الجامعى وارتباطه

ب - بالتعليم العام ونظم الدراسة والامتحانات والدراسات العليا بالجامعات .

وتؤكد هذه الدراسة على أن باب الالتحاق بالجامعات مفتوح أمام كل مواطن يتوافر لديه الاستعداد ، وكذلك للممتازين من حملة الشهادات الفنية ، بالإضافة إلى وضع برامج خاصة لاستكمال تعليم العاملين فى مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات للذين تمنعهم ظروفهم عن الانقطاع للدراسة الجامعية قبل الالتحاق بالعمل (مطاوع ١٩٧٣ : ٤٦٧ - ٤٦٨) .

٥ - دراسة اليونسكو عام ١٩٦٨ :

قام عدد من خبراء اليونسكو بدراسة نظام التعليم الجامعى فى مصر بهدف وضع خطة لإصلاح وتطوير التعليم الجامعى فى الجمهورية العربية المتحدة ، ولقد ورد فى التقرير المقدم من اللجنة أن هناك حاجة إلى مراجعة تنظيم محتوى تعليم ماقبل المرحلة الجامعية على نحو يجعل الطالب قادرا على الابتكار والمبادرة والتخيل وغير ذلك من الصفات التى يهتم بتمنيتها كل تعليم عصرى (مجلس الشورى ، ١٩٨٥ ٣٢) . كما لاحظ الخبراء أنه لاتوجد دراسة دقيقة أو تقدير دقيق لاحتياجات البلاد من الإخصائيين فى المجالات المختلفة ، وأن الزيادة فى عدد الطلبة فى كثير من التخصصات تتجاوز الحاجة إليهم فى المجتمع ، على حين أن هذه الزيادة تفوق طاقة الجامعات إذ قيست هذه الطاقة بعدد أعضاء هيئات التدريس وكفايتهم فيما يوجد فى الجامعات من أبنية ومعدات وتجهيزات (مجلس الشورى ، ١٩٨٥ : ٤٣) .

٦ - دراسة محمد سمير حسانين عام ١٩٧٢ :

قدم الباحث هذه الرسالة بعنوان " التعليم العالى المصرى تقويمه واتجاهات مستقبلة " فى عام ١٩٧٢ وفى هذه الدراسة تعرض الباحث إلى الجذور التاريخية للتعليم العالى المصرى وتضمنت الدراسة نظام القبول بالتعليم الجامعى وأهم المشكلات التى تواجهة وطرق وأساليب حلها (حسانين ، ١٩٧٢) .

٧ - دراسة سعاد حسن بدير :

قامت الباحثة بتقديم هذه الدراسة تحت عنوان تقويم النظام الحالى للقبول بالجامعات فى عام ١٩٦٦ ، وفيها رأت الباحثة ضرورة الأخذ بمعيار آخر بالإضافة إلى مجموع الدرجات فى الثانوية العامة لكى نتمكن من الكشف عن مواهب الطالب واستعداداته وقدراته (بدير ،١٩٦٦) .

٨ - دراسة فاروق عبده فليه :

قام الباحث بتقديم هذه الدراسة تحت عنوان سياسة القبول فى الجامعات المصرية دراسة مقارنة مع الاتجاهات العالمية المعاصرة فى عام ١٩٧٧ وفيها درس الباحث أهمية التخطيط للتعليم الجامعى والقبول فى الجامعات المصرية ثم تقدم بسياسة تخطيطية مقترحة لنظم ومعايير القبول بالجامعات المصرية (فلية ، ١٩٧٧) .

٩ - دراسات المجلس القومى للتعليم :

منذ نشأة المجلس القومى للتعليم عام ١٩٧٤ وهو ينادى بتخطيط التنمية فى

الموارد البشرية ، ويرى أن التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان وأن الواجب يقتضي أن يسير التخطيط على جبهتين ، جبهة القوى البشرية عن طريق العلم والتعليم وجبهة الموارد الطبيعية عن طريق التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكثيرا ما أشارت التقارير إلى عدم وجود خطة قومية للعمالة ترتبط بها خطط التعليم والتدريب (مجلس الشورى ، ١٩٨٥ : ٤٣ ـ ٤٤) .

١٠ ـ دراسات مجلس الشورى :

قام مجلس الشورى بأول دراسة له بعنوان تخطيط القوى العاملة وارتباطه بسياسة التعليم والتدريب ، ونادى التقرير بضرورة إعداد حصر دقيق لاحتياجات الخطط من القوى البشرية في التخصصات والمستويات المختلفة حتى يمكن أن ترتبط بها سياسة التعليم والتدريب في مصر ، كما قام مجلس الشورى بإجراء دراسة بعنوان الجامعات حاضرها ومستقبلها وفيها يرى التقرير أن التوفيق بين سياسات القبول وحاجات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ليس بالأمر الهين وأن ـ سياسة القبول في الجامعات ينبغي أن تخضع لعوامل ثلاثة ، ويقدر ما تنجح الجامعات في التوفيق بينها يكون مدى نجاحها في تحقيق أهدافنا من التعليم الجامعي ، وهذه العوامل الثلاثة هي :-

أولا : مراعاة قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم .

ثانيا : مراعاة احتياجات المجتمع من القوى البشرية .

ثالثا : مراعاة طاقة الكليات المختلفة ومدى قدرتها على استيعاب الطلاب وتوفير الإمكانات البشرية والمادية لدراستهم (مجلس الشورى ، ١٩٨٥ : ٤١)

١١ ـ دراسة فاطمة مظهر :

قدمت هذه الدراسة بعنوان " سياسة الدولة في نظام القبول " للمؤتمر الأول لتطوير التعليم الجامعي الذي عقده المجلس الأعلى للجامعات قطاع كليات الآداب والعلوم والدراسات الإنسانية . عام ١٩٨٥ ، وفيها تقترح الباحثة وضع عدة ضوابط ومعايير في المرحلة قبل الجامعية ، كما تقترح قيام كل محافظة باستيعاب أبنائها في الكليات الموجودة بها ، باستخدام نفس النظام المتبع في مكتب التنسيق الجامعات كما تقترح قصر المجانية على الطلبة الممتازين الناجحين فقط (مظهر ١٩٨٥) ٠

١٢ ـ دراسة محمد سعيد عبد الفتاح :

قدمت هذه الدراسة بعنوان " القبول في الجامعات " للمؤتمر القومي لتطوير التعليم الذي عقده المجلس الأعلى للجامعات في عام ١٩٨٧ ، وفيه يعرض الباحث لهدف الجامعة ، وماتستطيع المرحلة الثانوية أن تقدمه ، وحاجة المجتمع من الجامعة ، ويوصي الباحث بقبول الطلاب في الجامعة في ضوء عدة اعتبارات منها قدرة الكليات الفعلية من الأساتذة والأموال ٠ كما يقترح أن يكون للثانوية العامة نظامان أحدهما ثانوية عامة بدون مواد متخصصة وثانيهما بمواد متخصصة ٠ كما يقترح أن تكون سياسة القبول بالمدارس الفنية العالية من شأن ـ الحاجات الفعلية لقطاعات المجتمع المختلفة (عبد الفتاح ، ١٩٨٧) ٠

١٣ - دراسة عزت محمد خيرى :

قدمت هذه الدراسة بعنوان " القبول فى الجامعات فى ضوء فلسفة التعليم العالى ورسالة الجامعة " للمؤتمر القومى للتعليم المنعقد بالقاهرة عام ١٩٨٧ ، وفيها يعرض الباحث لفلسفة وأهداف التعليم العالى فى مصر والعوامل والمتغيرات التى تحيط به ، كما يعرض لرسالة الجامعة الحديثة ودورها فى الوفاء بمتطلبات المجتمع والعلاقة بين سياسات القبول والاعداد فى المرحلة الجامعية وفى معاهد التعليم العالى الأخرى ، ودور التعليم العام فى تنظيم ذلك ، كما يعرض العلاقة بين مدخلات التعليم ومخرجاته ، وفى هذه الدراسة يعرض الباحث ويؤكد على ضرورة قبول الطلاب فى ضوء مزيج مناسب من رغبات الأفراد وآمالهم ومتطلباتهم واحتياجات الدولة (خيرى ، ١٩٨٧) .

١٤ - دراسة محمد نبيل سليمان دعبس :

قدمت هذه الدراسة بعنوان " نظام القبول بالجامعات المصرية " (المؤتمر القومى للتعليم المنعقد بالقاهرة ، ١٩٨٧) - وفيها يعرض الباحث نظاما مقترحا للقبول بالجامعات والمعاهد العليا للمدى القصير ، كما يعرض نظاما آخرا للمدى الطويل ويوصى بضرورة ربط تخطيط التعليم بتخطيط القوى العاملة ، وفتح مجالات الدراسة المسائية بالجامعات بمقابل مادى والعمل على تطبيق نظام الساعات الدراسية المعتمدة ، وربط الجامعات بالمجتمع (دعبس ، ١٩٨٧) .

١٥ - دراسة عبد الفتاح جلال :

قدمت هذه الدراسة بعنوان " حول الثانوية العامة والقبول بالجامعات المصرية " المؤتمر القومى للتعليم المنعقد بالقاهرة فى ١٩٨٧ وفيها يعرض الباحث للواقع التعليمى ولقواعد وشروط القبول ، وسياسة التعليم الفنى ، ويؤكد الباحث أنه لتحقيق نظام ناجح للقبول ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار بالدرجة الأولى - الالتزام بالأعداد التى تقترحها الكليات بشرط أن تبنى على أساس علمى دقيق يتناسب مع إمكانات الكليات البشرية والمادية وذلك فى حدود الإطار العام - لاحتياجات خطط التنمية بالدولة ويقترح العودة لنظام القبول السابقة على القبول الجغرافى " وعدم توحيد الحد الأدنى للقبول بالكليات المناظرة ، ويكون الالتزام الوحيد هو رغبات الطلاب فى حدود الأعداد التى قررت الكلية قبولها ، مع عدم التحويل فى أى مرحلة من مراحل التعليم الجامعى (جلال ، ١٩٨٧) ٠

والفصل الحالي يؤكد على المسلمات التالية :-

١ - يتطلع معظم أفراد المجتمع إلى التعليم .

٢ - قيام بعض المواطنين بتعليم أبنائهم خارج مصر يؤدى إلى ضعف الإطـــــار الثقافي الذي يجمع أبناء المجتمع الواحد .

٣ - يوجد بين أفراد المجتمع من يستطيعون دفع نفقات تعليمهم سواء داخل مصـــر أو خارجها .

٤ - توجد بعض الهيئات والمؤسسات التي تروج لانتشار التعليم الخاص والجامعات الأهلية لأغراض تجارية .

****

كما يفترض الفروض التالية :-

* لاتتمكن الجامعات بإمكاناتها الحالية من استيعاب كل الناجحين فى الثانوية العامة .

* نظام القبول الحالى لايراعى قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم .

* تزيد أعداد المقبولين فى الجامعات عن احتياجات المجتمع من القوى العاملة فى الوقت الحالى .

* لاتتفق الأعداد المقبولة بالجامعات مع إمكاناتها وقدراتها .

* توجد أنظمة للقبول بالجامعات تجمع بين رغبات الطلاب واحتياجات المجتمع وقدرات وامكانات الجامعات .

****

• نظام القبول بالجامعات المصرية

* مقدمـــــــــة •
* أسس القبول بالجامعــــات •
* التطور التاريخى لنظام القبول بالجامعات •
* أسباب تزايد الضغوط للالتحاق بالجامعات •
* بعض مشكلات وعيوب النظام الحالى للقبول بالجامعات المصرية •

نادى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ بجعل التعليم العالى متاحا للجميع على قدم المساواة على أساس القدرة العلمية ، وكـــان ذلك الطلب يعبر عن هدف إنسانى عظيم بغرض تحقيق الديمقراطية الحقيقية فـــى هذا المستوى من التعليم ، وإن كانت القدرة العلمية تعتمد على عوامل كثيرة منها بيئة الطالب ، والوضع الاجتماعى ومايوفره من بيئة ثقافية (تونيرمان ، ١٩٧٩ : ٧٩)

وعلى ذلك فان نظام القبول اذا كان يختار الطلاب وفقا لنتائج الدراسة ، من خلال طلاب ذوى ظروف غير متساوية فان مثل هذا النظام قد يؤدى إلى الإبقاء علـــى التناقضات الأجتماعية القائمة فى المجتمع ، ومن هنا لجأت بعض الدول الاشتراكيــة إلى اتباع سياسات تعليمية تساعد الطبقات التى كانت محرومة فى الماضى للحصـــول على أرفع المعارف والمؤهلات ، كما كفلت قواعد القبول نسبا معينة من الأماكـــن فى الجامعات لأبناء العمال والفلاحين وبتلك الطريقة أصبح الطريق ممهدا لتحقيـــق التجانس بين فئات المجتمع (آدم ، ١٩٧٩ : ٤٧) . أما فى الوقت الحالى فإن سياسة القبول لاتكفل حصة معينة لأية فئة اجتماعية وذلك لأن مبدأ تكافؤ الفرص يركز أساسا على بذل جهد إضافى لتنمية ومعاونة الأفراد الذين عانوا سابقا للحصول علـــى المؤهلات التى تسمح لهم باستمرار تعليمهم .

ومن الحقائق المقررة فى الدول الاشتراكية أن نظام الكلوزاس (Numerus Clausus) (وهى كمية محددة تمثل الحد الأقصى لعـــدد أو أو نسبة مئوية) ، يكفل التعادل بين عدد المقبولين فى التعليم واعداد القـــوى

البشرية التى يحتاج إليها المجتمع أى بين المقبولين والخريجين فى الجامعات •
وهذا النظام وان كان موضع جدل فى الوقت الحاضر إلا أن بعض جامعات أوروبا
الغربية والولايات المتحدة - وهى جامعات تتمتع تقليديا بسياسة حرة للمقبولين
بدأت تستخدم نظام الكلوزاس أو تتخذ الاستعدادات فى الحاضر لاستخدامه فى
المستقبل •

وكان تطبيق هذا النظام فى الدول الاشتراكية نابعا من مقولة ترى أن حق المواطن
فى أن يجد فرصة عمل هو حق من الحقوق الأساسية للإنسان فى المجتمع الاشتراكى
ومن ثم فإن القبول ينبغى أن يكيف طبقا للحاجة إلى الخريجين •

وعلى كل حال فإن التطابق التام بين حصة القبول ، والقوى البشرية الحقيقية التى
يحتاج إليها المجتمع مسألة لايمكن تطبيقها تطبيقا تاما حتى لو كان تقدير
الاحتياجات من العمالة تقديرا دقيقا فى مجتمع قد يوجه بعض سياساته لتصدير
العمالة أو يتوقف نموه الاقتصادى على بعض المشروعات الاقتصادية الممولة من خارج
المجتمع •

وإن كان ذلك لايلغى ضرورة وجود سياسة مخططة للقبول طبقا لتقديرات معقولة
لحاجات المجتمع •

ومن هنا يقرر خبراء السياسات التعليمية أن الالتحاق بالتعليم العالى لايمكن
فصله عن المدرسة الثانوية ، لأن هناك عمليات انتقاء ذات أهمية كبيرة تتم فى هذه
المدرسة ، ومايعقبها من تأثير على القبول بالجامعات جدير بأن يحظى بالعناية

والتحليل الدقيق :

وتتبع المجر مع مجموعة من الدول الاشتراكية سياسة في الاختيار من بين المستحقين للالتحاق بالتعليم العالي تتفق والأسس التالية :.

أ - مستوى الأداء في المدرسة الثانوية .

ب - امتحان للقبول .

ولذلك كان من الضروري لتحسين فرص المضارين من الأفراد - والجماعات والذين لم تتمتع أسرهم بالتعليم العالي أن يتمتعوا بالرعاية والعناية لكي تزيد فرص أبنائهم في الالتحاق بالتعليم العالي فقامت الدولة بعدة مبادرات منها :.

دعاية واسعة النطاق بين العمال المدربين لحفز أبنائهم وحفزهم لالحاق أبنائهم بالجامعات من خلال شبكة برامج ودراسات ماقبل الجامعة للطلاب الذين أتموا الدراسة الثانوية ، وتستهدف هذه البرامج تيسير امتحان القبول بالنسبة للطلاب من أبناء الطبقة الأقل حظوة (آدم ، ١٩٧٩ : ٤٩ - ٥٠) .

ومن هنا تقوم بعض الدول بتحديد العدد اللازم الذي تحتاج إليه الدولة من الخبراء المؤهلين تأهيلا عاليا ، ثم تعهد إلى أجهزة التعليم العالي بمهمة تعليم عدد محدد من الطلبة في تخصصات معينة ، ويختلف الحال في الدول التي لاتتولى فيها الدولة بنفسها التخطيط لسد احتياجاتها التعليمية ، فتنظم فيها العملية بطريقة ارتجالية بالنسبة لدراسة هذه الاحتياجات ومحاولة توفيرها ، فتترك الدولة هذه المهمة للمؤسسات التعليمية الخاصة وغيرها من المؤسسات التي تعتمد إلى حد

كبير فى قياسها لهذه الحاجات على قانون العرض والطلب فى مجال سوق العمل (ربولجان، ١٩٧٩ : ٥٩ ـ ٦٠) .

ويعرض هذا الفصل بعض أسس القبول بالجامعات عالميا، ثم يتجه لمناقشة الموقف بمصر من خلال عرض التطور التاريخى لنظام القبول بمصر وأسباب تزايد الضغوط للإلتحاق بالجامعات المصرية وفى النهاية يعرض العديد من المعوقات والمشكلات التى تواجه النظام الحالى للقبول بالجامعات المصرية .

٢ ـ أسس القبول بالجامعات المصرية .

تتحدد سياسة القبول بالجامعات طبقا للفلسفة العامة للمرحلة التعليمية الجامعية، والاستراتيجية القومية التى تنبع منها هذه الفلسفة، والمؤثرات والمتغيرات التى تحيط بها، والأهداف التى تسعى لتحقيقها، والمحاور والمعايير التى تنظم مسارها (خيرى، ١٩٨٧ : ١) . ولذلك نجد عدة نظم بديلة طبقا للأسس التى تقوم عليها وأهمها :

أ ـ نظم قبول تراعى قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم ورغباتهم : فالعديد من رجال التربية ينادون بمراعاة قدرات الطلاب وميولهم واستعداداتهم واعتبار الثانوية العامة الحد الادنى لمتطلبات القبول بالتعليم العالى وعلى ذلك فينبغى فتح أبواب الجامعات دون قيود أمام كل الحاصلين على الثانوية العامة ويؤكد أنصار هذه السيلسة والتى تسمى بالقبول المفتوح بأنها تتيح الفرصة لكل الطلاب لإبراز قدراتهم داخل الكليات المختلفة، على أن هذه السياسة

تواجه بعض العقبات التي تحد من انتشارها مثل :

١ - تعرض أعداد كبيرة من الملتحقين بالكليات للفصل بعد رسوبهم نظرا لانخفاض المستوى العلمي للطلاب عن الاحتياجات العلمية لهذه الكليات ٠

٢ - وجود أعداد كبيرة من الحاصلين على الثانوية العامة بصورة قد تؤدي إلى اختناق بعض الكليات إذا سمح لكل الحاصلين على الثانوية العامة بالالتحاق بهذه الكليات دون قيود أو ضوابط ٠

٣ - تكدس أعداد الطلاب في بعض الكليات وانخفاض عددهم في كليات أخرى ٠

٤ - تزايد أعداد الخريجين دون حاجة المجتمع إليهم وتعرضهم للبطالة ٠

لذلك عدلت معظم دول العالم عن استخدام هذا النظام بمفرده واستخدمت نظما بديلة ٠

٢ - نظم قبول تتوقف على احتياجات المجتمع من القوى البشرية :

يرى المفكرين الثوريون الذين وضعوا للبلاد الشيوعية أيديولوجيتها ضرورة توفر خطة واضحة لتنمية الموارد البشرية ، إذ الهدف من تنمية الإنسان هو خدمة الدولة وليس مصلحة الفرد الخاصة ، ويتجه التعليم إلى أن يكون وظيفيا وتخصصيا ، يرتبط قدر كبير منه بالعمالة وذلك وفقا لأهداف القوة السياسية (هاربيسون ومايرز ١٩٦٦ ، ١٩٨٧) ٠

ولقد أدى ذلك إلى تحديد حصص نوعية لمجالات التخصصات المختلفة وبالتالي

تحديد أعداد المتقدمين للجامعات وتفرض هذه الحصص عن طريق الحكومة أو الحكومة مع الجامعات ومراكز التعليم العالى وتنظم معظم الدول الاشتراكية مثل هذه الحصص فى نطاق النظام الاقتصادى واحتياجات خطط التنمية القومية •

ومن الملاحظ أن هناك ربطا واضحا لسياسة القوى العاملة ـ والاحتياجات منها طبقا لاحتياجات القطاع الاقتصادى ، حيث يتضح وجود حصر دقيق للاحتياجات من القوى العاملة وتخصصاتهم المختلفة وبالتالى يطلب من الجامعات قبول الأعداد السابق تحديدها فى ضوء الاحتياجات من الخريجين حتى لايظهر أى نوع من أنواع البطالة •

ويتفق هذا الرأى مع المبدأ القائل بأن " العلم للمجتمع " ويستهدف ربط التعليم ربطا كاملا بأهداف خطة التنمية الاقتصادية من حيث احتياجاتها من اليد العاملة اللازمة للقيام بأعباء هذه التنمية ويرى أنصار هذه السياسة بأنها أصلح الطرق لزيادة معدلات التنمية للأسباب التالية :•

١ ـ تتفق هذه السياسة مع مبادىء التخطيط السليم الذى يمنع تعريض الموارد المادية والبشرية للضياع أو توجيهها وجهات لاتعود على مجموع الشعب بالفائدة •

٢ ـ أن مسئوليات التنمية الاقتصادية التى ينبغى لها مواجهة الزيادة فى السكان تتطلب ضرورة إحكام سبل الإنفاق وتوقيتها توقيتا دقيقا حتى لايوجه انفاق مالى لخدمة غير محققة النتائج أو يمكن إرجاؤها لوقتها المناسب وذلك حتى لاتتغير خطط التنمية الاقتصادية التى بدونها لايمكن الاستمرار فى تقديم

الخدمات ٠

٣ - أن تحقيق مبدأ الكفاية يتطلب فى المقام الأول أن يرتبط تخطيط التعليم والذى يستنفد جانبا كبيرا من الإنفاق العام - ارتباط سليما وواقعيا باحتياجاتنا من الأيدى العاملة حتى لاتواجه البلاد بتخريج أعداد من تخصصات لاتدعو إليها حاجة - فى وقت تشكو فيه مجالات أخرى من النقص فى الأيدى العاملة اللازمة لها مما يعوق سرعة عملية التنمية ٠

٤ - إن جعل أولويات استثمارات التعليم للدراسات العملية والمهنية والفنية هو الاستثمار الفعال الذى يعطى عائدا سريعا ومباشرا فى عملية التنمية الاقتصادية مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة ٠

٥ - إن تخرج الأعداد الزائدة على الحاجة يؤدى فى النهاية إلى التشغيل غير المتكافيء مع قدرة الفرد وماحصل عليه من علم مما يؤثر على حسن نظام العمل ويخل بمبدأ تحقيق الكفاية فى الانتاج ٠

٦ - أن الدولة التى تعمل على توفير وتنسيق فرص العمل لكل قادر عليه من حقها أن تضع التخطيط المناسب للتعليم الذى يتمشى مع فرص العمل التى تتيحها خطط التنمية وظروف الانتاج وتطور الخدمات فيه بحيث يقلل فرص التعطل بين الخريجين فى المراحل التعليمية (مطاوع، ١٩٧٣ : ٤١٦ - ٤١٧) ٠

ويوجه بعض النقد لهذا النظام من حيث عدم مراعاته لقدرة الكليات المختلفة وعدم مراعاته لقدرات واستعدادات وميول ورغبات الطلاب لذلك نجد مجموعة

أخرى من المجتمعات تتخذ نظم أخرى .

وعلى العموم فإنه من الملاحظ أن معظم الطلاب يذهبون إلى الجامعة للحصول على جواز مرور لحياة عملية أفضل ، واذا كان هذا هو الحال ، فالمشكلة الأساسية التى لم تحسم حتى الآن بطريقة مرضية هى التنبؤ ببنيان الشعب العامل اقتصاديا ومن ثم بحاجات المؤهلين حديثا المدربين على المهارات العملية المختلفة ، وهذه الوسيلة لاتستدعى وضع مواصفات محددة لكل تخصص على المستوى القومى ولكن معرفة أعداد المتخرجين حديثا والمتقدمين والأماكن الشاغرة تساعد على التنبؤ الخلاق الذى يساعد على تلاحم دوافع الطلاب الشخصية ودوافع الجامعة (بخصوص نمو طاقة التعليم) وبذلك يتم توافق اعمق بين توقعات الأفراد وحاجات المجتمع ، وقد حلت هذه المشكلة بطريقة نظرية فى نظام اقتصادى مخطط من النوع - السوفيتى وأن كان من الناحية العملية لايخلو من الصعاب ، فليس من السهل دائما أن نوفق تماما بين الهدفين - حاجات التنمية ورغبات الفرد فيما يختص بنوع ومكان العمل (جان ، ١٩٧٤ : ٦٠٢ - ٦٠٣) .

٣ - نظم قبول تتوقف على قدرات وإمكانات الجامعات :

يرى أنصار هذه النظم أن قبول أعداد محددة بالكليات ينبغى أن يتوقف على قدرات هذه الكليات وإمكاناتها المادية والبشرية ، وعلى ذلك ينبغى معرفة الأعداد التى يمكن للجامعات أن تستوعبها بحيث يتم مراعاة المستوى العلمى الذى ينبغى ألا ينخفض بزيادة الأعداد المقبولة بالكليات ، وإن كان يؤخذ على مثل هذا النظام عدم مراعاته لاحتياجات المجتمع من القوى البشرية ، وينبغى ملاحظة أن هذا النظام

يتيح الفرصة لكل من يرغب فى الدراسة ويقدر عليها سواء أكانت هذه القدرة مالية أم عقلية ٠

ومن العرض السابق لنظم القبول المتنوعة نجد أن معظم دول العالم قامت بالتوفيق بين النظم السابق الإشارة إليها وايجاد نظم تناسب الفلسفة والقيم التى يعتنقها المجتمع ، ويجدر الإشارة بأن أفضل نظم القبول بالجامعات هو النظام الذى يتيح أفضل توفيق بين العناصر الثلاثة الآتية :٠

١ ـ مراعاة قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم ٠

٢ ـ مراعاة احتياجات المجتمع من القوى البشرية ٠

٣ ـ مراعاة طاقة الكليات المختلفة ومدى قدرتها على استيعاب الطلاب وتوفير الإمكانات البشرية والمادية لدراستهم (مجلس الشورى ، ١٩٨٥ : ٤١) ٠

٣ ـ **التطور التاريخي لنظام القبول بالجامعات المصرية :**

منذ إفتتاح الجامعة الحكومية المصرية عام ١٩٢٥ وحتى منتصف القرن الحالى كان نظام القبول يتلخص فى تقدم الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة وكانت تسمى الشهادة التوجيهية إلى الكليات مباشرة التى طبقت لنفسها شروطا ومعايير للقبول بها ، ومنذ عام ١٩٥٤/٥٣ قامت كل جامعة بعمل تنسيق للقبول بها ، وأحرز هذا النظام نجاحا فى علاج بعض المشاكل التى كانت تواجه النظام السابق ، ومع تطبيق هذا النظام ظهرت عدة مشاكل نتجت عن وجود عدد من الجامعات بدلا من جامعة

واحدة لذلك كان من الضروري إنشاء مكتب رئيسي للقبول بهذه الجامعات (السعيد ، ١٩٦٢ : ٧٨) ، ولذا فقد أنشيء مكتب تنسيق القبول بين الجامعات المصرية عام ١٩٥٦ ، وكان يهدف إلى توفير تكافؤ الفرص بين الطلاب في الالتحاق بالجامعات وفقا لرغباتهم كما وردت في طلبات الالتحاق في ضوء المجموع الكلي لدرجاتهم ، وذلك بالإضافة إلى شغل الأماكن المتاحة بالكليات المختلفة بأقصى قدر من الاستفادة ، وقد نجح المكتب في ذلك ، ومع تطور نظام الثانوية العامة تغير نظام القبول ليصبح قائما على الأسس التالية :-

١ - اعتبار المجموع الكلي للدرجات في الثانوية العامة بشعبها المختلفة المعيار الاساسي للقبول بالكليات .

٢ - قيام المجلس الأعلى للجامعات بتنظيم قبول الطلاب في الجامعات وتحديد أعدادهم وقد نص على ذلك قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

٣ - اعتبار رغبات الطلاب معيارا لتوزيعهم وفقا لمجموعهم .

ثم أستحدث نظام التوزيع الجغرافي وأدخلت المعاهد العليا الفنية في نطاق التنسيق بحيث تتحقق الرغبة الأولى للطالب في النطاق الجغرافي الذي تقع فيه المدرسة التي حصل منها على الثانوية العامة ، وأدخل نظام التحويل الجغرافي بين الكليات المتناظرة بعد انتهاء عملية التنسيق إعمالا للظروف الإجتماعية والاقتصادية في حدود ٢٠٪ من مجموع المقبولين عن طريق التنسيق .

ومنذ عام ١٩٨٢/٨١ أدخل نظام تقدير احتياجات قطاعات العمل المختلفة

وسوق العمالة فى الداخل والخارج إلى الخريجين من التخصصات المختلفة وفقا لما تطلبه الوزارات والهيئات المعينة عن مدى حاجتها إلى القوى العاملة فى مختلف التخصصات.

وفى عام ١٩٨٥ قرر المجلس الأعلى للجامعات أن يكون القبول بالجامعات على أساس المجموع الكلى للدرجات فى شهادة الثانوية العامة مضافا إليه مجموع المواد المؤهلة التى حددت لكل نوع من الكليات وجارى تقييم نتائج هذا النظام ومن المنتظر العدول عنه والعودة للمجموع الكلى فقط (خيرى ١٩٨٧ : ٧ - ٨) أو اللجوء إلى نظم أخرى وفق مايتخذ من قرارات . (تم الغاء نظام المواد المؤهلة اعتبارا من ١٩٨٨/٨٧).

أسباب تزايد الضغوط للالتحاق بالجامعة :

كفل الدستور لكل من يملك الاستعداد والقدرة على مواصلة التعليم ، حقه فى استكمال تعليمه ، وتشير الأرقام إلى تزايد أعداد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة والراغبين فى الالتحاق بالجامعة بدرجة أكبر من قدرة الجامعة على استيعابهم ومن قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل لكل من يحصل على مؤهلة العلمى من الجامعة ومن المنتظر زيادة هذه الأعداد فى المستقبل للأسباب الآتية :.

١ - يعتبر المجتمع المصرى من المجتمعات ذات الهرم السكانى المتسع القاعدة حيث تصل نسبة من هم أقل من ١٥ سنة إلى مايقرب من ٤٧٪ من عدد السكان ممايؤدى إلى زيادة أعداد الأفراد الذين هم فى سن مدرسة التعليم الأساسى أى فئة العمر " ٦ - ١٥ " عاما ويصل عددهم إلى ١٠،٤٦٩،٤١٦ للعام الجامعى ٨٤/

١٩٨٥ وبالتالى زيادة أعداد من هم فى سن التعليم الثانوى حيث يصل عددهم ٣,٠٠٨,١٩٦ ويؤدى ذلك إلى مزيد من الضغوط للالتحاق بالجامعة (التربية والتعليم ، ١٩٨٥ : ١٣) .

٢ - زيادة إقبال أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم بالتعليم نتيجة لاتباع سياسة المجانية ولزيادة الوعى بالإضافة إلى عوامل أخرى يمكن ذكرها فى موضع آخر ، ورغم ذلك يحتاج المجتمع المصرى إلى المزيد من الاهتمام بالتعليم ، فنسبة الأمية تتجاوز ٥٠٪ من مجموع الشعب ونسبة المقيدين بالحلقة الأولى للتعليم الأساسى تصل الى ٨٠,٦٨٪ من عدد أفراد فئة العمر ٦ - ١٢ سنة فى حين لاتتجاوز نسبة المقيدين بالحلقة الثانية للتعليم الأساسى ٥٨,٣٥٪ من عدد الأفراد فئة العمر ١٢ - ١٥ سنة لتصبح النسبة العامة للمقيدين فى التعليم الأساسى ٧٣,٣٥٪ من فئة العمر ٦ - ١٥ عاما وينبغى ملاحظة أن هذه المرحلة إجبارية مجانية " ، أما بالنسبة للتعليم الثانوى فإنه لايستوعب سوى ٤٨,١٪ من عدد أفراد فئة العمر ١٥ - ١٨ سنة (التربية والتعليم، ١٩٨٥ : ١٣)

وتصل نسبة الاستيعاب بالتعليم الجامعى إلى ١٣٪ من فئة العمر ١٩ - ٢٣ سنة (مجلس الشورى ، ١٩٨٥ : ٣٤) وذلك وفقا لإحصاءات العام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ ولذلك فمن المتوقع زيادة الضغوط للالتحاق بالتعليم فى جميع مراحلة الدراسية وذلك على الرغم من ضعف الإقبال على التعليم الفنى الذى كان من الممكن أن يكون بديلا عن التعليم الثانوى الأكاديمى إلا أن المشاكل التى يواجهها التعليم الفنى وخريجوه تؤدى إلى هروب الكثير من الطلاب بعيدا عنه ، وإن

كانت وزارة التربية والتعليم تعمل على زيادة أعداد ونسب التعليم الثانوى الفنى فى مقابل التعليم الأكاديمى فلقد وصلت نسبة المقبولين فى التعليم الثانوى الفنى الى حوالى ٦٠,١٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ وطبقا لخطة الوزارة من المنتظر أن تصبح النسبة فى عام ٩٠/٨٩ ٦١,٣٪ وذلك فى محاولة لخفض الأعداد المقبولة بالتعليم الثانوى الأكاديمى (وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨٥ : ٥٨) ٠

٣ ـ لايقوم التعليم الثانوى الأكاديمى بالاعداد للحياة ، بل يعتبر مرحلة ينبغى استكمالها بالتعليم الجامعى ، فهو يعد للجامعة ومن ثم فالمفترض توفير أماكن للناجحين فيه بالجامعة ، ولقد وصل عدد المقبولين بالتعليم الثانوى عام ١٩٨٥/٨٤ إلى ١٧٠,٥٧٦ تلميذا وتلميذه (التربية والتعليم ، ١٩٨٥ : ١٤) ولذلك فمن المنتظر تزايد الضغوط على الالتحاق بالجامعة ٠

٤ ـ أدت المكانة الاجتماعية لخريج الجامعة إلى زيادة إقبال الطلاب على الالتحاق بالجامعة وساعد على ذلك إقرار المجانية بالجامعة عام ١٩٦٢ ، ولذلك يلجأ عدد غير قليل من الطلاب إلى اعادة دراسة الثانوية العامة عدة مرات للحصول على مجموع يؤهلهم للالتحاق بجامعة أو كلية معينة من كليات الجامعة ، ورغم هذا التدفق الطلابى الذى أدى إلى أن تستوعب جامعاتنا ٥٣٠٧٥٦ طالبا تضمهم ١١ جامعة ، ١٥٢ كلية فمن الملاحظ أن الأعداد التى تقبلها الجامعة فى الوقت الحالى تقل عن الأعداد التى سبق الجامعة قبولها فى أعوام سابقة رغم التزايد السكانى والضغوط الهائلة للالتحاق بالجامعة فلقد كان عدد

المقبولين بالجامعة ٦٦/٦٥ ٢٠,٦٤١ طالبا من جملة الناجحين فى الثانوية العامة وعددهم ٣٧,٢٠٧ بنسبة استيعاب تصل إلى ٥٥,٤٨٪ ، وفى عام ٧٦/٧٥ كان عدد المقبولين ٦٦٥١١ من جملة الناجحين بالثانوية العامة وعددهم ١٢٢٠٤٨ بنسبة ٥٤,٥٪ أما فى عام ١٩٨٦/٨٥ فلقد أصبح عدد (المجلس الأعلى للجامعات ، ١٩٧٦ : ٦) المقبولين فى الثانوية العامة ٨٣,٧١٠ بنسبة تصل إلى ٤٤٪ من عدد الناجحين ، من الملاحظ أن نسبة الزيادة السنوية فى أعداد الطلاب المقبولين بالجامعة ١,٥٨٪ سنويا فى حين أن نسبة الزيادة السنوية فى عدد السكان فى حدود ٢,٧٪ وهذا يوضح أن هناك تأخرا فى القبول بالجامعة عما كانت قد وصلت إليه فى سنوات سابقة ، وبحساب نسبة طلاب الجامعة إلى أعداد من هم فى سن ١٩ ـ ٢٣ سنة نجدها تصل إلى ١٣٪ وبمقارنة هذه النسبة ببعض النسب العالمية نجدها فى لبنان ١٧٪ والاتحاد السوفيتى ٢٢٪ والدول الأوربية من ٢٠ ـ ٣٦٪ والولايات المتحدة ٥٥٪ .

لذلك فالأمر يتطلب زيادة أعداد طلاب الجامعة وليس انقاص ـ أعدادهم ، وحجم المشكلة يكمن فى نقص الأماكن المتاحة بالجامعة أمام طلاب التعليم الثانوى ، كما تظهر المشكلة فى زيادة أعداد الطلاب ببعض الجامعات وحدوث تكدس بها ، فجامعة القاهرة يصل عدد طلابها إلى حوالى ٩٦ ألف طالب وعين شمس ١٠٠ ألف طالب ـ والاسكندرية ٨٢ ألف وتزداد حدة المشكلة حينما تجمع الجامعة بين زيادة الاعداد الطلابية بها ونقص الإمكانات المادية المتاحة لها . (مجلس الشورى ، ١٩٨٥ : ٣٤ ـ ٣٧) .

٥ - **بعض مشكلات وعيوب النظام الحالي للقبول :**

تتحدد سياسات ونظم القبول بالجامعات وفقا لعدد من المعايير التي تؤثـــــر في النظام التعليمي ، كما تتفاعل مع سائر مقومات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية والثقافية (خبري ، ١٩٨٧ : ١) ، ومنذ منتصف الخمســينات استخدمت مصر نظام مكتب التنسيق الذي يعتمد على المجموع الكلي للدرجــــات معيارا للمفاضلة بين رغبات الطلاب ، وحقق هذا النظام الهدف الذي أنشئ من أجله وهو تحقيق الحياد والموضوعية بين الطلاب إلا أنه واجه العديد من المشاكـــــل والسلبيات منها :

١ - **عدم مراعاة قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم ورغباتهم :**

فالكثير من البحوث العالمية والمصرية تشير إلى أن غالبية الطلاب تلتحــــق بالجامعة دون أن يكون لديها إلمام بنوعيه الدراسة فيها وملتتطلبة من قـــدرات واستعدادات ، لذلك تحاول العديد من الدول استخدام نظم التوجيه والإرشاد التربوي والمهني في المرحلة الثانوية لضمان اختيار الطالب للكلية المناسبة والقسم المناسب ومن الملاحظ أن توزيع الطلاب طبقا للمجموع فقط يتم على حساب شخصية الطالـــب وقدراته مما يؤدي إلى زيادة نسبة الرسوب بالسنة الأولى في الكليات المختلفـــة (مجلس الشورى ، ١٩٨٥ : ٤٠ - ٤١) .

٢ - **عدم مراعاة احتياجات المجتمع من القوى البشرية :**

تنبهت مصر إلى أهمية الربط بين القوى العاملة وسياسة التعليم والتدريب منذ فترة طويلة ، ففي عام ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الوزراء بتشكيل لجنة وزارية للقوى العاملة تختص بالنظر في تقدير احتياجات الخطة من القوى العاملة بفئاتها المختلفة ، وفي دراسة سياسة التعليم في جميع مراحله واقتراح الوسائل اللازمة لكي تخدم هذه السياسة احتياجات الخطة ، كما تختص اللجنة بتنسيق وتدريب القوى العاملة بين الجهات المختلفة ، ورغم ذلك ففي عام ١٩٦٩ نشرت اليونسكو تقريرا يفيد أنه لاتوجد دراسة دقيقة أو تقدير دقيق - لاحتياجات البلاد من الأخصائيين في المجالات المختلفة ، وأن الزيادة في عدد الطلاب في كثير من التخصصات تجاوز الحاجة إليهم في المجتمع ، في حين أن هذه الزيادة تفوق طاقة الجامعات إذا قيست هذه الطاقة بعدد أعضاء هيئة التدريس وكفايتهم ومايوجد في الجامعات من أبنية ومعدات وتجهيزات ، واستمر الوضع كما هو دون وجود خطة للاحتياجات البشرية أو خطة للاقتصاد المصري ، بل تزايدت أعداد الطلاب بالجامعات كل عام كما سبقت الإشارة إليه ، وفرضت هذه الأعداد على الجامعات دون وجود دراسات لمعرفة مدى حاجة المجتمع لهؤلاء الطلاب ، ومنذ نشأة المجلس القومي للتعليم عام ١٩٧٤ ، وهو ينادي بأن تخطيط تنمية الموارد البشرية هو نقطة البدء في كل تخطيط للتنمية الشاملة .

وقد يمكن التماس العذر للمجلس الأعلى للجامعات المسئول عن تحديد الأعداد المقرر قبولها بالجامعات في عدم قدرته على تحديد الأعداد المطلوبة فعلا لسوق العمل ، فإنه رغم قيام عدة جهات باعداد دراسات لاعداد حصر دقيق لاحتياجات

الخطط للقوى البشرية فى التخصصات والمستويات المختلفة مثل دراسات مجلس الشورى والمجلس القومى للتعليم ، ووزارة القوى العاملة ، واللجنة العليا لتخطيط القوى العاملة ، ووزارة التخطيط التى تعد خطط الدولة الخمسية والجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ورغم ذلك فإن الحصر الدقيق للاحتياجات من القوى العاملة غير متوفر وقد يكون أسعد القطاعات قطاع إعداد المعلمين بكليات التربية نظرا لوضوح الموقف لدى وزارة التربية والتعليم بالنسبة لاحتياجاتها من المعلمين (مجلس الشورى ١٩٨٥ : ٤٤-٤٧) .

ولذلك لجأ المجلس الأعلى للجامعات فى تقديره للأعداد المقبولة بالجامعات وذلك منذ عام ١٩٨٢/٨١ إلى مؤشر إضافى إلى جانب المعايير التى كانت متبعة قبل ذلك وهو تقدير احتياجات قطاعات العمل المختلفة وسوق العمالة فى الداخل والخارج إلى الخريجين من التخصصات المختلفة وفقا لما يرد بين الوزارات والهيئات المعينة من مدى حاجتها إلى القوى العاملة من مختلف التخصصات (خيرى ، ١٩٨٧ : ٨) ونتيجة مانراه اليوم من اعداد طلابية تتخرج فى تخصصات لايحتاجها سوق العمل فى حين يحتاج سوق العمل لتخصصات لايتم اعدادها بالجامعة ، وحسنا فعلت وزارة التعليم العالى من وضع خطة للتعليم تتواكب مع الخطة الخمسية الثانية ١٩٩٢/٨٧ لحصر الاحتياجات المطلوبة من القوى العاملة وأعدادها بالجامعات ومعاهد التعليم بمصر .

٣ - عدم مراعاة قدرات وطاقات الكليات المختلفة :

تزايدت أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات المصرية بصورة مطردة فقد قبلت الجامعات عام ١٩٦٣/٦٢ ٢٠٣٠٩ ليصل عدد المقبولين فى عام " ٨٦/٨٥ ، ٨٣٧١٠ طالبا وكانت هذه الزيادة فى أغلب الاحوال دون مراعاة لقدرات الكليات المختلفة سواء كانت من حيث عدد أعضاء هيئة التدريس بها أو من حيث قدراتها المالية فانخفضت نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب وانخفضت نسبة الأموال المخصصة للطالب الجامعى وأثر ذلك على مستوى إعداد هؤلاء الطلاب ، وأصبح المجال لايتسع لتكوين علاقات إنسانية بين أعضاء هيئة التدريس بعضهم وبعض ، وبينهم وبين طلابهم وكان لنقص الموارد الحالية أثره فى تطوير التعليم الجامعى ، وفى تزايد أعداد طلاب الكليات النظرية نظرا لانخفاض تكلفة طالب الكليات النظرية ووفق إحصاءات ٨٢/ ١٩٨٣ يصل عدد طلاب كليات التجارة ١٣٥٠٠٠ طالب وكليات الحقوق ٧١٠٠٠ طالب وطالبة وكليات الآداب ٦٨٠٠٠ طالب وطالبة ٠

وإذا أضيف إلى ذلك طلاب الأقسام النظرية بالكليات الأخرى تصل نسبة طلاب الدراسات النظرية إلى ٦٠٪ من اجمالى الطلاب المقيدين بالجامعات (مجلس الشورى ، ١٩٨٥ : ٤٦) ٠

٤ ـ تزايد أعداد الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة ولايستطيعون الالتحاق بالجامعات :٠

تفيد إحصاءات المجلس الأعلى للجامعات بأن عدد المقبولين فى العام الجامعى ١٩٦٦/٦٥ وصل الى ٢٠٦٤١ طالبا وطالبة فى حين كان عدد الطلاب الناجحين ٣٧٢٠٧

طالب وطالبة بنسبة استيعاب تصل إلى ٥٥,٤٨٪ ، وبعد عشر سنوات كان عـــدد المقبولين ٦٦٥١١ طالب وطالبة فى حين كان عدد الحاصلين على الثانوية العامـــة فى نفس العام ٧٦/٧٥ ١٢٢٠٤٨ طالب وطاللبة بنسبة استيعاب ٥٤,٥٪ وفى عـــام ١٩٨٦/٨٥ كان عدد المقبولين بالجامعات ٨٢٧١٠ طالب وطالبة بنسبة استيعاب تصل إلى ٤٤٪ من عدد الناجحين فى الثانوية العامة ، وذلك يوضح مايلى :٠

أ - انخفاض نسب استيعاب قبول الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة بالجامعات المصرية ٠

ب - تزايد أعداد غير المقبولين بالجامعات المصرية ٠

جـ - انخفاض نسب الموجودين بالثانوية العامة بالمقارنة بنسب المقيدين بالتعليم الفنى عامة " إحصاءات وزارة التربية والتعليم " ٠

د - انخفاض نسبة المقيدين بالتعليم الجامعى بالنسبة لفئة العمر ١٩ - ٢٣ وذلــك بالمقارنة بالدول الاجنبية المختلفة ٠

٦ – مشروع مقترح لتنسيق القبول بالجامعات المصرية

***

مقدمة :

حدد الدستور المصرى حق كل مواطن يملك القدرة والاستعداد والرغبة حقه فى استكمال تعليمه العالى بالمجان ولذلك ارتضى الشعب المصرى نظام مكتب التنسيق للقبول معتبرا المجموع الكلى الذى يحصل عليه طالب الثانوية العامة معيارا أساسيا وواضحا وبعيدا عن أية شبهات مجاملة أو تمييز من أى طرف من أطراف العملية التعليمية سواء فى المرحلة الثانوية أو الجامعية ، وإن كان هذا القبول يشوبه بعض القصور والمشكلات التى تجد صداها فى الشارع المصرى والتى يطالب رجال التربية بالبحث لها عن حل وكانت أهم هذه المشكلات وأكثرها حدة ثبات أو تناقص الأعداد المقبولة بالجامعات المصرية رغم التزايد السريع فى الأعداد التى تحصل على الثانوية العامة سنويا مما أدى إلى ظهور ما يشبه الأزمة حيث باتت أعداد ليست بالقليلة تم ذكرها فى إطار ومضمون البحث الحالى لا تجد لها مكانا بالتعليم العالى أو فوق المتوسط رغم معرفة الجميع أن شهادة الثانوية العامة شهادة غير منتهية ولا تسمح أو تساعد حاملها على العمل بها فى المجتمع ، وكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأزمة الحالية لجوء عدد من أولياء الأمور إلى الخارج لتعليم أبنائهم تعليما عاليا رغم ما فى هذه الخطوة من آثار تربوية ونفسية وثقافية سيئة على هؤلاء الشباب ورغم ما فى هذه الخطوة من آثار اقتصادية سلبية على الاقتصاد المصرى وعلى الجامعات المصرية التى تحرم دون ذنب من

عائدات اقتصادية قد تكون لازمة وواجبة ومستحقة لهذه الجامعات ثم تواجه هـــذه الجامعات مشكلة طلب أولياء الأمور نقل هؤلاء الطلاب إليها مع وجود المـــبررات المختلفة التى تساعدهم وتحث المسئولين على قبولهم بالجامعات المصريـــة ، وزادت المشكلة حدة بوجود بعض الأماكن الخالية بالكليات الجامعية المختلفـــة ووجود كليات مكتظة بالطلاب وكان لوجود العديد من خريجى الجامعات دون عمل أثره الكبير فى المطالبة بإعادة النظر فى نظام القبول بالجامعات ومن هنا يقـــترح الباحث .

(٢) **أهداف المشروع :**

يهدف المشروع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

١ - تحقيق قدر من التوفيق بين مراعاة قدرات واستعدادات ورغبات الطلاب من جهة ، الاحتياجات من القوى العاملة في المجتمع من جهة ثانية ، وقدرات وإمكانات كليات الجامعة من جهة ثالثة .

٢ - توفير بعض التخصصات اللازمة لمواجهة التطور وفق احتياجات خطة التنمية .

٣ - تخفيف العبء المالي عن الجامعات المصرية بإضافة بعض الموارد المالية التي تسهم في رفع مستوى التعليم الجامعي .

٤ - استغناء الطلاب عن السفر للالتحاق بجامعات الخارج .

٥ - زيادة أعداد المقبولين بالجامعات المصرية في محاولة لرفع نسب قبول الطلاب بالجامعات بالنسبة لأعداد الناجحين في الثانوية العامة ، وكذلك بالنسبة لفئة العمر ١٩ - ٢٣ سنة بالمجتمع المصري .

٦ - تحقيق التزام الدولة بتعليم الطلاب مجانا وتعيينهم دون فائض في خريجي الجامعات ، مع تحمل بعض أفراد المجتمع لتكاليف تعليمهم إذا رغبوا في اختيار كلية دون غيرها .

٧ - الاستغناء عن مشروع الجامعة الأهلية حيث ستقبل الجامعات أعدادا أكبر من تلك التي كانت ستستوعبها الجامعة الأهلية ، وفي نفس الوقت سيتم توفير مبالغ كبيرة كانت ستستخدم في تمويل الجامعة الأهلية يمكن تدعيم الجامعات القائمة بمثل هذه الأموال لرفع المستوى العلمي لجميع الطلاب .

٢ ـ **أسس وإجراءات المشروع :**

(١) يتم وضع تقدير دقيق لاحتياجات البلاد من الإخصائيين فى المجالات المختلفة عن طريق ربط خطط التنمية فى المجتمع باحتياجات المجتمع من القوى البشرية وبينها وبين التعليم عامة والتعليم الجامعى خاصة ، وترجمة هذه الاحتياجات إلى أعداد يطلب من الجامعات إعدادها وذلك من خلال قيام كل مؤسسة بإعداد دليل يحوى عدد الوظائف بها وتخصص كل منها واحتياجاتها من القوى العاملة خلال فترة زمنية محددة ، وتقوم أجهزة التخطيط بعد ذلك بتحديد أعداد الخريجين التى تتطلبها قطاعات الإنتاج على المدى الطويل ، كما تقوم هذه الأجهزة بمصر التخصصات المستقبلية المتوقع أن يحتاج إليها المجتمع فى نفس الفترة . وبعد ذلك تقوم الدولة بالإعلان عن جميع التخصصات المستقبلية المتوقع أن يحتاج إليها المجتمع فى نفس الفترة .

(٢) تضع الجامعات تصورا للأعداد التى يمكنها استيعابها بكلياتها المختلفة بحيث تتحقق فرص التعليم الجيد بهذه الكليات وذلك وفقا لقدراتها وإمكاناتها .

(٣) يتم مقارنة الأعداد السابق تحديدها عن طريق القوى العاملة وكذلك الأعداد التى طلبتها الكليات المختلفة لمعرفة أوجه النقص أو الزياده فى أى جانب .

(٤) يقوم مكتب التنسيق بالعمل على مرحلتين :

أ ـ المرحلة الأولى وتشمل قبول الأعداد المتضمنة فى خطة التنمية وتوزيعهم على الجامعات ، وتلتزم الدولة بتعليم هؤلاء الطلاب مجانا ، ويلتزم

هؤلاء الطلاب بالعمل بعد تخرجهم تبعا لخطة التنمية ، ويكون قبـــول الطلاب وفقا - لمتوسط درجاتهم ومتطلبات القوى العاملة وسعـــة الكليات الجامعية ، ودون تغيير فى القواعد المعمول بها حاليا .

ب- المرحلة الثانية : وتشمل قبول أعداد جديدة من الطلاب الراغبين فـــى التعليم فى التخصصات التى يرونها مناسبة لهم بحيث لا يزيد العـــدد عما تستطيع الجامعات استيعابه ويدفع هؤلاء الطلاب تكاليف تعليمهـــم ولا تلتزم الدولة بتعيينهم وينبغى أن يكون ذلك معلنا لهم عند تقديـــم أوراقهم للقبول ، ويكون قبول الطلاب وفقا لمتوسط درجاتهم وسعـــة الكليات الجامعية فقط .

(٥) ينبغى إعادة النظر فى مدة بقاء الطالب فى الدراسة الجامعية والتى يمكنـــه أن يتمتع فيها بالمجانية بحيث يقوم بسداد تكاليف تعليمه بعد عدد محـــدد من السنوات الجامعية فى الكلية التى التحق بها ، فالنظام الحالى الذى يسمـــح بفصل الطالب الراسب لعدد معين من السنوات ثم يسمح له بالقيد فى كليـــة أخرى ويتمتع بالمجانية أيضا لا يحقق الاستثمار الأمثل فى التعليم ولا يحقـــق تكافؤ الفرص بين الطلاب حيث يحتل الطالب الراسب والمتخلف موقعا ومكانا ينبغى أن يحتله الطالب المتقدم .

(٦) تقوم الجامعات بافتتاح التخصصات التى تتطلبها خطة التنمية والتى لا توجـــد بها حاليا وذلك وفقا لأولويات الخطة .

خاتمـــة :

عـرض المـؤلـف لمشكلة تواجه المجتمع المصرى بصفة عامة وأولياء الأمـــور لطلاب الثانوية العامة بصفة خاصة هذه المشكلة تتكرر كل عام مع أسر جديدة والـتى يطلق عليها مشكلة الثانوية العامة ، واذا كانت الأسر المصرية تشكو منها فـــى صورة انخفاض الأعداد المقبولة بالجامعات بالنسبة لأعداد الناجحين فى الثانويــة العامة ، أو إلحاق بعض الطلاب بكليات على غير رغبتهم أو حصول طلاب القاعدة على تعليم ثانوى أفضل ، أو وجود منافذ أخرى للثانوية العامة مثل ثانوية G. C. E. الإنجليزية ، أو غير ذلك من الجوانب التى تشكو فيها أغلبية الأسر المصريـــة ، فالمجتمع يشكو أيضا من زيادة أعداد المتخرجين من الجامعة عن حاجة سوق العمـل الفعلى مما يزيد من بطالة هؤلاء وما لها من آثار سلبية ، كما يشكو المجتمع مـن انخفاض المستوى العلمى لبعض الكليات نتيجة لزيادة الأعداد المفروضة عليهـــا دون اعتبار لقدرتها الفعلية . كما يتعرض المجتمع لضغط شديد نتيجة لإلحـاق أولياء الأمور لأبنائهم بكليات خارج مصر وما لذلك من آثار سيئة ، ويواجـــه المجتمع ظاهره تحتاج إلى المزيد من الدراسة ألا وهى زيادة أعداد المتعلمين تعليما متوسطا " التعليم الفنى " عن حاجة سوق العمل زيادة أكبر بكثير من زيادة أعـــداد أخرى لخريجى الجامعات ، تلك المشكلة التى ستزيد حدتها مع تخفيض اعـــداد المقبولين بالجامعات حيث سيلتحق هؤلاء بالتعليم الفنى المتوسط .

ولـقد عـرض المـؤلـف لمشروع يقترح من خلاله تصوره لحل مشكلة القبـــول بالجامعات عن طريق تحقيق نوع من التوازن بين احتياجات المجتمع من القـــوى

البشرية واحتياجات وقدرات ورغبات الأفراد وقدرات وإمكانات كليات الجامعة ،
ويأمل الباحث فى استكمال هذه الدراسة بالمزيد من الدراسات التى تقترح الحلـول
العملية للجوانب المختلفة لهذه المشكلة .

المراجع المستخدمة :

١ ـ ابراهيم عصمت مطاوع : التخطيط للتعليم العالي ، القاهره : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٣ .

٢ ـ أحمد حسن عبيد : فلسفة النظام التعليمي ، القاهره : الانجلو المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٧٩ م .

٣ ـ أحمد محمد داود : حساب العوامل المؤثرة على اختيار طلاب التعليم الثانوى لمهنهم المستقبلة رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية التربية ، ١٩٥٧.

٤ ـ المجلس الأعلى للجامعات : احصاء بالطلاب المقيدين بجامعات جمهورية مصر العربية في العام الجامعي ١٩٧٧/٧٦ ، القاهره : ادارة الإحصاء ، مطبعة جامعة القاهره ١٩٧٦ .

٥ ـ المجلس القومي للتعليم : سياسة التعليم مبادىء ودراسات وتوصيات ، القاهره العدد ١٢ ، ١٩٨١ .

٦ ـ السعيد مصطفى السعيد : الدراسة الدولية للقبول بالجامعات القاهره : المجلس الأعلى للعلوم ١٩٦٢ .

٧ ـ : المرأة والتعليم الجامعي ، الاسكندرية مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٥٥ .

٨ ـ : التعليم الجامعي في مصر ، ماضيه وحاضره واحتمالات مستقبله ، الاسكندرية مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٥٧ .

٩ ـ : التوسع في التعليم العالي في جمهورية مصر العربية القاهره ، مطبعة جامعة القاهره ، ١٩٦٠ .

١٠ - أ . ن . ماتشفيف : الجامعة والبحث العلمى ، ترجمة ابراهيم بسيونى عميره ، اليونسكو ، مجلة مستقبل التربية ، العدد الثامن ، السنة الثانية ، أكتوبر ١٩٧٤ .

١١ - ايلادوت لوتوى : التعليم والبطالة واضطرابات الشباب الأعراض المتزامنة فى جنوب آسيا ، ترجمة دريه على الكرار ، اليونسكو ، مجلة مستقبل التربية ، العدد الأول ، ١٩٧٩ .

١٢ - جوزيف هيرمسان : تغيير النظم الجامعية فى أوربا ترجمة أمين محمود الشريف ، اليونسكو مجلة مستقبل التربية ، العدد الثامن السنة الثانية ، أكتوبر ١٩٧٤ .

١٣ - جيورجى آدم : تحقيق ديمقراطية التعليم العالى عن طريق سياسات القبول ، ترجمة محمد محمود رضوان ، اليونسكو مستقبل التربية ، العدد الأول ، ١٩٧٩ .

١٤ - ستيورات ماكلور : من التعليم الجامعى الى التعليم العالى للجماهير ، ترجمة محمود حامد شوكت ، اليونسكو ، مجلة مستقبل التربية ، العدد الثامن ، السنة الثانية أكتوبر ١٩٧٤ .

١٥ - سعاد حسن بدير : تقويم النظام الحالى للقبول بالجامعات رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهره : جامعة عين شمس ، كلية التربية ، ١٩٦٦ .

١٦ - سعيد اسماعيل على : الفكر التربوى العربى المعاصر ، الكويت عالم الكتب ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، العدد ١١٣ ، مايو ١٩٨٧ .

١٧ - عبد العزيز السيد : الجامعة والثقافة ، الاسكندرية مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦١ .

١٨ـ : رسالة الجامعة في المرحلة الحاضرة من تطــــور المجتمع العربي ، القاهره ، مطبعة جامعة عــين شمس ، ١٩٦٢ .

١٩ ـ عبد الفتاح جلال : حول الثانوية العامة والقبول بالجامعات المصرية ، القاهره ، المجلس الأعلى للجامعات ، مؤتمر تطوير التعليم ١٤ ـ ١٦ يوليو ١٩٨٧ .

٢٠ ـ عزت محمد حسين : القبول في الجامعات في ضوء فلسفة التعليم العالي ورسالة الجامعة ، القاهره المجلس الأعلى للجامعات مؤتمر تطوير التعليم ١٤ ـ ١٦ يوليو ، ١٩٨٧

٢١ ـ عمر الاسكنــــدري ، وسليم حسن : تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر ، القاهره ، مطبعة المعارف ، الطبعة السابعة ١٩٣١ .

٢٢ـ فاروق عبده حسن : سياسة القبول في الجامعات المصرية دراسة مقارنة مع الاتجاهات العالمية المعاصرة ، رسالة ماجستير غير منشورة المنصورة ، جامعة المنصورة ، كليــة التربية ، ١٩٧٧ .

٢٣ ـ فاطمة محمد مظهر : سياسة الدولة في نظام القبول القاهره : المجلــس الأعلى للجامعات قطاع كليات الآداب والعلــــوم والدراسات الانسانية ، المؤتمر الأول لتطويــــر التعليم الجامعي ، ٢٢ ـ ٢٤ أبريل ١٩٨٥ .

٢٤ ـ فردريك هاربيسون ، وتشارلز مايرز : التعليم والقوى البشرية والنمــــو الاقتصادي ، ترجمة ابراهيم حافظ القاهره : مكتبة النهضه المصرية ، ١٩٦٦ .

٢٥ ـ كارلوس تونيرمان : مشكلة ديمقراطية التعليم العالي في أمريكــــا اللاتينية ، ترجمة عبد اللطيف فلش ، مستقبــل التربية ، اليونسكو العدد الأول ، ١٩٧٩ .

٢٦ ـ محمد سعيد عبد الفتاح : القبول في الجامعات ، القاهره : المجلس الأعلى للجامعات ، المؤتمر القومي لتطوير التعليم ١٤ ١٦ يوليو ١٩٨٧ .

٢٧ ـ مجلس الشوري : الجامعات حاضرها ومستقبلها ، القاهره : ١٩٨٥.

٢٨ـ محمد سمير حسانين : التعليم العالي المصري تقويمه واتجاهات مستقبلية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهره : جامعة عين شمس ، كلية التربية ، ١٩٧٢ .

٢٩ ـ محمد نبيل سليمان دعبس: نظام القبول بالجامعات المصرية القاهره : المجلس الأعلى للجامعات مؤتمر تطوير التعليم ١٤ ـ ١٦ يوليو ١٩٨٧ .

٣٠ ـ نيكسا نيقولا صولجان : الاحتياجات التعليمية وفلسفة ـ ديمقراطية التعليم العالي في يوجوسلافيا ، ترجمة حمدي احمد النحاس ، مستقبل التربية ، اليونسكو العدد الأول ١٩٧٩ .

٣١ ـ هاينز دراهيم : الجامعة الشاملة ـ نموذج للتحركية ترجمة عبد العظيم درويش أبو غنيم اليونسكو ، مجلة مستقبل التربية العدد الثامن ، السنة الثانية ، أكتوبر ١٩٧٤ .

٣٢ ـ هنري جان : دور الجامعة الأوروبية في المجتمع ترجمة فرنسيس عبد النور ، اليونسكو ، مجلة مستقبل التربية ، العدد الثامن ، السنة الثانية ، أكتوبر ١٩٧٤ .

٣٣ ـ هيثم سفر : الحلقة المفرغة للتخلف وتخلف التعليم ، المجلس القومي للثقافة العربية مجلة الوحدة ، السنة الأولى العدد ٢ ، نوفمبر ١٩٨٤ .

٣٤ - وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية في مصر ، القاهرة : ١٩٨٥ .

٣٥ - وزارة التعليم العالي : التعليم العالي مشكلاته وأسس تخطيطه ، القاهره مطبعة جامعة القاهره ، ١٩٦٣ .

1- Castetter, William B., The personnel Function in Educational Adminis tration (Third Edition). New York: Macmillan Publishing C., Inc., 1981.

2- Chambers, M.M., Financing Higher Education (Third Edition). New-York: The Center for Applied Research in Education, Inc., 1966.

3- Douglass, H.R., Trends and Issues in Secondary Education (Third Edition) . New-York: The center for Applied Research in Education, Inc., 1965 .

4- Malan, T. , Educational Planning as a social process (Paris, Unesco: International Planning, 1987).

5- Musaazi, I.C.S., The Theory and Practice of Educational Administration, Macmillan Nigeria, 1982.

6- Rebore, R.W. , Personnel Administration in Education. Englewood Cliffs, N.I. : Prentice- Hall, Inc.; 1982

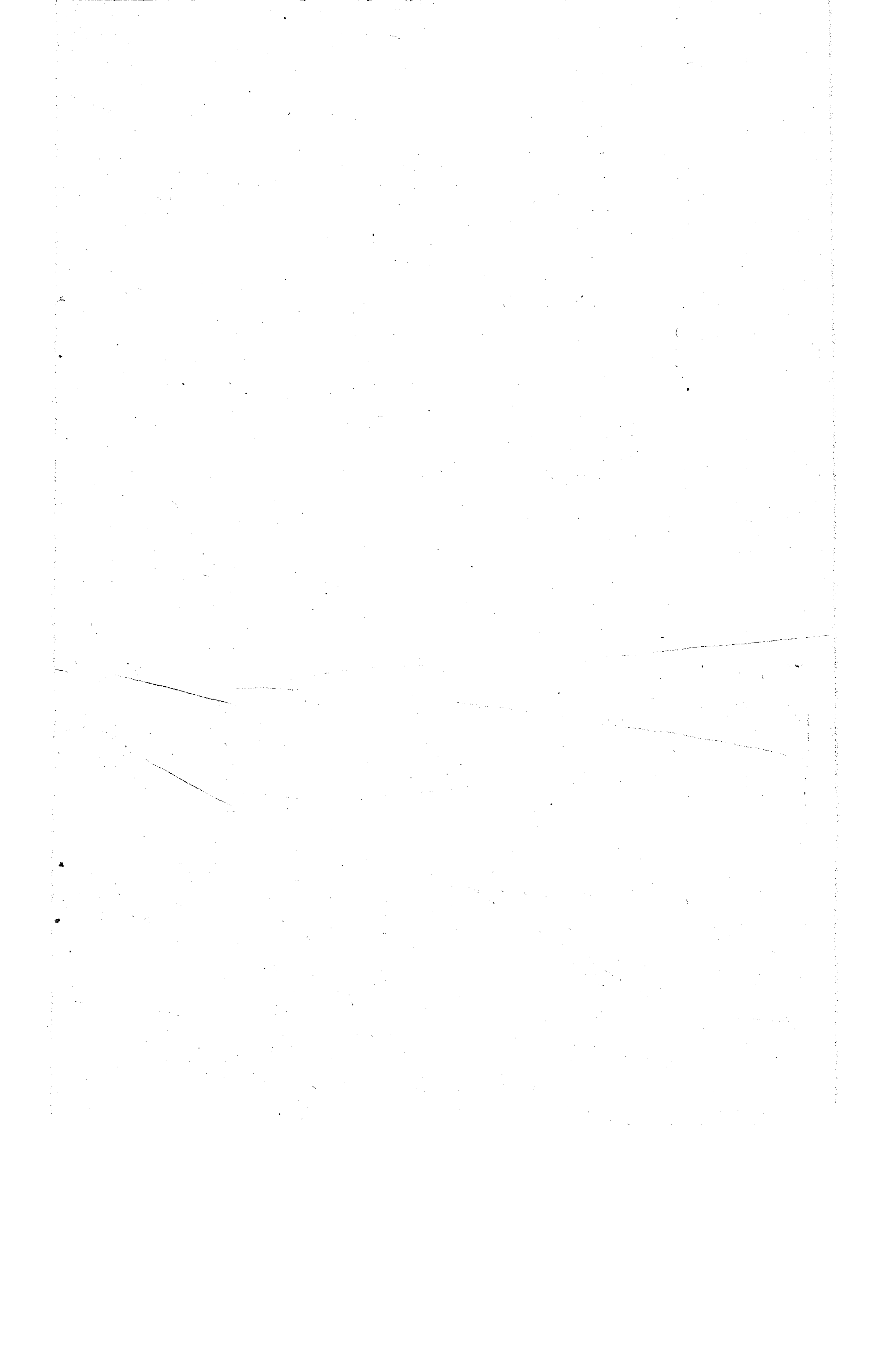
7- Singh, S. , The way of Education (Bombay: Asia Publishing House, 1967) .

الفصـــل الثـــانى

الجامعـــــة والتنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـــة

* هذا الفصل يمد القارئ بمعلومات عن :

- مفهوم الجامعة ـ نشأتها ـ وظيفتها
- العوامل المؤثرة فى الجامعـــة.
- دور مدخلات التعليم الجامعى فى التنميةالاجتماعية والاقتصاديـــة
- العوامل التى تسهم فى قيام أعضاء هيئة التدريس بدورهم فى تنمية المجتمـــع .
- دور مخرجات التعليم الجامعى فى التنمية الاجتماعية والاقتصاديـــة فى المجتمـــع .
- دور البحث العلمى فى تنمية المجتمـــع .
- بعض المشكلات والعقبات التى تحول دون الاستفادة من البحث العلمى
- دور القوى العاملة المدربة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة
- الوظيفة الثقافية للجامعة ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصاديـــة الاجتماعيـــة .



المقدمــــة

تحتل الجامعة مكانا مرموقا بين المؤسسات القومية التي تعمل من أجل اعادة بناء الانسان ، وصياغــــة الحياة المصرية والعربية بما يتناسب مع التراث الحضارى الفنى ، ومع متطلبات العصر ، وتحديات العلـــم والتكنولوجيا المعاصرة •

وستبقى الجامعة الى زمن طويل ـ حاملة النفوذ الفكري وصاحبة المكانة الاجتماعية ، أكثر من أية مؤسســة أخرى ، انها تحتل الان مكانة أعلى من المكانة التي كانت تحتلها الكنيسة فى الغرب فى العصور الماضية ، فـان أهم مصدر للتغير الاجتماعي والتجديد العلمي والتكنولوجي يأتى من الجامعات او مؤسسات البحث العلمي •

ومما يزيد من تأثير الجامعة أنها أخذت ـ خلال هذا القرن ـ تهتم اهتماما واضحا بالبحث الموجـــه لحل المشكلات التى تواجه الامة ، حيث تقدم حلولا ذات قيمة لهذه المشكلات (عبود ، ١٩٧٩ : ٦٨ـ٦٩)

وتختلف الجامعات من حيث الانشاء والتكوين والحجم وتنوع المناشط العلمية والأكاديمية ، وكذلك تبايـن نظم التعليم والمناهج والفلسفات بين كثير من الجامعات كما أن ذلك قد أدى الى اختلاف وظائف وأهـــداف الجامعات ومدى ارتباطها بالمجتمع سواء فى العصر الحالى أم فى العصور السابقة (جوهر ، ١٩٨٤ ،ج٢٧)

ونظرا لان التعليم الجامعي يعد اللبنة المكملة والضرورية فى بناء أى نظام تعليمى ، فان المتتبع لتطـور النظم التعليمية فى مختلف البلاد يجد أن أى مجتمع يحرص أول ما يحرص على تأسيس جامعاته ومعاهده العليـا ليستكمل بذلك نظامه التعليمى وهيبته العلمية والوطنية والدولية ، معتبرا ذلك ضرورة ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسة ، وناظرا الى ما يصرف على هذا التعليم من تأسيس على انه نوع من الاستثمار البشرى له عائده المحقـق فى مجال التنمية البشرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية •

والمتتبـع لتطور النظم التعليمية فى مجتمع معين ، يلاحظ أن هذا المجتمع يحرص كل الحرص علـى تأسيس جامعاته ، ويتوقف مستقبل الامة على التعليم العالى والجامعى باعتباره السبيل الى اعداد القـــوى البشرية المتخصصة والباحثين والقادة فى مجالات الانتاج والعمل وأداة تجديد الثقافة ومجال توليد الفكـــر الفصـل الحالى يسعى للحصول على اجابة السؤال التالى :ـ

ما دور التعليم الجامعي فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات التالية :ـ

١ـ ما دور مدخلات التعليم الجامعى فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟
٢ـ الى أى مدى يمكن استثمار العمليات المنهجية والانشطة داخل الجامعة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟
٣ـ ما دور مخرجات التعليم الجامعى فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟

مفهوم الجامعة :ـ

ان مفهوم الجامعة يتطور تبعاً لتطور أهداف الجامعة ، فهى مؤسسة للتعليم العالى ، تعنى بالجوانب المهنية والاكاديمية والبحث العلمى والخدمة الاجتماعية فالجامعة تعليم وبحث وخدمات للمجتمع ، فهى تنتج المعرفة وتطورها عن طريق البحث العلمى ، وتنقل المعرفة وتجهز الاجيال القادمة لمهام الغد ، وهى تقدم اتجاهات قوية للبحوث وتقترح حلولا لمعظم مشاكل المجتمع ٠

والجامعة بالاضافة الى أنها مكان مناسب للتعليم العالى فانها بلا شك مكان لمعظم المكتشفات العلمية الحديثة ، ويقع على عاتق الجامعة مسئولية الاهتمام بطلبتها خارج حدود حجرات المحاضرة حتى تتمكن من الاهتمام بالطالب ككل متكامل ٠

والجامعة هى تلك المؤسسة التى تتبنى المستويات الرفيعة من الثقافة البشرية فتحافظ عليها وتضيف اليها وتقدم من ذلك الى الطالب الذى يلتحق بها ما يجعل منه انسانا مثقفا وشخصا مهنيا (عبيد ، ١٩٧٩ : ٢٠٨)

وينص قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فى مادته الاولى على أن تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى الذى تقوم به كلياتها ومعاهدها فى سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا متوخية فى ذلك الاسهام فى رقى الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الانسانية ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء فى مختلف المجالات واعداد الانسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليسهم فى بناء وتدعيم المجتمع الاشتراكى ، وصنع مستقبل الوطن وخدمة الانسانية ، وتعتبر الجامعات بذلك معقلا للفكر الانسانى فى أرفع مستوياته ، ومصدر الاستثمار وتنمية ثروات المجتمع وأغلاها وهى الثروة البشرية ، وتهتم الجامعات كذلك ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى للشعب المصرى وتقاليده الاصيلة ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية ، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الاخرى والهيئات العلمية العربية والاجنبية (قانون تنظيم الجامعات ، ١٩٧٢ : مادة ١)

نشأة الجامعة :

يمكن الاشارة الى أن نشأة الجامعات فى القرن الثانى عشر يرجع الى عاملين أساسيين :

أولهما : اتساع حجم المعرفة وتزايد حب الاستطلاع الفكرى ، وتزايد الاتصال بالحضارة العربية •

ثانيهما : تطور النقابات الحرفية كشكل من أشكال التنظيم الاجتماعى أدى الى نشأة المدارس المتصلة بالكاتدرائيات والاديرة لحفظ المعرفة الموروثة عن روما وأثينا ونقلها ، ولقد كانت الكتب التى كتبها أرسطوونقلها العرب الى أوروبا وكتب الفلاسفة العرب مثل ابن سينا وابن رشد وغيرهما أساس الدراسة فى هذه المدارس والجامعات لفترة تمتد لمائة وخمسين عاما على الاقل •

واليوم يبدو أن هناك فرقا شاسعا بين الجامعات الكلاسيكية التقليدية والجامعات الحديثه المعاصرة كما أن هناك فرقا كبيرا بين الجامعات فى الدول المتقدمة ومثيلاتها فى الدول النامية •

فالجامعة التقليدية كانت وظيفتها الاساسية هى التدريس أو التعليم والتدريب لبعض الكوادر البشرية التى تطلبها مؤسسات المجتمع ، وبصورة عامة كانت جامعات المجتمع الغربي التقليدية ،عقلا للفكر ومركزا لنشاط فئات معينه مميزة من المجتمع •

وكانت منبرا لتطوير وتغذية ايديولوجيات الفئات المتميزة ، ووسيلة للسيطرة على المجتمع من خلال الفعاليات الثقافية والادارية (دياب ،أخر ، ١٩٧٩ : ٣) أما الجامعات المعاصرة فقد أخذت على عاتقها العديد من الوظائف حيث اتسع نطاق الدور الذى تقوم به هذه المؤسسة ، فهى تهتم بمشاكل تنمية الموارد البشرية ومشاكل التمدن وتنمية المناطق الريفية ، ولها دور فى الكثير من الاهتمامات الاجتماعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية الى غير ذلك •

فالجامعة الحديثة كما تطورت فى أوروبا وترعرعت وسط الحضارة الغربية معنية بتقديم المعرفة ، تجمعها وتحفظها ، وتنقيها وتضيف اليها •

وهى تضم داخلها مكتبة تجمع التراث فى مختلف مجالات العلم والمعرفة والفكر ، وعمر الجامعة ينبغى أن يكون عمر المدنية ، والحضارة والثقافات جميعها وتوفر الكتب فى الجامعة من الاهمية بحيث اعتبرت المكتبة قلب الجامعة ، بل أن الجامعة الحقيقية هذه الأيام هى مجموعة من الكتب •

لذلك فانه يبدو واضحا أن طبيعة الجامعة هى مجتمع للعلم مهتم بالبحث عن الحقيقة ، وأنها الان المؤسسة التى تقوم باعداد وتخريج الكفاءات العلمية فى جميع المجالات ، وا لقيام بالبحوث والدراسات العلمية وربطها بواقع الحياة العملية •

وظـــــائف الجامعـــــة :

تختلف وظائف الجامعة تبعا لاختلاف المجتمعات ونظمها ، واختلاف تركيبهـــا ونوع العلاقات السائدة التى تربط بين مكوناتها ، على أنه يمكن التوصل إلى تصنيــف عام لوظائف وأهداف الجامعة فى أى مجتمع أيا كان شكل هذا المجتمع ، ومن هــذه الوظائف والأهداف ما هو فكرى وعلمى ومنها ما هو تطبيقى أو اجتماعى فهى تقوم بمهمــة إعداد الطالب لحياة مهنية ، وتقوم بالبحث العلمى ، وتعد باحثى المستقبل (نجيب ، ١٩٧٩ :

ان دور الجامعة فى الدول النامية فى نقل المعرفة والحفاظ عليها لا يقتصــر فقط على نقل الشعلة من جيل إلى جيل ، وإنما يمتد إلى اقتباس العلم من أمــــة متقدمـــة ونقله إلى أمة نامية ، لذلك فــدور الجامعة هو الانتقال بالمجتمع النامـــى إلى مجتمع متحضر بكل مقومات الحضارة الانسانية (الحلاوى ، ١٩٧٩ : ٢)

ولقد تطورت وظائف الجامعة تبعا لتطور نشأتها ، فجامعـــة بولونيا تطـورت عن معهد للقانون ، وجامعة باريس تطورت عن مدرسة كاتدرائية نوتردام التى كانت تقدم دراسات فى اللاهوت والفلسفة والقانون .

وفى مرحلة لاحقة ارتبط البحث العلمى بالجامعة وأصبح وظيفة من وظائفهـــا الأساسية ، ثم أضيفت إلى هذه الوظائف وظيفة أخرى هى خدمة المجتمع والعمل عــلى تطويره وحل مشاكله .

والتعليم الجامعى فى الوقت الحالى يتولى مسئوليات كثيرة ، فهو أكبر مصـــدر يمد المجتمع بالقوى العاملة المدربة تدريبا عاليا وهو ذراع الدولة للبحث والتطويـــر وهو أيضا مركز مشورة للصناعة والادارة ..

ونتيجة لما سبق فالواقع يطرح التساؤلات التالية :

- ما وظيفة الجامعة المصرية ؟
- هل الجامعة مؤسسة للاعداد المهنى ؟
- أو مؤسسة دراسات كلاسيكية فلسفية ؟
- أو مؤسسة للبحث العلمى ؟
- أو مؤسسة لخدمة المجتمع ؟

إن الاجابة عن هذه التساؤلات تحتاج لعرض وجهات نظر بعض المفكرين المعنيين بالتعليم الجامعى على المستوى العالمى وتطبيق وجهات النظر هذه على الجامعة المصرية منذ إنشائها (لقل، ١٩٧٩: ١٧)، ووجهات النظر هذه تتعدد فى أربعة اتجاهات يمكن إيجازها فيما يلى :

أولا - الجامعة مؤسسة للإعداد المهنى :

إن الكثير من المفكرين ما زال يعتقد أن مسئولية الجامعة بالدرجة الأولى هى إعداد القيادات العليا للمجتمع وتخريج الفئات التى تم اعدادها إعدادا جيدا لقيادة المجتمع فى المجالات المهنية المختلفة •

ولا شك أن نمو المعرفة المتزايد والتراكم المعرفى الهائل نتيجة للبحث العلمى قد أدى إلى تزايد وتعدد المعارف والمهارات والمهن مما ضاعف من مسئولية الجامعة تجاه إعداد من يحمل مسئولية هذه القيادة •

ونتيجة لذلك نظر بعض التربويين إلى التعليم الجامعى على أنه يقتصر على الدراسات الأكاديمية والدراسات المهنية فى الطب والقانون ، واعتبر بعضهم الآخر أن التعليم الجامعى يشمل الدراسات الأكاديمية وجميع الدراسات المهنية ، في حين نجد

الجامعة فى الاتحاد السوفيتى تضم الدراسات الأكاديمية وتهدف إلى التوسع فى تأهيل الاخصائيين فى الفروع الحديثة للعلوم الرياضية والبيولوجية والفيزيائية والكيميائية وتعمل على الرقى بمستوى التدريب النظرى والعملى وإيجاد الحلول للمشكلات الرئيسية فى العلوم الطبيعية والانسانية (مطاوع، ١٩٧٢: ٢٢٥) وتقدم الدراسات المهنية فى معاهد متخصصة ترتبط عادة بالسلطات المحلية التنفيذية المسئولة عن تقديم هذه الخدمات، فمعاهد الطب مثلا ترتبط بوزارة الصحة وتكون أولوية الالتحاق بالمعاهد التابعة لذوى الخبرة بالأعمال الطبية الذين عملوا كمساعدين فى المراكز الصحية والطبية والوقائية، وتنظم المعاهد الطبية العليا دراسات فى أوقات الفراغ للذين أتموا المرحلة الثانوية الطبية ولهم دراية تدريبية فى تخصصاتهم.

أما جامعات الولايات المتحدة فتجدها تجمع داخلها بصورة عامة جميع الدراسات والبرامج المهنية والأكاديمية التى تلى الدراسة الثانوية (التل، ١٩٧٩: ٣٠)

ثانيا ــ الجامعة مؤسسة للدراسات الكلاسيكية الفلسفية :

يتزعم هذا الاتجاه عدد من المفكرين الذين يرون أن الجامعة مركز للدراسات الأكاديمية والكلاسيكية وأن التراث الكلاسيكى يطور شخصية الفرد ويحسن فكره ويوسع خياله، وهذه الدراسات تمثل قمة ما وصل اليه العقل البشرى على مر العصور وطبقا لهذا المنطق فالجامعة تعتبر قلعة العلم والمعرفة والحقيقة والمبادئ والبحث ورسالة الجامعة تهدف إلى رفع الحس الفكرى فى المجتمع، وتثقيف العقل العام، وترهيف:

الحس الوطنى وطرح أهداف محددة للتطلعات الوطنية ،وتقدير واضح لمتطلبات العصر الحديث ودعم القوى السياسية فى الدولة .(هاسكنز ، ١٩٧١ : ٣)

ولقد تعرض هذا الاتجاه للضعف نتيجة للتطور العلمى المهنى المتخصص ومرة أخرى عاد للظهور وتيار أقوى ينادى بضرورة أن يكون الاعداد المهنى مرتكزا على قاعدة عميقة من الدراسات الأكاديمية ،ولقد تعاظم هذا الاتجاه نتيجة لتيارين أولهما أن الدراسات الأكاديمية أصبحت لاغنى عنها لكل صاحب مهنة ،والثانى أن تخصص الفرد فى مجال معين يجعل من الضرورى معرفته بقاعدة من الدراسات المتصلة بتخصصه فالتخصص فى علم القانون يحتاج لمعرفة بعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها من العلوم المتعلقة بالدراسات القانونية ،ولقد أصبحت الدراسات الأكاديمية هى القاعدة لأى تخصص مهنى معين ،فصاحب المهنة غير المؤهل بالمعرفة والمهارة يصبح بعد فترة غير مؤهل لمزاولة مهنته ،لأن معلوماته تصبح متخلفة ومتأخرة وغير ملائمة لواقع العصر ومتطلباته (جوهر ، ١٩٨٤ جـ : ٤٥)

والملاحظ أن الجامعة المصرية بدأت من هذا الاتجاه ،فلقد كانت البداية إنشاء كلية الآداب ،وفى هذا إشارة إلى دور كلية الآداب فى قيادة المجتمع وترعيف الحس الوطنى المتصاعد وقتها وفى تدعيم الحركة الوطنية .

الاتجاه الثالث ـ الجامعة مؤسسة للبحث العلمى :

يتزعم هذا الاتجاه عدد من المفكرين الذين يبدون اهتماما بالتعليم الجامعى وينادون بأن الهدف الرئيسى للجامعة هو تطوير المعرفة وتوسيع آفاقها وتفسيرها ودراسة المشاكل أيا كان مصدرها أو منبعها ولذلك فإن الباحثين والعلماء

لهم الدور الكبير فى القيام بالمحافظة على المعرفة وتفسيرها والبحث عن الحقيقـــة وتعليم الطلاب ،وذلك لأن المعرفة الجديدة هى أهم عامل فى النمو الاقتصادى والاجتما ولذا فان أهم نتائج الجامعة هى المعرفة ،وترجمة هذه المعرفة لأغراض محليـــة ووطنيـــة (التل ، ١٩٧٩ : ٢٣)

والجامعة هى المكان الأنسب لمجالات البحث العلمى فى عصرنا الحالى ،والبحث العلمى هو الوسيلة الأساسية كى تتبوأ البلاد مركزا دوليا مرموقا ،وهو السبب الرئيسى فى التقدم التكنولوجى الضخم فى دول العالم المتقدم ،وفى البلاد النامية تهدف البحوث إلى تطويع التكنولوجيا المستوردة لكى تلائم ظروف هذه البلاد ،كما تهدف إلى خلق أساليب تكنولوجية جديدة تنبع من المجتمع النامى نفسه وتحقق الاستفادة بأكبر قدر ممكن من الموارد البشرية والطبيعية للمجتمع •

لذلك فالجامعة معنية بالبحث العلمى كمدخل لتطوير المجتمع النامى والمتقـــدم على حد ســـــواء •

رابعا ـ الجامعة مؤسسة لخدمة المجتمـــع :

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الجامعة مؤسسة اجتماعية طورها المجتمع لغرض أساسى واحد هو خدمته • وخدمة المجتمع ينبغى أن تكون هى الهدف الرئيسى لكـل جوانب النشاط فى الجامعة ،فالجامعة عليها واجب أساسى لإعداد ما يحتاجه المجتمع من طاقات بشرية مؤهلة ،وإعداد قيادات لمختلف المجالات فى المجتمـــع •

كما أنها مطالبة بتثقيف العقل العام ،وترهيف الحس الوطنى ورفع الحس الفكرى

ودعم القوى السياسية فى الدولة ،ومطالبة بالقيام بالابحاث العلمية لكشف المعرفة الجديدة وتوسيع آفاقها وتطويع التكنولوجيا الحديثة المستوردة لكى تلائم ظروف المجتمع وخلق أساليب تكنولوجية جديدة تنبع من المجتمع تحقق أقصى قدر من الاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية المتاحة للمجتمع ،ومطالبته بوضع إمكاناتها كافة فى خدمة المجتمع المحلى الذى توجد فيه .

والجامعة طبقا لهذا الاتجاه جزء لا يتجزأ من المجتمع الذى تعيش فيه تخدمها وتخدمه ،ولقد تطور مفهوم الخدمة فشمل البحث فى مشاكل المجتمع المحيط وشمل دروسا فى الراديو والتليفزيون ،والتعليم بالمراسلة ،توفير خدمات أبحاث للحكومة المحلية ،وللصناعة والزراعة والإدارة وجميع مجالات الإنتاج (كونمان ، ١٩٦٦ : ٨٢)

باختصار تقوم الجامعة بالوظائف التالية :

١ ـ خلق وابتكار الجديد من المعارف الإنسانية ،وإضافتها الى ما تم معرفته قبل ذلك والقيام بمختلف أنواع البحوث العلمية .

٢ ـ نقل وتوصيل المعرفة المكتشفة والسابق اكتشافها من الأجيال السابقة الى الأجيال اللاحقة ،وتنمية الكوادر القيادية فى شتى المجالات واعداد المتخصصين ذوى المستوى الرفيع فى المهن المختلفة (حجاج ، ١٩٨١ : ٦)

٣ ـ تطبيق المعرفة وتوجيهها لحل المشاكل التى يواجهها المجتمع .

٤ ـ مساعدة الطلاب فى الجامعات على التكيف والتطبع الاجتماعى (Kaysen, 1969 : 5-7)

العوامل المؤثرة في الجامعة :

يمكن تقسيم العوامل والمتغيرات المؤثرة على الجامعة إلى عوامل خارجة عن نطاق الجامعة وعوامل داخلية أى عوامل من داخل إطار الجامعة ومجموعة عوامل أخرى ترتبط بالعلاقة بين الجامعة والمجتمع ،أهم هذه العوامل هى :

(أ) مجموعة العوامل الخارجية :

هى مجموعة المتغيرات التى تحدث خارج إطار الجامعة وتؤثر فيها وتتضمن :

١ ـ الثورة العلمية والتكنولوجية فى المجالات الصناعية والزراعية •

٢ ـ بروز مجالات جديدة للمعرفة ،والزيادة فى الاحتياجات من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والمتخصصين فى علم النفس •

٣ ـ تطور وسائل الاعلام مثل الراديو والتليفزيون ووسائل الاتصال بين الأمم المختلفة

٤ ـ زيادة الاقبال على التعليم العالى ،كذلك زيادة الضغوط الشعبية للمزيد منه •

٥ ـ الحاجة لاكتشاف المواهب الجديدة وإلى تنمية هذه المواهب •

(ب) مجموعة العوامل الداخلية :

هى المتغيرات التى تطرأ على الحياة الجامعية الداخلية وما يتعلق بالجامعة من مسئوليات جديدة وأهمها :

١ ـ استنباط وتطوير فروع التعليم الجديدة ،ومواكبة التطور الخارجى فى المجالات العلمية المختلفة •

٢ ـ التغير فى التكوين الاجتماعى لمجموعات الطلاب ،والتغير فى المستويات الثقافية والتعليمية لهم ،والتغير فى نظرتهم إلى التعلم •

٣ ـ بروز مجالات جديدة للأبحاث داخل الجامعة ،وما يرتبط بذلك من تعقيدات متزايدة

٤ ـ تطوير واستخدام أساليب جديدة فى البحث العلمى واستخدام طرق جديدة وتقنية أكثر فى المجالات المختلفة •

٥ ـ تزايد التعقيد فى هياكل المؤسسة الجامعية •

(جـ) العوامل المتعلقة بين الجامعة والمجتمع :

العوامل التى تتشابك مع بعضها يتعلق بعضها بالجامعة فى حين ينتمى بعضها الآخر إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع المحيط وأهمها :

١ ـ اتساع مسئوليات الجامعة بالنسبة للمجتمع .

٢ ـ تعدد وتنوع مناهج تدريب الاخصائيين .

٣ ـ تعاظم البحوث التى تقوم بها الجامعة قدراً ونوعاً سواء أكانت تلك البحوث التى تقوم بها الجامعة لخدمة أبحاثها أم بتكليف من مؤسسات خارج الجامعة .

٤ ـ من وظائف الجامعة الجديدة القيام بدور الهيئة الاستشارية أى التمهيد للقرارات المهمة التى تتخذها الحكومة والهيئات الصناعية والمؤسسات الأخرى .

يتميز هذا الاتجاه بأنه أكثر تحديداً ، ويعتبر مناسبا للتخطيط التربوى لتطوير الجامعة

دور مدخلات التعليم الجامعي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

تقديم :

تتعدد مدخلات التعليم الجامعي وتتنوع ،ويمكن أن يتم تحديد أهم هذه المدخلات في مدخلات التعليم الجامعي البشرية الممثلة في أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة والطلاب ،ومدخلات التعليم الجامعي المادية والمالية ،وحسن استثمار هذه المدخلات يؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تطوير وتنمية المجتمع سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية .

والصفحات التالية توضح بشئ من التفصيل دور كل عنصر من عناصر مدخلات التعليم الجامعي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع

دور هيئة التدريس بالجامعة فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية :

يعتبر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من أهم المدخلات وأكثرها أهمية وتضم هيئة التدريس " الأساتذة ، والأساتذة المساعدين والمدرسين" ، فى حين تمثل الأعداد المتاحة من المدرسين المساعدين والمعيدين المصدر الرئيسى لإعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، ولذلك ينبغى دراسة ومعرفة أعداد أعضاء هيئة التدريس المتوقع تسربهم منهم حاليا ، والأعضاء المنتظر توافرهم للجامعة من كل من :

١ ـ أعضاء البعثات الداخلية .

٢ ـ أعضاء البعثات الخارجية .

٣ ـ الحاصلين على الدكتوراه من الداخل أو من الخارج من فئات أخرى .

٤ ـ المنتظر عودتهم من الاعارة .

وذلك لضمان حصر كامل للقوى العاملة الموجودة بالجامعة تمهيدا للتنبؤ بالقوى العاملة المستقبلية (Rebore, 1981: PP16-28) وحسن إعداد أعضاء هيئة التدريس وتدريبهم والعناية بهم يسهم فى قيام الجامعة بأهم وأعظم أدوارها ، ومن أهم العوامل التى تسهم فى قيام أعضاء هيئة التدريس بدورهم فى تنمية المجتمع ما يلى :

أهم العوامل التى تسهم فى قيام أعضاء هيئة التدريس بدورهم فى تنمية المجتمع

إن العناية بأعضاء هيئة التدريس وتوفير الاطمئنان لهم هو الأداة الرئيسية لضمان مخرجات على مستوى عال ومن هنا يوصى البحث بالتالى :

١ ـ التوسع فى عقد اللقاءات والندوات بين أعضاء هيئة التدريس على كل المستويات وتشجيع عقد المؤتمرات العلمية بالجامعة وزيادة المبالغ المخصصة لذلك

٢ ـ العمل على إيفاد المؤهلين داخليا في مهمات علمية قصيرة لمدة عام على الأقل للاطلاع على أحدث الأساليب العلمية في مجالات تخصصهم .

٣ ـ العمل على زيادة رواتب أعضاء هيئة التدريس لضمان اجتذاب الكفاءات العالية والمحافظة عليها . ولضمان تفرغ عضو هيئة التدريس للعمل الجامعي والبحث

٤ ـ العمل على زيادة أعداد طلاب الدراسات العليا بالجامعة لتوفير أعضاء هيئة التدريس في المستقبل نظرا لأن نسبتهم لا تتعدى نسبة ٤٪ إلى عدد طلاب مرحلتي البكالوريوس والليسانس .

٥ ـ العمل على تبادل النشرات والمجلات واللوائح والنظم والقوانين والبحوث العلمية بين الجامعة وجامعات مصر والعالم .

٦ ـ زيادة إصدار المجلات المتخصصة في نشر ملخصات البحوث ورسائل الماجستير والدكتوراه والاستفادة من الخبرات الدولية في تدريب وإعداد وتطوير أعضاء هيئة التدريس بالجامعة .

٧ ـ توجيه وتدعيم القنوات البحثية بين الأساتذة المصريين والأجانب لمعالجة مشكلة قصور معامل الابحاث ولتطوير وتدعيم إعداد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة

٨ ـ تشجيع أعضاء هيئة التدريس على قبول الاشراف على الرسائل العلمية بالغاء الشرط الوارد في جائزة الجامعة لأحسن بحث يقدم تضمه في رسالة أشرف عليها مع إضافة شرط المشاركة في الاشراف على رسائل علمية منح أصحابها درجات الماجستير والدكتوراه إلى قواعد التعيين في وظيفتي أستاذ مساعد وأستاذ (البديوي هـ ١٩٧٩ : ٢٨)

٩ ـ العمل على دعم معامل البحوث والدراسات العليا بالجامعة وتزويدها بالحديث من الأجهزة والمعدات والمراجع والدوريات مع تشجيع القائمين عليها ماديا ومعنويا .

١٠ ـ العمل على زيادة حركة الترجمة فى الميادين العلمية والتربوية من الكتب والدراسات والبحوث واضافة التخصصات التى تتفق وحاجة التطور العلمى والتكنولوجى •

١١ ـ العمل على انشاء مركز توثيق علمى لجميع المعلومات ووضعها تحت تصرف الباحثين وانشاء مركز حساب علمى •

١٢ ـ العمل على قيام تعاون علمى مع المراكز العلمية والجامعات الاخرى وخاصة فى مجال البحوث التطبيقية لمنع التكرار وتشتيت الجهد

١٣ ـ الاهتمام بتحقيق الانفتاح العلمى مع الخارج وبالأخص من الدول المتقدمة بعمل اتفاقيات سفر أعضاء هيئة التدريس فى مهمات علمية بصفة منتظمة وتبادل الزيارات والندوات المشتركة ، ووضع نظام لسفر عضو هيئة التدريس فى مهمات علمية كل عدد محدد من السنوات للاطلاع على أحدث نظم التعليم والحصول على الكتب والمراجع والاجهزة العلمية كأساس هام لتطوير مدخلات الجامعة •

١٤ ـ ضرورة ربط البحث العلمى بالجامعة باحتياجات الاقليم من خلال دراسة مشكلاته والبحث عن حلول لهذه المشكلات •

١٥ ـ العمل على تقليل نسبة الرسوب فى كليات الجامعة بالاستخدام الأمثل لمدخلات الجامعة ، وبالطريقة التى تؤدى إلى خفض تكلفة إعداد مخرجات الجامعة وزيادة العائد •

١٦ ـ دراسة مشكلة هجرة الكفاءات فى الجامعة والعمل على علاجها فهجرة أعضاء هيئة التدريس تؤثر على انتاجية الجامعة وعلى مشاركتها فى البحث العلمى •

١٧ ـ دراسة اقتصاديات التعليم بالجامعة من خلال توفير البيانات اللازمة

لاعداد طالب الجامعة " البكالوريوس والليسانس " وتكلفة اعداد طالب ٣٦ م الدراسات العليا في محاولة للاستخدام الأمثل لمدخلات الجامعة وتوفير أفضل المخرجات بأقل تكلفة .

١٨ ـ تنظيم عملية اعارة اساتذة الجامعة بحيث يستفيد من الاعارة عضو هيئة التدريس بالخارج وكذلك عضو هيئة التدريس بالداخل بالاتفاق مع الجامعات المتعاقد معها بتخصيص رسم تعاقد لصالح أعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة .

دور طلاب الجامعة في تحقيق تنمية المجتمع

نادى الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذى أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ بجعل التعليم العالي متاحا للجميع على قدم المساواة على أساس الطاقة العلمية وكان ذلك الطلب يعبر عن هدف انساني عالمي بغرض تحقيق الديمقراطية الحقيقية في هذا المستوى من التعليم (نوبزمان ١٩٧٩ : ٧٩)، وقد حرصت الدول المختلفة على توفير التعليم الجامعي والعالي لأفراد المجتمع باستخدام نظم قبول تنبع من الفلسفة العامة التي يؤمن بها المجتمع وطبقا للمؤثرات والمتغيرات التي تحيط بها والأهداف التي تسعى لتحقيقها والمحاور والمعايير التي تنظم مسارها (خيري ١٩٨٧ : ١٠) ولذلك ظهرت عدة نظم لقبول الطلاب بالتعليم الجامعي منها :

١ ـ نظم قبول تراعى قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم ورغباتهم : فالعديد من رجال التربية ينادون بمراعاة قدرات الطلاب وميولهم واستعداداتهم واعتبار

الثانوية العامة الحد الأدنى لمتطلبات القبول بالتعليم العالى والجامعى وعلى ذلك فينبغى فتح أبواب الجامعات دون قيود أمام كل الحاصلين على الثانوية العامة ويؤكد أنصار هذه السياسة والتى تسمى بالقبول المفتوح بأنها تتيح الفرصة لكل الطلاب لإبراز قدراتهم داخل الكليات المختلفة ، على أن هذه السياسة تواجه العديد من الانتقادات التى تحد من انتشارها مثل تعرض الكثير من الطلاب للفصل نظراً لانخفاض مستواهم العلمى ، ووجود أعداد كبيرة بالثانوية العامة ترغب فى الالتحاق بكليات معينة قد تؤدى إلى اختناقات بهذه الكليات ووفرة وبطالة فى خريجيها ، ولذلك عدلت معظم الدول فى العالم عن استخدام هذا النظام بمفرده واستخدمت نظم بديلة .

٢ ـ نظم قبول تتوقف على احتياجات المجتمع من القوى البشرية : يرى المفكرون التربويون الذين وضعوا للبلاد الشيوعية ايديولوجيتها ضرورة وجود خطة واضحة لتنمية الموارد البشرية إذ الهدف من تنمية الانسان تنمية المجتمع الذى يعيش فيه ومن هنا أصبح التعليم بالجامعات وظيفيا وتخصصيا يرتبط (هاربسون، مايرز ١٩٦٤، ١٨٧) قدر كبير منه بالعمالة وذلك وفقا لأهداف القوة السياسية ويستهدف هذا المبدأ ربط التعليم ربطا كاملا بأهداف خطة التنمية الاقتصادية من حيث احتياجاتها من الأيدى العاملة اللازمة للقيام بأعباء هذه التنمية ، ويرى أنصار هذه السياسة بأنها أنسب الطرق لزيادة معدلات التنمية ، فهى تتفق ومبادئ التخطيط السليمة وهى تساعد على مواجهة الزيادة السكانية باحكام سبل الانفاق وتوقيتها ، وأن تحقيق مبدأ الكفاية يتطلب بالضرورة تخطيط

التعليم ربطه بطرق واقعية باحتياجات المجتمع من القوى العاملة ، وأن تخريج الأعداد الزائدة على الحاجة يؤدى فى النهاية إلى التشغيل غير المتكافئ ، ورغم مزايا هـذا النظام إلا أنه يوجه إليه بعض النقد من حيث عدم مراعاته لقدرات الكليات وعدم مراعاته لقدرات واستعدادات وميول ورغبات الطلاب .

٣ ـ نظم قبول تتوقف على قدرات وامكانات الجامعات : يرى أنصار هذه النظم أن قبول أعداد محددة بالكليات ينبغى أن يتوقف على قدرات هذه الكليات وامكاناتها المادية والبشرية وعلى ذلك ينبغى معرفة الأعداد التى يمكن للجامعات أن تستوعبها بحيث يتم مراعاة المستوى العلمى الذى ينبغى ألا ينخفض بزيادة الأعداد المقبولة بالكليات ، ويؤخذ على هذا النظام عدم مراعاته لاحتياجات المجتمع من القوى البشرية (جوهر ، ١٩٨٨ : ٢٧)

ومن العرض السابق لنظم القبول المتنوعة نجد أن معظم دول العالم قامت بالتوفيق بين النظم السابق الاشارة إليها وايجاد نظم تتناسب الفلسفة والقيم التى يعتنقها المجتمع ، ويجدر الاشارة إلى أن أفضل نظم القبول بالجامعات المصرية هو النظام الذى يتيح أفضل توفيق بين العناصر الثلاثة الآتية :

١ ـ مراعاة قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم .

٢ ـ مراعاة احتياجات المجتمع من القوى البشرية .

٣ ـ مراعاة طاقة الكليات المختلفة ومدى قدرتها على استيعاب الطلاب وتوفير الامكانات المادية والبشرية لدراستهم (مجلس الشورى ، ١٩٨٥ : ٤١)

وان تحقيق نظام القبول الامثل الذى يوفق بين العناصر الثلاث السابقة يؤدى بطريق

غير مباشر إلى تحقيق تنمية المجتمع ،هذا في الوقت الذى يتطلع فيه معظم أفراد المجتمع إلى التعليم الجامعى ،ويقوم بعض المواطنين بتعليم أبناءهم خارج مصر حيث تتيح لهم قدرتهم المالية ذلك ،كما أنه من الملاحظ أن هناك بعض المؤسسات التى تروج للتعليم الخاص بالجامعة ،ومع كل هذه الأعباء نجد نظام القبول الحالى لايراعى قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم ،كما أن تزايد أعداد المقبولين فى الجامعات عن احتياجات المجتمع من القوى العاملة يؤدى إلى المزيد من البطالة كما أننا نجد أن الأعداد المقبولة بالجامعات لا تتفق مع امكاناتها وقدراتها .

فى ظل هذه الظروف التى يمر بها مجتمعنا ،فانه ينبغى التوصل إلى تحديد أفضل لدور الطلاب فى الحياة الطلابية داخل الجامعة فى أثناء الدراسة ،ثم دورهم فى مجالات الخدمة العامة ،واستغلال أوقات الفراغ فى خدمة وتنمية المجتمع .

حسن استغلال الامكانات والموارد المادية المتاحة للجامعة :

تعتبر ايرادات الجامعة أو ميزانيتها السنوية التى تنفقها على العلم والبحث العلمى وعلى تعليم الطلاب من أهم المدخلات فى العملية التعليمية بالجامعة ،وكلما كانت ميزانية الجامعة كبيرة أمكن للجامعة أن تستخدم الأعداد الكافية من أعضاء هيئة التدريس وأن تنفق على الابحاث العلمية وعلى الكتب والمراجع والمعامل ،فمستقبل الجامعة يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرتها الاقتصادية .

وينبغى على الجامعة أن تتحمل عبء الاختيار بين الاحتياجات المختلفة طبقا لمواردها المتاحة (كومبز ١٩٧١: ٢٢) لذلك يلزم معرفة مصادر التمويل المالى للجامعة وتطورها

منذ نشأة الجامعـــة والمتاح حاليا من هذه الموارد المنتظر توافره ، وفرص تنمية هذه الموارد ، وكيفية استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل الذى يكفـــل خفض نسب الرسوب والتسرب والهدر الاقتصادى بصفة عامـــة .

مدى إسهام العمليات المنهجية داخل الجامعة فى تنمية المجتمع :

تميز وجود الانسان على الأرض واستغلاله لها بثلاثة انتقالات ثورية كبـــيرة وهى الثورة الزراعية حيث بذل الانسان الدرجـة الأولى من جهده ووقته فى البحـــث عن الطعام وتجهيزه وذلك مـــن خلال زيادة رقعـــة الأرض المستخدمــــــة .

ثم الثورة الصناعية التى حررت الانسان من الاعتماد المباشر على قوته الجسمانية وقوة الحيوان وعضلاته ثم أخيرا الثورة الألكترونية حيث الاهتمام بمختلف الاكتشافـــات العلمية والتكنولوجية فى شتى المجالات والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية الـــتى تصنـــع الانسان وأنظمته المختلفة فى اطار متكامل ومتوازن مع البيئة التى يعيش فيهـــا ومع زيادة معدلات التغير والتطور زاد الاهتمام بالعملية التعليمية داخل الجامعـــة فلم يعد الأمر يتوقف على نقل المعرفة التى أصبحت تتضاعف بسرعة أكبر كثيرا من سرعـة نقلها عبر الجامعة ، ولذلك ظهر أنه من غير المناسب أن تستمر عمليات تصميم المناهج وأدوات التقويم وادارة عشرات الآلاف من الطلاب بذات الطريقة التى كانت تتبع مـــع جامعات المئات ، ولذا كان ينبغى توجيه الاهتمام نحو إكساب الطلاب المهارات ــ وتكوين الاتجاهات وتنمية أساليب التفكير الناقد والقدرة على حل المشكلات والتجديد والخلق والابتكار ، وأن يوجه تدريب الطلاب إلى البحث والوصول إلى المعرفة فـــى ميدان تخصصه بدلا من حفظها .

ولذلك قامت الدول المتقدمة بطرق متنوعة لتنظيم مناهجها داخل الجامعة حرصا منها على مواكبة سرعة التغير وكان من أهم هذه التجارب تطبيق نظام الساعات الدراسية المعتمدة داخل الجامعة فمن خلال هذا النظام يمكن إرساء الأسس اللازمة لإعداد الطالب إعدادا يسهم فى بناء جيل جديد مسلح بالقيم ، مزود بالعلم والثقافة ، يعمل على خدمة نفسه وخدمة مجتمعه ، ويتميز هذا النظام بأنه يهيىء المناخ المناسب لتزاوج التخصصات وتلبية احتياجات المجتمع من أصحاب الكفاءات العلمية كما يتيح لكل طالب فرصة اختيار المقررات الدراسية التى تتناسب مع ميوله وقدراته واهتماماته ، فلا يتم تشكيل الطلاب فى قوالب جامدة دون مراعاة للفروق الفردية والتباين بين القدرات والميول والاهتمامات (بكشار ١٩٩١ : ٢٩٩) ويختار الطالب وفقا لهذا النظام فى كل فصل دراسى مجموعة من المواد هى فى الأساس تعادل عددا من الساعات أو الوحدات المعتمدة ، ومن حيث المبدأ يختلف الطلاب فى عدد المواد التى يدرسونها فى كل فصل دراسى وفى عدد الساعات التى يكتسبونها فى نهاية كل فصل وبالتالى فإن هذا النظام يراعى اختلاف القدرات والامكانات بين الطلاب ، حيث تختلف سرعة الاستيعاب من طالب إلى آخر ، وتختلف بالنسبة لنفس الطالب باختلاف المواد الدراسية المعروضة فى كل فصل دراسى ، وعلى الرغم من حفاظ هذا النظام على التخصص وتقسيم الطلاب على التخصصات المختلفة المتوافرة ، فإنه يتيح فى نفس الوقت مجالا واسعا للاختيار من بين مواد معروضة متنوعة ومتعددة تخصصية وغير تخصصية ، وعادة ما يذكر حد أدنى من الساعات الدراسية المعتمدة لا يستطيع الطالب أن يتخرج دون النجاح فيها

وحد أعلى من الفصول الدراسية التى ينبغى على الطالب إنهاء دراسته دون أن يتعداها وبذلك يتم مراعاة قدرات وامكانات وظروف جميع الطلاب . وتوجد عدة نماذج لهذا النظام تستند جميعها على الساعات الدراسية المعتمدة ، ويتيح هذا النظام للجامعة أن تستغل امكاناتها بصورة أفضل ، فوفقا لهذا النظام لاتوجد أجازة دراسية ولكن توجد فصول دراسية للطلاب وعلى من يرغب فى الحصول على اجازة ايقاف قيده فى فصل من الفصول ، لكن الجامعة تعمل باستمرار لحسن استغلال الموارد المادية المتاحة لها (جوهر ، ١٩٨٤ أ : ٦ ــ ٨)

دور مخرجـــــــات التعليم الجامعــــــــى
فى التنمية الاجتماعية والاقتصاديــة فى المجتمــــــع

دور مخرجات التعليم الجامعى فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع :

فى الصفحات السابقة أوضح الباحث أن مدخلات التعليم الجامعى لها دور بارز فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وفيما يلى يقوم الباحث بعرض دور مخرجات التعليم الجامعى فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع ، علما بأن أهم مخرجات التعليم الجامعى هى القوى العاملة المدربة تدريبا عاليا وتقديم الخدمات للمجتمع ورفع المستوى الثقافى واجراء البحوث العلمية المختلفة .

وفيما يلى عرض لأهم هذه المخرجات ودور كل منها فى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية :

أولا – البحث العلمى :

لا تكتمل مخرجات الجامعة إلا بقيامها بوظيفتها الرئيسية وهى انتاج المعرفة وتطويرها أى القيام بالبحوث العلمية ، والجامعة بتهيئتها للبحث العلمى تؤكد شخصيتها واحترامها بين جامعات العالم ، وتخرج من طور المدرسة الثانوية العالية الى طور الجامعة حقا ، ووظيفة البحث العلمى التى من خلالها تبذل المحاولات لكشف الحقائق العلمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية ، وتفسير الظواهر المختلفة ووضعها ومحاولة التنبؤ بالتغيرات المستقبلة والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية ، ويتفق ذلك مع ما سبق أن أكده سبنسر Lyce Spencer من أهمية التعليم والبحث العلمى ؛ حيث يرى أن للجامعة وظيفتين أساسيتين ، هما المحافظة على التراث والثقافة وهى مهمة التعليم ، وخلق واثراء الثقافة وهى مهمة البحث العلمى .

والجامعات – كمؤسسات اجتماعية – تتعرض لكثير من الضغوط التى تفرض عليها الالتزام بأداء هذه الوظائف ، نظرا لأهميتها الكبيرة فى بناء المجتمعات التى توجد فى اطارها هذه المؤسسات الاجتماعية ، إلا أن الكيفية التى من خلالها تقوم

الجامعات بتنفيذ وظائفها تواجه الكثير من المصاعب وخاصة فى الجامعات الاقليميــــة.

وقد نما البحث العلمى بمعدلات عالية عندما ظهرت الحاجـــة أثناء الحرب العالمية الثانية إلى اكتشاف وتطوير المعدات الحربية، مما ألقى العبء على الجامعات ومراكز البحوث لاستنباط واكتشاف واجراء البحوث المختلفة فى شتى الفروع، مع الاهتمام بالميادين العسكرية، مما أدى إلى تحول عدد كبير من الجامعات فى هــذه الفترة إلى مراكز كبرى للبحوث، ومن هنا ظهر دور الجامعة فى إجراء البحوث والدراسات التطويرية، بالإضافة إلى وظيفة التدريس وتنمية الموارد البشرية، وأصبحت الجامعـــة مؤسسة اجتماعية شاملة تقوم بكثير من المهام مثل تنمية القوى البشرية وإعدادهـــا، وتنمية المناطق الريفية، وأداء دور رئيسى فى الاهتمامات السياسية والاجتماعيـــة والأبحاث العسكرية والتنمية الاقتصادية وغير ذلك.

وتجرى البحوث فى الجامعات بهدف:

١ ـ رفع مستوى التدريس بصورة مستمـــــــــــــــرة.

٢ ـ انضمام أعداد جديدة من أعضاء هيئة التدريس إلى أسرة التدريس.

٣ ـ اتاحة الفرصة لظهور مناخ علمى فى الجامعة يقوم على الحوار الموضوعى البنـــاء.

٤ ـ تطوير المجتمع من خلال الاستفادة من الابحاث الجامعية (عبيد ١٩٧٩، ٢٢٤:٢٢٤ـ٢٢٦)

ويوجد من يرى أن الصفة العلمية يجب ألا تطلق على جميع الدراسات والأبحاث لذلك وجب القاء الضوء على مفهوم البحث العلمى، فالبحث هو الجهد المبذول سعيا وراء الكشف عن شئ معين أو للتأكد من صحة أو عدم صحة افتراض معين يتعلـــق بمتغير، ويعتبر البحث وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذى يقوم (بدر، ١٩٧٥: ١٨ـ٢٠)

به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة ،ومن ذلك يتبين أن البحث عملية جادة ومنظمة لتحقيق هدف معين ،وهناك من يعرف البحث بأنه الجزء الخلاق والمبدع في العمل الجامعي . فهو الذى يعمل على تنمية المعرفة وإثراء الفنون الانتاجية وزيادة رصيد التراث العلمي والحضاري للانسانية ،وهو الذى يمهد الطريق لعملية التطور والتقدم في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية (النشار، ١٩٧٩ : ٢٦٠) ،ويرى الباحث أن التعريف السابق لا يتعارض مع تعريف البحث بأنه طلب مقصود ومنهجي ،يؤدي إلى فهم شئ جديد ،والتعبير عنه ،وتخطيطه وانتاجه ،وقد يكون هذا الشئ الجديد كشفا أو اختراعا (فيصل، ١٩٨١ : ٤٦)

تصنيف البحوث :

توجد طرق متعددة لتصنيف البحوث ،وتبعا للتصنيف الاول تظهر البحوث في ثلاثة أنواع :

(أ) البحوث الأساسية

ويمكن أن يطلق عليها البحوث الأكاديمية ،وهى تلك البحوث التى يجرى أغلبها فى الجامعات ويقوم بها العلماء حبا فى الحقيقة ،وليس طمعا فى أى تطبيق لها أو أى كسب من ورائها (حجاج، ١٩٨١ : ١٣ – ١٥)

(ب) البحوث التطبيقية :

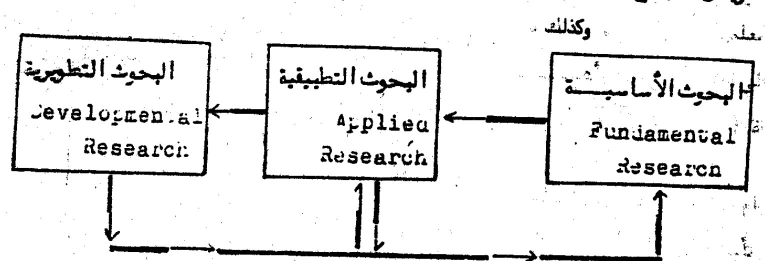
ويجرى أغلبها فى معاهد ومراكز البحوث القومية وكذلك فى الجامعات وتنشأ هذه البحوث من خلال نتائج البحوث الأكاديمية بعد تطويعها للتطبيق أملا فى فائدة منشودة

أو ربحا فى كسب مادى ٠

(جـ) البحوث التطويريـــــة :

وتختص بتطوير وتحسين منتج يتم إنتاجه داخل مصنع أو موقع عمــل ،وقــد تهدف هذه البحوث إلى تلافى بعض العيوب فى الانتاج الموجود ، وتتم هذه البحـوث بمرافق الانتاج أو المؤسسات القومية وبعض الجامعات وكثيرا ما يتعاون فى أدائهــا أكثر من مختص ٠

ويمكن توضيح العلاقة بين الأنواع الثلاثة السابق ذكرها من خلال الشكل التالى:



ويقترح المصنفون نوعا ثانيا من التصنيف ،يقسم البحث العلمى إلى نوعين رئيسيين :

(أ) بحث علمى نظرى أو بحت ٠

(ب) بحث تطبيقى علمى (له مجالات عملية)

وكل منهما على درجة كبيرة من الأهمية ،كما أن كلا من النوعين لازم وضرورى للنوع الآخر فالبحث التطبيقى لابد أن يسبقه بحث نظرى كما أن كثيرا من الابحاث النظرية قد صممت لحل مشاكل تطبيقية ،وتقوم الجامعة بدور كبير فى البحوث النظرية ،وتتم أغلب البحوث التطبيقية خارج نطاق الجامعة ،ولذلك ينبغى أن تزيد الجامعة من مشاركتها فـــى البحوث التطبيقية سواء كانت هذه البحوث داخل الجامعة أو خارجهـــا (جوهر ، ١٩٨٤ ب :١١)

ونتيجة للمعدلات المتزايدة فى عدد البحوث المنشورة وصعوبة الفصل بينها فى بعض الاحيان فقد اقترح المصنفون نوعا آخر من التصنيف يمكن من خلاله زيادة الربط بين العلم والمجتمع ، كما يسهم فى حسن تخطيط البحوث وترشيد الانفاق وتسهيل المتابعة والتقويم ، ويتضمن هذا النوع من التصنيف :

(أ) بحوث مقترحة ذاتيا

وترجع نشأة هذه البحوث إلى تفكير الباحث نفسه ، وأغلب هذه البحوث أساسى ، وقد يكون بعضها قابلا للتطبيق ،وقد تسهم تلك البحوث فى تكوين الكوادر العلمية أو فى خلق القدرة العلمية فى الدولة ويتم تمويل هذه البحوث بنسب محدودة .

(ب) بحوث تكتيكية

وهى بحوث مطلوبة نتائجها حالا أو فى المدى القريب وتهدف هذه البحوث لحل المشاكل التى تعترض أحد قطاعات الانتاج أو الخدمات . وغالبا ما تكون من النوع التطويرى أو التطبيقى ، ومعظم هذه البحوث تكون موجهة وتحصل على النصيب الأكبر من التمويل .

(جـ) البحوث الاستراتيجية

وهى بحوث مطلوبة على المدى البعيد للانتاج والخدمات ، وتحصل هذه البحوث على نسب محدودة (فرج ، ١٩٧٩ : ١٥٥)

ويتفق النوع الرابع من تصنيفات البحوث إلى حد ما مع تعدد مجالات البحوث العلمية ،وقد يتضمن مشروع البحث مجالات متعددة من البحوث ،ولذلك يتخذ الهدف الرئيسى من مشروع البحث أساسا للتصنيف ،ويتضمن هذا النوع من التصنيفات :

(أ) البحوث العلمية :

وتتضمن مشروعات لتحليل وتقويم الظواهر المختلفة من حيث التفاعل بين المتغيرات أو العلاقة بين العلم والمجتمع ، ومن خلال هذا النوع من البحوث يمكن التوصل الى معلومات جديدة عن الجوانب العلمية وإثرائها .

(ب) البحوث التخطيطية :

وتشمل مشروعات تقويم مسار النظم التعليمية ، ووضع الخطط والبرامج ، ومن خلال هذا النوع يمكن اقتراح الأساليب المناسبة للسياسة التعليمية واتخاذ القرارات في مختلف المجالات .

(ج) البحوث الوسيطة

تشمل مشروعات هدفها المباشر هو ادخال تغييرات في محتوى العلم وطرقه ونظمه وتظهر نتائج هذه البحوث في استخدام وسائل الاتصال الحديثة ، والطرق الجديدة مثل الكتب الدراسية ، والتعليم عن طريق الاذاعة والتليفزيون ....

(د) بحوث العمل

تعمل هذه البحوث على تغيير العملية التعليمية وغالبا ما تكون تجريبية ، والهدف من هذه البحوث احداث تغيير يشارك فيه كل العاملين في المشروع ، وتتجلى نتائجها في السلوك الجديد للمشتركين

ويمكن اضافة نوعين من البحوث على اعتبار أنهما من البحوث المساعدة للبحوث السابقة ويتضمن النوع الاول بحوثا منبثقة من البحوث السابقة ، وهذه المشروعات تهدف الى تقويم البحوث وتقويم أولوياتها وظروف انتاجها ونشرها ومناهجها واجراءاتها واستراتيجياتها ، وأهم نتائج لهذه البحوث الحصول على معلومات عن عملية البحث . " كاعداد تقرير عن بحث " .

أما النوع الثانى فيتضمن البحوث الاحصائية والبيلوجغرافية التوثيقية وتشمل المشروعات التى تهتم بنقد المعلومات الخاصة بالعلم ومراجعتها وتصنيفها وتحليلها ، وينتج عن هذه البحوث معلومات تتطلبها أنواع البحوث الأخرى ،كما تتطلبها عملية صنع القرار ،ولها آثار غير مباشرة فى عملية تحديث التعليم وتدبيره (نبيل ١٩٨١ : ٤٨-٤٩)

ويتفق الباحث مع التصنيف الاخير للبحوث .

دور البحث العلمى فى تنمية المجتمع :

فى الخطة الشاملة التى ترسم للبحث العلمى فى البلاد ينبغى أن تحدد الفلسفة والمبادئ التى يقوم عليها ،والأهداف والغايات التى ينبغى أن يسعى البحث العلمى إلى تحقيقها ، هذه الاهداف والغايات التى ينبغى أن توجه أساسا إلى تنمية المجتمع فى المجتمعات النامية وذلك من خلال تحقيق :

١ ــ الحفاظ على الثقافة القومية وتنميتها عن طريق تنمية الرصيد المعرفى وزيادة معارف الافراد حول قضايا المجتمع ،وتحقيق التفوق العلمى والتقنى للمجتمع وتحقيق نهضة علمية وتقنية وثقافية شاملة تنطلق من قيم وثقافة المجتمع المصرى .

٢ ــ نشر الثقافة العلمية بين أفراد المجتمع وتبسيط العلم وبث الوعى العلمى بينهم وتغيير اتجاهاتهم بما يجعلهم أكثر ايمانا بقيمة العلم والبحث العلمى فى الحياة والتنمية وغرس عادة البحث العلمى بينهم وبين الشباب المثقف منهم بالذات وتنمية قدرتهم على التفكير الناقد المبدع وعلى استخدام مناهج البحث وطرقه وأساليبه وأدواره وتنشيط حركة البحث العلمى فى مصر وربطها بحياة المجتمع ومشكلاته وحاجاته .

٣ ــ الاسهام فى إحداث التغيير المرغوب والتحول المطلوب فى كل مجالات الحياة

وفى ازالة العقبات التى تقف فى سبيل هذا التحول ، وفى ايجاد الحلول الملائمة لمختلف المشكلات التى تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المصرى ، وفى توجيه عملية التغير الثقافى والاجتماعى والاقتصادى ، وفى تيسير الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات الاقتصاديـــة ولعناصر الثروة ووسائل الانتاج المتاحة وفى تحسين هذه الموارد وتنميتها ، وفى زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وتخفيض كلفته وتطوير أساليبه ووسائله ، وتسهم عملياته والعوامل التى تؤثر فيه ، فـــى زيادة الدخل القومى العام ورفع مستوى المعيشة وتحقيق مزيد من الرفاهية بزيادة الانتاج ، وفى كشف وتنمية العناصر والقواعد الأساسية للتنمية العامة .

٤ ـ تحسين البيئة وتطهيرها من كل تلوث ضار فى الحياة البشرية ، وتحسين الخدمـات الصحية والعلاجية وتطوير طرقها ووسائلها وتحسين ظروف ووسائل رعاية الأطفال والشباب والامهات وكبار السن والمعوقين بجميع أنواعهم .

٥ ـ ايجاد آفاق ومصادر جديدة للطاقة ، وتطوير مصادر الطاقة فى المجتمع حيث أن تطوير المجتمع يعتمد كليا على تطوير مصادر طاقته وتنميتهـــا .

٦ ـ اعداد العلماء والباحثين ومساعديهم والكوادر العلمية والفنية فى شتى مجالات البحث العلمى لضمان تقدم البحث العلمى وتحسين نوعيته واتساع آفاق استخدامه ، وتدريبهم على أساليبه ومناهجه وطرقه وتنمية قدراتهم على الابداع وعلى تبيـــين المشكلات التى تستحق البحث وتحديدها وعلى افتراض الفروض والتحقق منهـــا وعلى جمع البيانات وتصنيفها وتفسيرها ، والعمل على تقوية الروابط بين الباحثين فى مختلف الجامعات وتوفير المناخ المـــادى والنفسى والاجتماعى الملائـــم للبحث العلمـــى .

٧ ـ تنميـــة وتطوير التعليم العام والجامعى وتحسين مناهجـــه وطرقـــه وأساليبه ووسائله وأدواته ومبانيه ومختلف الخدمات التوجيهية والصحية والتقنية والاجتماعية

التى تتم فى اطاره ،وذلك حتى يكون فى خدمة التنميــــة ، والارتفاع بالكفاية الانتاجية فى البلاد .

٨ ـ ترشيد القرارات السياسية والاداريـــة والاقتصادية والتعليميــة وتوجيــه مختلف السياسات فى المجتمع ،ومختلف الخطط والبرامج والسبل والوسائـــل الموضوعة لتنفيذهــا ومتابعتها وتقييمهــا .

بعض المشكلات والعقبات التى تحول دون الاستفادة من البحث العلمى :

١ ـ عدم الدراية الكافية بمقومات البحث السليم ،وانفراد الكثير من الباحثين ببحــوث تسير دون توجيه أو ارشاد من ذوى الخبرة والمعرفة .

٢ ـ نقص المراجع العلمية فى كثير من الجامعات ،وعدم توفر وسائل تمويل البحــوث أو عدم تنظيم هذا التمويل اذا وجد ، وفى مقارنة بين النفقات الكلية فــى الولايات المتحدة نجد أنها قد تضاعفت ثلاث مرات فى الفترة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٦٥ ، وفى المقابل نجد أن نصيب الفرد من البحث العلمى فى الدول ـ العربية لا يزيد عن قروش قليلة ، كما أن الجامعة فى الدول العربية تولى اهتمامها وبرامجها [illegible] أكثر من غيرها ([illegible] ، ١٩٦٦ : ٢١)

٣ ـ ان بحوث الجامعات على مختلف مستوياتها ،وفى معظم مجالات التخصص لا تمثـل بحوثا متكاملة ،ان هذه البحوث ليست منبثقة من السعى الى حل مشكلة أوتطوير عمل معين ،تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومعظمها بحوث فردية أكاديمية ،والفرق واضح بين طبيعة الأبحاث التى يقوم بها الطلبة العرب فــى

الخارج فى كثير من الحالات على اعداد رسائلهم حول موضوع موكولة دراسته الى الجامعة ، ويتولى البحث فى جانب معين منه ضمن تصميم عام لمشكلة البحث الذى يتولاه فريق يصبح الطالب عضواً فيه ، ويقوم بتمويل فريق البحث شركات أو مؤسسات أو مراكز لتشجيع البحوث العلمية حسب احتياجاتها فى تطوير النشاط الاقتصادى أو الاجتماعى الذى تقوم به . (عمار ، ١٩٨٢ : ١٢٨)

٤ ـ ان الرغبة فى البحث والتطوير دالة للجو الاجتماعى العام ، وبعبارة أخرى فان جانب العرض فى انتاج البحوث وتطبيقها انما يتصل اتصالا وثيقا بجانب الطلب ، وجانب الطلب فى مجمله قرار يتخذ على المستويات العليا فى الدولة والقطاع العام والخاص ، ونتيجة لذلك نلاحظ فتور نشاط البحث ومحدودية فاعليته فى مشروعات التنمية ، ولذا فان الاستثمار فى مجالات البحوث فى الجامعات لا يعتبر ذا مردود يذكر فى تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (عمار ، ١٩٨٢ : ١٢٩)

٥ ـ تعتمد الجامعات العربية بصفة رئيسية ـ فى اعداد أعضاء هيئة التدريس على الجامعات الغربية فى شكل ايفاد المبعوثين (المواد الخام) للحصول على الدرجات العلمية التى تؤهلهم لشغل وظائف أعضاء هيئة التدريس (المواد المصنعة) ولا شك أن تلك العملية تعود بالفائدة على المجتمع أهمها ملاحقة التطور العلمى والثقافى العالمى ، وخلق علاقات علمية مع الجامعات والمراكز العلمية الأجنبية ، قد يؤدى الى تبعية علمية حيث يتجه بعض المبعوثين الى تقبل المفاهيم والأطر الفكرية والبحثية الغربية وتحدد وظيفته فى مجرد نقل العلم الغربى حتى ولو لم يناسب الواقع العربى (سليم ، ١٩٨٢ : ٩٦)

٦ ـ الكثير من البحوث العلمية المنشورة هى فى كثير من الاحيان ترجمات لبحوث تنشرها الدوريات الأجنبية دون محاولة لمواءمتها مع الواقع العربى ، وكثير من البحوث ـ

المشتركة يعكس المفاهيم العلمية الغربية من حيث المنهج أو مشكلة البحث ، ففكرة البحث عادة تنبع من الجامعة الأجنبية ٠

٧ ـ انعدام التوازن بين جوانب البحث المختلفة ٠

يميل بعض الأفراد الى تفضيل البحوث التطبيقية التى لها نتائج عملية ومباشرة ونافعة على غيرها من البحوث البحتة ، مما يؤدى الى عدم التوازن بين مخصصات البحوث التطبيقية والبحتة ، ومن ثم يميل ميزان الاهتمام الى جانب البحوث التطبيقية وعلى الجانب الآخر نجد الاهتمام ينصب على البحوث فى المجالات والعلوم الطبيعية فى حين لا نجد اهتماما يذكر بالبحوث الاجتماعية ٠ (غان وابيهم ، ١٩٠٣ : ٤ـ٥)

٨ ـ عدم وجود فلسفة محددة للبحث العلمى

دور القوى العاملة المدربة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

لاشك أن الجامعات ينبغى أن تستند فى تحديدها لعدد الطلاب الذين تقبلهم الى معرفة واضحة بما تحتاجه السوق الاقتصادية والاجتماعية من حيث الأيدى العاملة والمدربة تدريبا راقيا ، فبديهى أن نقول أن إنشاء المصانع والمؤسسات والمشروعات الصناعية والزراعية والتجارية لا يكفى ، ولا يجدى ما لم تكون العلماء والمهندسين والفنيين والاداريين اللازمين لذلك كله ، والصعوبة الكبرى التى تواجه المجتمع لا تكمن فى كيفية تمويل المصانع وعمليات التنمية الأخرى بالمال ولكنها تكمن فى كيفية ايجاد رأس المال البشرى اللازم أى إعداد الطاقة العاملة المدربة تدريبا راقيا ، وتصطدم اليوم مشروعات التنمية فى معظم الدول النامية اما بنقص فى الطاقة البشرية اللازمة لهذه المشروعات أو بزيادة القوى البشرية عن احتياجات التنمية " البطالة " .

ويمكن أن يسهم حسن اعداد القوى العاملة داخل الجامعة فى تحقيق التنمية عن طريق :

أولا — أن تتواكب احتياجات مشروعات التنمية من القوى العاملة المدربة تدريبا راقيا مع ما تقوم الجامعات باعداده بحيث لا تعانى مشروعات التنمية من نقص فى الطاقة البشرية اللازمة لهذه المشروعات ، أو يواجه المجتمع أزمة بطالة فى خريجى الجامعات .

ثانيا — أن تساير الجامعات فى مجالات إعداد القوى العاملة ما يشهده العالم من تغير سريع فى مجالات النشاط الاقتصادى ، فالعصر الحالى القائم على العلم ومفاجآته وعلى التقنية ونتائجها السريعة يشهد تغيرات سريعة فى ميادين النشاط الاقتصادى فتظهر مهن جديدة تأخذ أهمية كبرى وتنقرض مهن أخرى ، ومثل هذا التغير يستلزم ظهور احتياجات جديدة من القوى العاملة ، والجامعات اذا ظلت تعد نفس القوى العاملة التى تقوم باعدادها ستجد نفسها متخلفة

عن حاجات العصر المتغيرة ، وبذلك تسئ إلى الافراد الذين قامت باعدادهم ،كما تسئ الى المجتمع والى حاجاته وإنتاجه إذ لا تستجيب لمطالبه المستجدة من الخبراء والفنيين فى شتى المجالات ،وتشل قدرته على النمو •

ثالثا _ الايمان بأن التغير السريع الذى يحدث فى بنية الأعمال والمهن ،يظهر تغييرا من نوع خاص ،فمن الملاحظ أن اعتماد المجتمعات على القوى العاملة المدربة فى مجال الزراعة وفى مجال الصناعة وفى مجالات الخدمات يختلف باختلاف نمو المجتمعات ، فالدول الحديثة نسب القوى العاملة المدربة فى كل قطاع فيها تختلف عنها فى الدول النامية ، وهذه الظاهرة ، تفرض على الجامعات مهمات جديدة أهمها أن تستجيب لهذا التغير والتحول من ميدان الى ميدان آخر وفى نفس الميدان مع استخدام التغير التكنولوجى ومع تزايد نمو المجتمعات تتناقص الحاجة الى الأيدى العاملة غير المؤهلة وتتزايد الحاجة الى الأيدى العاملة المدربة تدريبا غاليا يتوافق مع متطلبات التقدم التقنى فى هذه المجتمعات •

رابعا _ الأخذ بمبدأ تخطيط القوى العاملة ، فقد كان من نتائج التطور التقنى السريع فى ظهور نقص كبير فى بعض المجالات المتخصصة فى معظم المجتمعات فالحاجة واضحة للمزيد من العلماء والفنيين والاداريين وأرباب المهن الحرة والمعلمين ، ورغم حاجة المجتمع إلى المزيد من هؤلاء المتخصصين ،نجد المجتمع يعانى من تزايد وتضخم عدد العاملين فى بعض القطاعات نسبيا مع قدراتهم الإنتاجية كما أنه من الملاحظ وجود تزايد وتضخم خطير فى بعض المجالات مثل خريجى الحقوق والآداب وبعض الكليات الأخرى ولذلك ينبغى الأخذ بمبدأ التخطيط للقوى العاملة كشرط لازم وضرورى لكى تقوم الجامعة بدورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق امداد المجتمع بما يحتاجه من القوى العاملة المدربة تدريبا راقيا •

الوظيفة الثقافية للجامعة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة :

تقوم الجامعة بالاضافة الى وظائفها في تخريج القوى العاملة والقيام بالبحـوث المتنوعة والاعداد الثقافي للافراد ، ويرى أنصار مبدأ الاعداد الثقافي في الجامعة بأنـه توجد اعتبارات أخرى غير الاعتبارات الاقتصادية ، فالاهداف الاقتصادية لا ينبغي أن تكون هي الاهداف الوحيدة ، بل هناك بجانبها أهداف اجتماعية وفردية عديدة وأن الهـدف النهائي للجامعة يظل تنمية الفرد وتكوين شخصيته ، ولذلك فالإعداد الثقافي يسهم بطريق غير مباشر في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال المجالات التاليـة :

أولا ـ تقوم الجامعة بالاضافة الى تكوين القوى العاملة المدربة بالاسهام في تنمية الفـرد وتكوين شخصيته ، ويرى البعض أنه لا يوجد تناقض بين قيام الجامعة بالاعداد المهني للافراد وقيامها بتنمية الفرد وتكوين شخصيته ، فالاعداد للمهنة لا يكون مجديا الا اذا صحبه وعي ثقافي عام ، ذلك أن التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة لا تتحقق عن طريق آلات فقط وانما تتحقق عن طريق عطاء أشخاص اكتمـل وعيهم وادراكهـم .

ثانيا ـ تقوم الجامعة بتحقيق التكامل والتوازن بين نقطتين تربويتين تدعم النظرية الأولـى مبدأ الأهداف الفردية في حين تدعم الاخرى الاهداف الجماعيـة ، فالأولـى ترى ضرورة تنمية الفرد وامكاناته وتكوين شخصيته الحرة المستقلة ، أما الثانيـة فترى أن الاعداد الجامعي لا يكون الا من أجل المجتمع ، ومن الضروري أن تقوم الجامعة باعداد وتنمية الافراد انطلاقا من ميولهم وقدراتهم واستنادا الـى احتياجات المجتمع . (عبد الدايم ، ١٩٧٧ : ١٨٨)

مراجـــــع البحث :

مراجـــع البحث :

(١) ابراهيم عصمت مطاوع : التخطيط للتعليم العالي ،مكتبة النهضة المصريـة القاهرة ، ١٩٧٣ .

(٢) أحمد بدر : أصول البحث العلمي ومناهجه ،الكويت ، وكالة المطبوعات ،الطبعة الثانية ،١٩٧٥ .

(٣) أحمد حسن عبيد : فلسفة النظام التعليمي ،الانجلو المصرية ، القاهـرة الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ .

(٤) المجالس القومية المتخصصة : هياكل وأنماط التعليم الجامعي ،وتطوير التعليم الجامعي في مصر ، القاهرة ، ١٩٨٠

(٥) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : استراتيجية تطوير التربية العربيـة التقرير المجمل ،اكتوبر ،١٩٧٧ .

(٦) أ . ن . ماتشيف : الجامعة والبحث العلمي ،ترجمة ابراهيم بسيوني عميره ، اليونسكو ،مجلة مستقبل التربية ،العدد الثامن ،السنة الثانية ،اكتوبر ١٩٧٤ .

(٧) جان بيير فيبل : البحوث التربوية وأثرها في تغيير التعليم ،ترجمة أمين محمد الشريف ،مستقبل التربية ،العدد الثالث ،١٩٨١ .

(٨) جوزيف كوفمان : التعليم في الولايات المتحدة تاريخه وتطوره ،ترجمة وديع سعيد ،مكتبة غريب بالفجالة ،القاهرة ، ١٩٦٦ .

(٩) جوزيف هيرمان : تغيير النظم لجامعية في أوروبا ،ترجمة أمين محمـد الشريف ،اليونسكو ، مجلة مستقبل التربية ،العدد الثامن السنة الثانية ، اكتوبر ١٩٧٤ .

(١٠) حامد عمـار : حول التعليم العالي العربي والتنمية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٨٢ .

(١١) حامد عمـــار : دور التعليم العالى فى التنمية الاجتماعية والاقتصاديـــة ، مجلة دراسات تربوية ،رابطة التربية الحديثة ،القاهـــرة المجلد الثانى ،الجزء الثامن ،سبتمبر ١٩٨٧ .

(١٢) ديوبولد فان دالين : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ،ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون ،الانجلو المصرية ،القاهرة ، ١٩٨٣ .

(١٣) رشدى لبيب : التعليم فى العالم العربى نحو الوحدة والتنوع ،مستقبل التربية العدد الرابع ،١٩٨٠ .

(١٤) سعيد اسماعيل على : الفكر التربوى العربى المعاصر ،الكويت ، عالم الكتـــب، المجلس القومى للفنون والآداب ،العدد ١١٣ ،مايو ١٩٨٧ .

(١٥) سعيـــد التل : مبادئ وأهداف التعليم الجامعى العربى ،اتحاد الجامعات العربية ،فى التنظيم الجامعى " الهيكل والادارة " ،القاهرة ،١٩٧٩ .

(١٦) س. هـ. هاسكنز : نشأة الجامعات فى العصور الوسطى ترجمة جوزيف نسيم يوسف منشأة المعارف ،الاسكندرية ،١٩٧١ .

(١٧) شفيق بلبـــع : نظام الساعات الدراسية المعتمدة ،مجلة اتحاد الجامعات العربية ،العدد ١٣ ،١٩٧٨ .

(١٨) طه تايه دياب وآخر : التعليم الجامعى والعالى ،مجلة اتحاد الجامعات العربية العدد ١٦ ، ١٩٧٩ .

(١٩) عبد الخالق خطاب : مشكلة البحث العلمى فى الجامعات العربية ،مجلة اتحـــاد الجامعات العربية ، سبتمبر ،١٩٧٧ .

(٢٠) عبد السلام عبد الغفار وآخرون : الدراسات العليا بجامعة عين شمس ودراسة تقويمية ،مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ،١٩٨١ .

(٢١) عبد الغنى عبود : البحث فى التربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٩

(٢٢) عبد الفتاح جلال : حول الثانوية العامة والقبول بالجامعات المصرية ، المجلس الاعلى للجامعات ، مؤتمر تطوير التعليم ، ١٤ - ١٦ يوليو ١٩٨٧ .

(٢٣) عبد الفتاح حجاج : استاذ الجامعة وأوضاعه المهنية وبعض مشكلاته ، جامعة قطر ، مركز البحوث التربوية ، ١٩٨١

(٢٤) عبد الله عبد الدائم : التخطيط التربوى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٧

(٢٥) عبد الوهاب البرلسى : الاتجاهات الحديثة والتجارب المعاصرة فى الادارة والتنظيم الجامعى والعالى ، اتحاد الجامعات العربية ، فى التنظيم الجامعى " الهيكل والادارة " ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٢٦) على صالح جوهر أ : التخطيط لتطبيق نظام الساعات الدراسية المعتمدة فى كليات التربية ، مكتبة نانسى ، دمياط ، ١٩٨٤ .

(٢٧) على صالح جوهر ب : التخطيط لتحقيق التوازن بين البحث التربوى والتدريس كليات التربية ، دار النمر للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٤

(٢٨) على صالح جوهر ج : الجامعة بين الجمود والتطور دراسة خاصة بجامعة المنصورة ، مجلة كلية التربية بدمياط ، العدد الاول ، المجلد الاول ، مارس ١٩٨٤ .

(٢٩) على صالح جوهر : تنسيق القبول بالجامعات المصرية ، دراسة تحليلية ، عامر للطباعة والنشر ، المنصورة ، ١٩٨٨ .

(٣٠) على محمد شمس : النظم الدراسية بجامعة قاريونس ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد ١٦ ، ١٩٧٩ .

(٣١) فتحى الديب : البعثات الداخلية عامل منشط للدراسات العليا بالجامعات المصرية ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد ١٠ ، مارس ١٩٧٩ .

(٣٢) فردريك هاريسون ،تشارلز مايرز : التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادى ، ترجمة ابراهيم حافظ ،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ، ١٩٦٦ .

(٣٣) ف . كومبز : أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر ، ترجمة أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،١٩٧١ .

(٣٤) فيكتور . ج . انشوكين : تخطيط التطوير فى الجامعات ،ترجمة محمد عبدالفتاح القصاص ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٧٢ .

(٣٥) مجلس الشورى : الجامعات حاضرها ومستقبلها ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

(٣٦) محمد السيد سليم : الجامعات العربية وظاهرة البحث العلمية ، مجلة المستقبل العربى ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٨٢ .

(٣٧) محمد حمدى النشار : الهيكل الجامعى وكفايته فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع العربى المعاصر ، من البحوث المقدمة للمؤتمر الثانى لاتحاد الجامعات العربية ،١٩٧٣ .

(٣٨) محمد حمدى النشار : الادارة الجامعية التطوير والتوقعات ، اتحاد الجامعات العربية فى " التنظيم الجامعى الهيكل والادارة " ،القاهرة ١٩٧٩ .

(٣٩) محمد شحاته فرج : البحوث العلمية تخطيطها وتمويلها ، بنغازى ،مركز الابحاث ١٩٧٩ .

(٤٠) محمد ناجى المحلاوى: الجامعة وأهدافها ،اتحاد الجامعات العربية فى التنظيم الجامعى " الهيكل والادارة " القاهرة ، ١٩٧٩ .

1. Adams (D), Education in National Development, Routledge, Kegan Poul, London, 1971.

2. Baldridge (J.V) (Ed.), Academic Governance, Research on Institution Polities, Decision Making, Californi, Mc Cutuchn Publishing company, 1971.

3. Best, J.W, Research in Education, 4th ed. New-Jersy; Prentic Hall, Inc, 1981.

4. Chambers, M.M, Financing Higher Education (Third Edition) New-York, The center for applied Research in Education, Inc; 1960.

5. David B.J., American Higher Education Directions Old-New, The Carngie Commission on Higher Education, Washington, D.C., 1974.

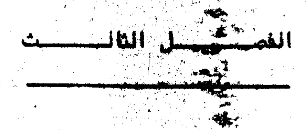
6. Entwistle, N., Styles of Learning and Teaching, New-York, John Wiley and Sons, 1981.

7. Kaysen (K), The Higher Learning, The Universities and the Public (Princeton University Press, 1969).

8. Malan (Th.) Educational Planning associal Process, Unesco: International Institute for Educational Planning Paris, 1987.

9. Rebore (R.W.). Personal Administration in Education Prentice Hall, Inc; Englewood Cliffs, N.J. 07632, 1982.

10. Tanner (C.K.), Designs for Educational Planning D.C. Health and Co., London, 1971.



الفصل الثالث

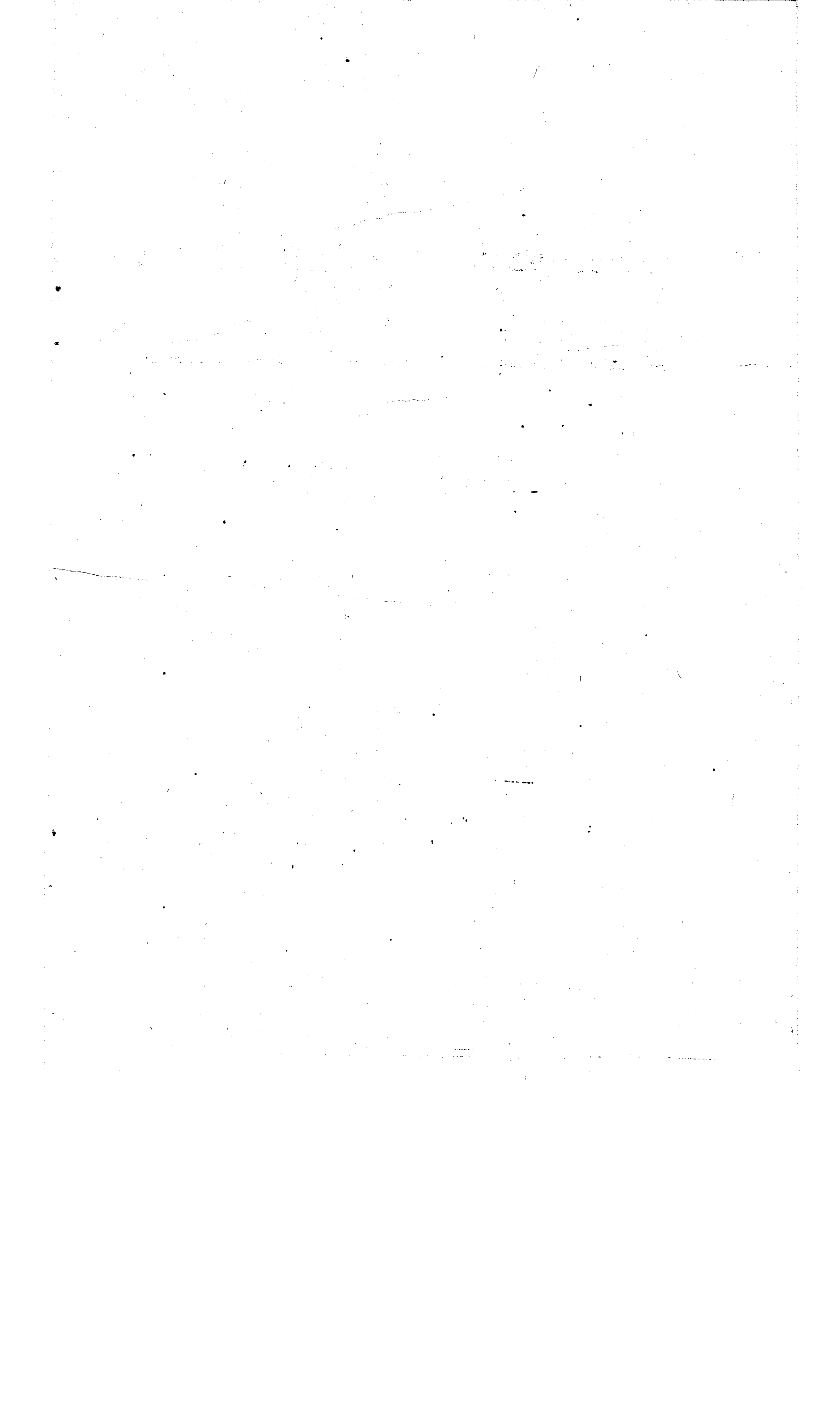
المشاركة الطلابية بالجامعة

* هذا الفصل يمد القارئ بمعلومات عن :

- أهم جوانب المشاركة وأنواعها وأهم الشروط اللازمة لتطوير المشاركة وأهم الآثار السلبية الناتجة عن عدم مشاركة الطلاب في مجالات اعدادهم .

- العلاقة بين نظام الساعات الدراسية المعتمدة وتحقيق المشاركة الايجابية لطلاب الكلية وأهم آراء الطلاب في الأمور التي يرون أنها ضرورية لمشاركتهم فيها .

- أهم مجالات مشاركة الطلاب .



القســــم الأول

المشاركة الطلابية و الديمقراطية

مقدمـــــــــــه :

يتفق معظم الأفراد على أن الديمقراطية يمكن أن تتحقق عندما يشـــارك الجميع فى تشكيل الظروف التى يعيشون فيها ، وعندما يحترم كل شخـص كانسان ، ويعطى الفرصة لكى ينمو ويعمل بما يتفق وميوله وقدراته ،وتبدو قيمة المشاركة فى اعطاء الفرصة للافراد لكى يكون لهم رأى فى المسائـل التى تؤثر فى حياتهم وفى تقرير مستقبلهم بالاسلوب الذى يتلاءم مـــع قدراتهم وميولهم ورغباتهم .

ولقد تزايد الاقبال على الفكرة القائلة بأن تحقيق التوازن والتطوير المناسب فى كليات التربية لا يتم إلا بمشاركة الطلاب فى صنع القرار ، ولقدأصبحت هذه الفكرة أكثر قبولا فى مجال التخطيط ، فهى تعنى اعطاء حق المشاركة لكل المعنيين بالتغيير " الطلاب وأعضاء هيئة التدريس " ، وقد يـــرى فريق أن المشاركة الحقيقية تمثل فاعلية ومسئولية للطلاب فى صنع القرارات المتعلقة بهم ، وفى هذه الحالة تصبح المشاركة بمثابة رفع لمستوى الكفاءة عن طريق تجنيد مصادر جديدة أو أداة لاعادة توزيع السلطة ، كماتعـد المشاركة وسيلة لزيادة الشعور بالالتزام نحو برامج الدراسة بدلا من قبولهـا بصورتها الواقعية والسلبية ، ولكن من الملاحظ أن نظم الدراسة المتبعـة بالجامعات المصرية وفق نظام السنوات الدراسية لا تتفق مع ما يتم المناداة به بأن يكون للطالب دورا مشاركا فى طرق ووسائل ونظم اعداده وتقويمـه داخل الجامعة ، فهذه النظم تدعم الاتجاه السلبى للطالب نحو حياتـــه

الحاضرة والمستقبلة ، فحين يلتحق الطالب باحدى الكليات يجد نظمـــا قد وضعت لالحاقه بشعب معينة داخل الكلية وفق معايير آخرها وأقلهاأهمية رغبة الطالب ورأيه ، ثم حين يبدأفى الدراسة يجد جدولادراسياتماعداده وفق متطلبات عدة منها سعة المدرجات وأوقات الأساتذة وظروف الادارةوغير ذلك من المتغيرات التى تؤثر فى اعداد الجدول الدراسى عدا متغيرواحد فقط وهو رأى الطلاب وحين ينتهى العام الدراسى يتم وضع جدول الامتحان وفق ظروف وامكانات الكلية واعتبارات أخرى لا تتضمن داخلهاظروف ورأى طلاب الكلية ، وعند اعلان نتيجة الامتحان فالطالب عليه أن يتقبلالنتيجة دون اعتراض فليس من حقه طلب مراجعة تصحيح أوراقه أو الشك فىالنتيجة المعلنة أو حتى معرفة ماهية الأخطاء التى وقع فيها حتى يستطيع تعديـل مساره فى الحياة الجامعية ، وتستمر الحياة الجامعية بالطالب وفق هـــذا النظام الى أن يتخرج ، ويبحث عن العمل .

وتعتبر الحياة الجامعية نهاية حياة تعليمية لمن يريد أن يحصل علـــى البكالوريوس أو الليسانس ، وما يسبقها أيضا لم يكن للطالب رأى فيـــه أو على الأقل كان رأى الطالب هو آخر ما يمكن الأخذ به ، فحينحصـل التلميذ على الابتدائية استكمل تعليمه بالاعدادى إلى أن يستكمل المرحلة الاعدادية بنجاح وبمجموع يسمح له بالالتحاق بالثانوى العام ولا داعـــى لسؤاله عن رغبته فلاأهمية لهذا السؤال ، وحين يحصل على الثانويـــة العامة مجموعه يتحكم بالدرجة الأولى فى التحاقه باحدى الكليات بالاضافة إلى عوامل أخرى ليس أهمها رغبته أو رأيهوخاصة عندما يكون مجموعـــه لايسمح له بالالتحاق باحدى كليات القمـــة.

ماذا يتوقع المرء من المواطن الذى تم اعداده وفق النظم السابق الاشارة إليها ؟ وماذا يتوقع من المعلم الذى أعد بالطريقة السابقة؟ أيسمـــح لتلميذه بالحوار معه داخل الفصل أم يسمح له بالمشاركة فى أى عمـــل

أو حتى السؤال داخل الفصل فيما لايعرفه؟ ، ثم ينظر المرء الى مستقبل مجتمع يتخرج أفراده الذين تعلموا وفق نظام ينمى ويدعم اتجاههم السلبى نحو حياتهم ونحو مجتمعهم ، مع ملاحظة أن المجتمعات حول مصر فى الدول المتقدمة والنامية تسعى لبناء الفرد الحر القادر على المشاركة الايجابية فى بناء مستقبله وفى السعى لتنمية مجتمعه .

ولا شك أن القارىء للسطور السابقة قد يتساءل ، ألايوجد نظام آخر يسهم فى تلافى المشاكل السابقة ويدعم الاتجاه نحو مشاركة الطلاب فى حياتهم الحاضرة والمستقبلة ؟ وما رأى الطلاب فى بعض جوانب هذا النظام؟ وما مدى اسهام مثل هذا النظام فى بناء الفرد القادر على المشاركة الايجابية ؟

والاجابة على السؤال السابق لاشك أنها بالايجاب ، فنظام الساعات الدراسية المعتمدة يسمح بعلاج ومواجهة المشاكل السابقة وقد سبقتنا العديد من الدول والمجتمعات وقامت بتطبيقه ، والفصل الحالى يلقى الضوء على العلاقة بين نظام الساعات الدراسية المعتمدة ومشاركة الطلاب فى بناء مستقبلهم وحياتهم

ولأن معظم المجتمعات النامية تعانى من ضعف مشاركة أفرادها فى بناء وتنمية مجتمعاتهم ، ويرجع بعض العلماء وجود الظاهرة إلى النظام التعليمى السائد فى هذه المجتمعات ، ففى غمرة حرص هذه الدول على التأكيد على هويتها الثقافية وضعت نظما جامدة للاعداد والتربية أثرت فى اعداد مواطنيها فى قالب واحد فلم تتح الفرصة للعديد من المواطنين للاختيار والمشاركة فيما يتعلق بحياته الحاضرة والمستقبلة فانتهى معظمهم من تعليمهم دون ابداء رأيهم فيما يعترضهم من مشكلات أو نظم إعداد ، فكان من الضرورى أن يستكينوا إلى السلبية وتضعف مشاركتهم فى قضايا مجتمعهم نتيجة لما تعرضوا له طوال حياتهم السابقة ، والفصل الحالى يتناول هذه المشكلة فى قطاع من قطاعات التعليم الجامعى وهو قطاع اعداد المعلم .

ويحاول الفصل الحالى الإجابة على التساؤلات الآتية :

(١) ما الامور التى يرى الطلاب أنها أكثر ضرورة لمشاركتهم وابداء رأيهم فيها ؟

(٢) ما أهم مقترحات الطلاب لزيادة مشاركتهم بالحياة الجامعية؟

(٣) ما أهم المجالات التى يمكن أن يشارك فيها الطلاب فى مجال اعدادهم؟

(٤) ما أهم النظم التى تسهم فى زيادة حجم المشاركة الطلابية بالجامعة؟

اهداف الفصل :

الحياة في المجتمع الديمقراطي على أساس مشاركة جميع أفرادالمجتمع واستخدام الأسلوب العلمى لحل المشكلات ، فالديمقراطية تؤمن بالفـــرد وتعمل على صيانة كرامته وحريته ، وتهيئة الفرص أمامه لكي ينمو إلىأقصى حد تؤهله له قدراته واستعداداته ، والديمقراطية طريقة للحياة يعيشهـــا الفرد والمجتمع ، ولما كانت التربية هي عملية تشكيل الشخصية الانسانيـة في الاطار العام الذى يحدده المجتمع ، فان التربية عملية ضروريةلارساء أسس الديمقراطية ، واذا أردنا أن نعلم الديمقراطية تحتم علينا ممارستهـا في مدارسنا وفى حياتنا ، فمدارسنا وكلياتنا كانت وما تزال يسودهاالطابـع الاستبدادى إلى حد كبير ، فلم يمارس طلابنا الديمقراطية على وجـــه العموم ، وانما مارسوا الطاعة والخضوع للاستبداد (بينيه،١٩٦٣: ٧٣)، فأن ما يعمله الطلاب وما يفكرون فيه يعد لهم مقدما ، ومن ثم أصبـــح دورهم عبارة عن التقبل السلبى والطاعة ، فالتعليم الحالى لايقوم علـــى البحث والتنقيب والاكتشاف القائمين على شعور الطالب بالمسئولية ، وانمــا هو استقبال قائم على الخضوع ، ويواجه الطالب بعد التحاقه باحــــدى الشعب بالكلية بعدد من المقررات الدراسية الموحدة لكل من الدارسيـــن حيث لا يسمح للطالب بالاختيار ، وتحتوى اللائحة على المواد الدراسيــة المقررة وعدد ساعات كل مادة وعدد الاوراق الامتحانية والدرجة الكليـــة للمادة وغير ذلك من التفاصيل ، الأمر الذى يجعل من الضرورى دراســة كيفية تطوير النظام الدراسى الجامعى ليسمح بمزيد من المشاركة الايجابيـــة للطلاب .

ولذ ولذا يحاول هذا الفصل من خلال قيامه بالدراسة والبحثللمشكـلات التى تواجه الطلاب فى أثناء حياتهم الجامعية والتى تحد من مشاركتهـــم

جوانب اعدادهم للعمل فى مهنة التدريس ، كما يلقى الفصل أيضا

ء على المجالات الآتيـــة :

التعرف على أهم جوانب المشاركة وأنواعها وأهم الشروط اللازمـــة
ير المشاركة وأهم الآثار السلبية الناتجة عن عدم مشاركةالطـــلاب
مجالات اعدادهـــم .

) التعرف على العلاقة بين نظام الساعات الدراسة المعتمدة وتحقيـــق
ئاركة الايجابية لطلاب الكلية وأهم آراء الطلاب فى الأمور التى يـــرون
ا ضرورية لمشاركتهم فيهـــا ، وأهم المجالات التى يمكن أن يشارك
ـــا الطلاب .

٢) التعرف على أهم مقترحات الطلاب لزيادة مشاركتهم فى الحيـــاة
جامعيـــة .

الحرية الديمقراطية و المشاركة في الفكر التربوي

القســـــم الثانـــــى

الحرية الديمقراطية و المشاركة في الفكر التربوي

تقديم

يشتمل هذا القسم على بعض الجوانب النظرية التى تتناول قضية المشاركة الطلابيــــة، وعلاقتها بعدد من المتغيرات التى تؤثر فيها ، ومدى ممارسة المشاركةالطلابيـــــة فى بعض النظم الجامعية ، ولذا فالصفحات القادمة تتناول الحرية الطلابية بالجامعـــة والتربية الديمقراطية والمشاركة الطلابية والعلاقة بينهم ، ثم يتم عرض المشاركة الطلابية فى بعض النظم الجامعية الاخرى على الأخص المشاركة الطلابية فى ظل القانـــــون الحالى لتنظيم الجامعات المصريــــــــــة ، والمشاركة الطلابيـــــة فى نظـــــم دراســــــــة أخرى .

الحرية والديمقراطيـة والمشاركة فى الفكـــــر التربـــــوى

كثيرا ما يتم الخلط بين المبدأ والهدف والوسيلة عند الحديث عن الحرية والديمقراطية والمشاركة ، فالحرية كمبدأ قديم قدم الانسان ، والديمقراطية كهدف يحدده وعى الانسان لحريته كوجود ، وتبلور هذا الوعى فى عقيدة واضحة من ناحية المذهب والوسيلة ، والمشاركة وسيلة لتحقيق هـــــــدف الانسان وأداة الوصول الى الديمقراطية .

والحرية من ناحية المبدأ تعنى القدرة على العمل والفعل كما يشـــــاء الانسان ودون أن يخضع الى أية قيود أو حدود ، سوى تلك التـــــى تفرضها قوانين الطبيعة عليه ، وقد يكون هذا التعريف مرتبطا بمفهـــــوم

الحرية الاطلاقية الذى نادت به بعض النظريات ، ولقد أدى تطور المجتمع الانسانى من جميع جوانبه ، وما رافق هذا التطور من مفاهيم أطلقت على الحرية ومنها :(حماد ، ١٩٦٤: ٩٢ -٩٤)

" حق المجتمع فى حكم نفسه سياسيا ، واعتناق المذهب الروحى الذى يريده دينيا " " السماح للانسان عن طريق الحق والامتياز والاستثناء ، بأن يعمل ما يشاء ، وفق ما يهوى وما يريد " ، " القدرة على أن يعمل الانسان أو لا يعمل ، أى عمل معين ، طبقا لتصميمه العقلى ، أوتقديره الذاتى ، دون أى قيد خارجي يحد من حريته على العمل " .

ويرى بعض المفكرين أن الانسان حر فى أن يصمم ويشرع أى فى أن يقصد ويفعل ، والفرق بين أن أريد وأن أستطيع هو اطار حرية الانسان. (الشارونى ، ١٩٦٣: ١٤٤ - ١٤٥) .

ولقد صاغ الانسان الكثير من الحدود التى تحد من حريته الاطلاقية بما يتفق ومبدأ اجتماعية الانسان ، فقيام المجتمع وبقاؤه يتطلبان نوعا من التنظيم ، يحدد العلاقات بين أفراد المجتمع ، ووفق هذا التنظيم يفقد الفرد شيئا من حريته المطلقة ،ويظهر شكل جديد منظم يحظى بتأييد الاجماع ومن هنا تبدأ العلاقة بين الحرية والديمقراطية. (حماد ، ١٩٦٤: ٩٤)

والديمقراطية تعبير اغريقى النشأة ، استعمله الاغريق كتعبير يعنى " سيطرة الشعب وسلطاته " وما لبث أن تطور الى أن أصبح شكلا من أشكال الحكم يتمتع فيه كل مواطن بالمشاركة التامة فى حكم مجتمعه،وتضمن له الدساتير والقوانين الموضوعة حقه فى هذه المشاركة ، ومفهوم الديمقراطية له عدة أبعاد منها التسليم بحكم الاغلبية والتسليم بأن الافراد يختلفون بعضهم عن بعضهم الآخر فى الذكاء والفضيلة والمعرفة والرغبات والقدرات

وغير ذلك ،وفى ظل النظام الديمقراطى تسنح الفرص أمام الافراد للتفوق والنبوغ ويضمن حق الأقلية مثلما يمثل حق الاغلبية ، وهناك عدة معايير تميز الحكم الديمقراطى أهمها :

الاحتكام للعقل والتأكيد على أهمية الفرد ودوره ، والايمان بمبدأ الاختيار والتأكيد على الوسائل واستخدام الأسلوب العلمى وتحقيق المشاركة الايجابية أما المشاركة فهى تعنى حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابى فى الحياة السياسية والاجتماعية من خلال المزاولة الارادية لحق التصويت أو الترشيح أو مناقشة القضايا السياسية أو القيام بالانشطة الاختيارية التى يسهم أفراد المجتمع من خلالها فى اختيار حكامهم وفى صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وهى تتميز بأنها نشاطات تساعد الفرد على أن يلعب دورا وأنها عملية اختيارية ارادية وأنها قد تكون فى صورة مباشرة أو غير مباشرة ، والمشاركة قد تكون سياسية أو غير ذلك وتظهر فى عدة صور متنوعة منها المشاركة الاسمية أو المشاركة التامة ومنها المشاركة المباشرة أو غير المباشرة ، وتوفر المشاركة التامة يعنى بداية تحقق الديمقراطية كهدف .

ولقد لجأ الفلاسفة وكبار رجال الفكر إلى التربية لنشر وتحقيق المبادىء السابق الاشارة اليها فى المجتمع ، باعتبارها الميدان التطبيقى لاعداد وتربية الانسان للعمل فى المجتمع بعد ذلك ، فظهرت مدارس تربوية متعددة منها المدرسة العملية الطبيعية التى نادى بتطبيقها روسوفى التربية لاتاحة الفرصة أمام التلاميذ للنمو بحرية (سميث،٩٦٤:٥٤) ومنها التربية الديمقراطية التى انتشرت فى القرن الأخير ونادى بها جون ديوى ،ومن الملاحظ أن الغاية النهائية للتربية الديمقراطية لا تنحصر فى الوصول بالفرد الى أن يحسن الاشتراك فى حياة الجماعة التى يتصل بها مباشرة ، بل ينبغى أن تهيىء الفرصة للتفاعل المستمر بين الجماعات المختلفة بصورة ديمقراطية (عبد الدايم،١٩٧٨:٥٧٢)

ولذا تسعى التربية التقدمية لتحقيق الانسجام بين الاهداف الشاملة للجماعة الانسانية مع أهداف العالم الأوسع ، كما ترمى الى تحقيق الخير العام ، وتساعد الأطفال على التكيف مع العالم المحيط بهم ، كما تحاول تدريبهم على التفكير والعمل والتعبير عن أنفسهم بطرق لا تتعارض مع الجماعة أو مع أهداف المجتمع (داشبورن ،كارلستون ، ١٩٥٦: ١٥) .

ولتحقيق عمل ملائم للتأثير على شخصية الاطفال ينبغى أن تتحقق العمليات الأربع التالية فى المدرسة :

١ ـ احترام الذات والاحساس بالشعور الجماعى
٢ ـ تعلم التعاون مع الآخرين ومساعدتهم
٣ ـ التفكير الأخلاقى .
٤ ـ اتخاذ القرارات الجماعية عن طريق المشاركة

واتخاذ القرار عن طريق المشاركة يعتبر حافزا ينتقل فيه الطفل من اصدار الاحكام الى الممارسة الفعلية ، ولقد كان "بياجيه " واحداً من أوائل الداعين إلى مثل هذه المشاركة فى ادارة حجرة الدراسة ، ولقد كان مسار تفكيره أنه لو أردنا للاطفال حقا أن يفهموا أن الناس يضعون القواعد ، لمساعدة أنفسهم على الحياة مع بعضهم بعضا ،فانهم لابد أن يشاركوا فى مناقشة ووضع هذه القواعد ، والا فان القواعد تظل أمورا خاصة بالنسبة لعقل الطفل ولا يكون لها سوى تأثير ضئيل على سلوكه،واتخاذ القرارات بالمشاركة يسهم فى تنمية الشخصية عن طريق مساعدة الاطفال فى تطبيق تفكيرهم الأخلاقى على سلوكهم الخاص وعلى المجتمع من حولهم ،وفى مجتمع ديمقراطى ، هناك قيمة خاصة لاتخاذ القرارات بالمشاركة ، فى أنه يعلم بالديمقراطية عن طريق الديمقراطية ، ويدرب على المواطنة النشطة عن طريق جعل الاطفال مواطنين نشطين فى الحياة المدرسية. (ليكونا ، ١٩٨٩: ٤٧ ـ ٤٩) . والمعلم مطالب بممارسة هذا النوع من تربية الشخصية بكثير من سعة الافق والتفانى والمهارة ، وغنى عن القول أن قدرة المعلم على تطبيق

هذا النوع من التربية يرتبط بما سبق أثناء فترة اعدادهو للعمل في مهنة التدريـــس فى أثناء دراسته الجامعية ، فاعداد المعلمبالجامعة وفق هذه التربية واتاحة الفرصـــة أمامه لممارسة الحرية والديمقراطيـــة والمشاركة بالجامعة من الأمور الضروريـــــــة التى تطالب بتحقيقها الجامعات فى الوقت الحاضـــر ، والصفحات التاليـــــة ستعرض للحرية فى الجامعة وللتربية الديمقراطية والمشاركة بها وأهميتهـــا لتنمية الشخصية.

* الحرية فى الجامعـــــــــــــة :

ان تحليل الجانب الانسانى للحرية بالجامعة يؤدى للنظر فى مشكلـــــة عامة تتعلق بالدور الذى تلعبه العوامل النفسية فى العملية الاجتماعيـــة داخل الجامعة ، والى مشكلة تفاعل العوامل النفسية والاقتصاديـــة والايديولوجية فى العملية الاجتماعية نفسها ، ولهذا فالعلاقة بين الطالـب ومجتمع الجامعة فى حالة تغير دائم . وبعض السمات التى تميز طالبـــا عن آخر (كالنزعة الحسية أو الطموح أو الرغبة فى الخضوع أو........) تتولد نتيجة للعملية الاجتماعية بالجامعة ، لذلك فالمجتمع الجامعى قـــد لايقوم بالكبت فقط ولكنه يخلقه أيضا ، ولذا فمشاعر الطالب لا تنمو ولاتتطور نتيجة للعملية الاجتماعية فحسب بل أن طاقات الطلاب التى صيغت فـــى أشكال معينة تصبح بدورها قوى منتجة ، تشكل العملية الاجتماعية ،وتكتسب الطريقة التى يرتبط بها الطالب نفسه بالمجتمع الجامعى وبالعالم المحيـــط وبنفسه ، أثناء قيامه بعملية التعلم أو التثقيف ، ولو أن التطور الاجتماعـى يتم بصورة منسجمة لسار كل من طرفى " السيطرة والحرية " أى السيطـرة على الطبيعة ونمو الفردية جنبا الى جنب ولكن هذا عادة لا يحدث فقـــد كانت كل زيادة فى نمو الفردية تقـــود الى صراعات جديدة والى عـــدم استقرار (فروم ، ١٩٨٢: ٨٣ – ٨٨) .

والجامعة من المؤسسات التى تجلت فيها هذه المناقضة المزعومة بين طـرق التعليم الفردية والعمل الاجتماعى والسيطرة ، أى بين الحرية والضبـــط الاجتماعى ،وتبدو هذه المناقضة فى فقدان الجو والدافع الاجتماعيين للتعلم ، وما ينشأ من ذلك فى تسيير الجامعة من تفريق بين طرق التدريس

وطرق الادارة ، ومن دعاة الحرية فى الجامعة وخصومهـــا من لا يفـرق بين فقدان التوجيه الاجتماعى والحرية ، فالحرية بالجامعة هى حريـــة الذكاء وحرية العمل وحرية اختيار الأهداف والوسائل ولهذه الحريـــة عناصر ثلاثة هى : (النجيحى ، ١٩٦٧ : ٣٢٠ - ٣٢٢)٠

العنصر الاول : كفاية فى العمل وقدرة على التنفيذ ، فالطالب حر فى القيام بعمـل ما اذا كانت لديه القدرة على القيام به ، والحرية التى يدخل فيهـا الذكاء تؤدى الى أن يصبح الفرد قديرا فى عملـه فهى حرية تعتمـد على اتساق البيئة مع الحاجات الانسانية ٠

والعنصر الثانى : القدرة على التعدد والتنويع والمرونة فى العمل ، فالتجويد والتغيير من مكونات الحرية الاساسية التى يرغبها الطالب ، والطالب الذى يستطيع أن يتصرف حسب الظروف وأن يغير من القواعد فى اطار معين ، انمـا يتمتع هذا الطالب بالحرية ، وفى هذا الاطار تتعدد البدائل أمـــام الطالب ويستطيع ممارسة حرية الاختيـــار ٠

العنصر الثالث : القدرة على أن تصبح الرغبة والاختيار أساس ما يقوم به الطالـــب من أعمال ، فمقياس الحرية على هذا الاساس هو التنبؤ بأنواع الاختيـار الموضوعية المستقبلية ، والقدرة على اختيار واحد منها عن طريق المداولة الفكرية وعندما تصبح الرغبة قوة ، والاختيار وسيلة أساسية فانه يمكـــن السيطرة على الامكانات المستقلة التى تكون أمامنا ، وهذه السيطرة هـــى جوهر الحرية ، وفى هذا الاطار لايستخدم الحاضر للسيطرة على المستقبـل ولكننا نستخدم التنبؤ بالمستقبل لتهذيب النشاط الحاضر وامتداده ،واستخدام المداولة الفكرية والاختيار والمشاركة يحقق الحرية (ديوى ، ١٩٦٣ : ٣٢٦)٠

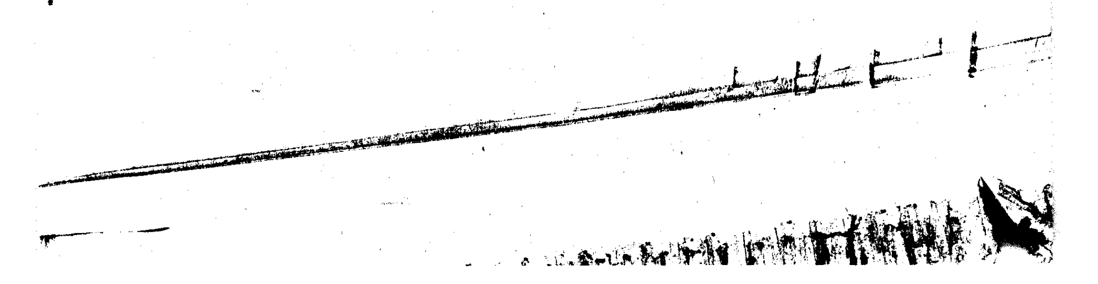
وحرية الطالب فى هذه الحالة تقع فى اختياره الهدف وترجمته الى عمـل فعال والاستمتاع الكامل بالنتائج ،وذلك يعنى أن الطالب يكون حـرا عندما يكون قادرا على اختيار الهدف من بين أهداف عديدة ، ويكـون هذا الهدف مرغوبا فيه بالنسبة اليه ، وأن يستخدم هذا الاختيار فـى تطبيق مناسب ، وأن يستمتع فى النهاية بهذا الانجاز (النجيحى،١٩٦٧: ٣٢٤)

ان تنمية مفهوم الحرية لدى الطالب وممارستها ممارسة فعلية مـن أهم أعمال التربية ، فالتربية تقوم على احترام الشخصية الانسانيـة واذا كانت تنمية العقل البشرى تمثل ركيزة مهمة فى تربية الرجل الحـر، فالتربية تعمل على تنمية هذا العقل ، والمعرفة التى نحصل عليها ماهـى الا وسيلة لزيادة قدرتنا على العمل ، والتربية حين تقوم بتنمية التفكـير فانها تحقق الحرية السليمة ، وحين تجعل الجامعة هدفها الرئيسى تنميـة التفكير التأملى واستغلال الذكاء ، وحين تجعل عملية التعلم عملية تعلـم لكيفية التفكير ، فانها بذلك ترسى القواعد الاساسية لتكوين الرجل الحـر، وتكوين المجتمع الحر ، (النجيحى ، ١٩٦٧: ٣٤٧).

* التربية الديمقراطية بالجامعـــة :

ان التربية الديمقراطية من شأنها أن تقدم فرصا متكافئة للجميـع بأن تيسر للطلاب فرص متابعة الدراسة وأن تكون الجامعة للجميع ،كما تعـنى أن يتنوع التعليم بحيث يستوعب القابليات المختلفة للطلاب ، وأن يوجـه الطالب نحو الدراسة التى يصلح لها ، ويتحقق الهدف الاول للتربيـة الديمقراطية والذى يطلق عليه تكافؤ الفرص عن طريق الجامعة المفتوحـة للجميع مع تنوع التعليم العالى ... مبررات التنوع فى الدراسة أن المعرفة ،

البشرية والقيم الثقافية فى العصر الحديث فى اتساع مستمر وتزايـــــد دائم ، والطالب لا يستطيع أن يستوعب جميع المعلومات والثقافة الموسوعية لم تعد ثقافة ممكنة فى هذا العصر الحديث ، ولذا فانه ينبغى وجود نـــوع من الاختيار والتوجيه ، والديمقراطية كما سبق الاشارة تعنى احترام الانسان واتخاذه غاية ، ومثل هذا الاحترام يفرض ألا يقدم للطلاب من الثقافـــة والمعرفة الا ما يرغبون فيه وما يتفق وقدراتهم ، والابتعاد عن اتاحـــة الفرص للاختيار أمام الطلاب يجعل التعليم فى معظم الاحيان يعجز عـــن تقديم الحقائق المترابطة ، ويرتبط بتحقيق الاهداف السابقة وجود هـــدف آخر ألا وهو ربط الجامعة بالحياة والمجتمع وجعل الجامعة هى المجتمـــع ذاته فالعصر الحديث غير الشروط الأساسية الجذرية للحياة ، وهو يطالـــب الجميع بضرورة توافر اصلاح تربوى جذرى ينقل روح العصر الحديث الـــى الجامعة ، والوسيلة الرابعة لتحقيق التربية الديمقراطية هى أن نقيم العلاقات بين الافراد فى المجتمع الجامعى على أساس ديمقراطى وأن نعودهم علـــى وسائل الحكم الديمقراطى ، ومثل هذا المطلب يشمل أمور كثيرة منهـــا تربية الطلاب على الحكم الذاتى وأن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ، وتعويدهم على أساليب الحكم الديمقراطى . (عبد الدائم ، ١٩٦٠: ٩٢ – ١٠١).



المشاركـــــــة بالجامعـــــــة :

يتزايد الايمان فى الوقت الحاضر بأن تحقيق التوازن والتطويـــر بالجامعة ينبغى أن يتم من خلال مشاركة الطلاب فى صنع الـــقرارات المتعلقة بحاضرهم ومستقبلهم ، وأصبحت فكرة المشاركة الطلابية مقبولـــة بوجه عام فى مجال التخطيط للتطوير الجامعى ، فالمشاركة فى التخطيـــط تعنى اعطاء الحق للطلاب وهم المعنيون بالتغيير والتطوير فى أن يشاركوا فى جميع مراحل العملية الاصلاحية من مرحلة ما قبل الخطة الى مرحلـــة التخطيط الى مرحلة صنع القرار ثم تنفيذه وتقويمه ، ويرى بعض المفكريـــن أن المشاركة الحقيقية تمثل فاعلية ومسئولية الطلاب فى صنع القراراتالمتعلقة بهم ، وتصبح المشاركة فى هذه الحالة أداة لرفع مستوى الكفاءة واعـــادة توزيع السلطة ولزيادة الشعور بالالتزام نحو برامج الاصلاح بحيث يسهـــم الطلاب بدرجة أوأخرى فىالتصميم والاشراف على سياسة الاصلاح بالجامعـــة سواء بجهودهم الذاتية أو بالمشاركة مع أجهزة الادارة .

والمشاركة فى المجال التعليمى تأخذ أشكالا عدة ومتنوعة ، فالمشاركة فى المرحلة الابتدائية لاتعطى للتلميذ بل يكون دور الأهل واضحا ،ثـــم يبدأ دور الطالب فى ممارسة حقه فى المشاركة بالمرحلة الثانوية ولكنقـــد تتسبب هذه المشاركة فى اثارة التوتر ، ثم تتزايد مشاركة الطلاب فىالحياة الجامعيـــــة .

والمشاركة بصفة عامة قد تأخذ عدة أشكال منها المشاركة السياسيـــة وهى تعنى مشاركة جموع الافراد فى صنع القرار والرقابة عليه، ومنهـــا المشاركة الانمائية وتعنى حاجة مشاريع الانماء والتطوير والتقدم الىمشاركـة الأفراد فى تنفيذ جانب منها. (رشيد، ١٩٨١: ٩٩ — ١٢٤).

أهمية وضرورة المشاركة الطلابيـــــــــــة :

ان تحقيق المشاركة الطلابية بالجامعة ينمى فى الطلاب روح المسئولية والتماسك والرغبة فى العمل ، ويحفز قدراتهم الابداعية ، كما يصبح الطالب أكثر نشاطا ، كما يؤدى الى انخفاض الفاقد الاقتصادى الناتج عن الرسـوب والتسرب وعلى العموم تظهر أهمية المشاركة الطلابية بالجامعة وضرورتهـا فيما يلـــــــى :

(١) الاسهام فى حل بعض المشكلات التى تواجه المجتمع الجامعى ،وحـــل هذه المشكلات يتطلب توافر بيانات ومعلومات وآراء من يطبق عليهم القرارات الامر الذى يؤدى الى ضرورة مشاركة أكثر من جانب فى اتخاذ القـــــرار وتطبيقه للحصول على مثل هذه البيانات .

(٢) التنمية المتكاملة بالجامعة :
يرى كثيرون أن الجامعة لا تستطيع أن تحقق معدلات النمو والتقدم المطلوبة الا بمشاركة جميع عناصر الجامعة ، وتجاهل الطلاب يقلل من كفاءتهـــم وسلبية الطلاب قد تؤدى إلى المزيد من الاهدار والفقد بالجامعة فى حـــين تسهم مشاركتهم فى تحويلهم إلى عوامل ايجابية تؤدى فى النهايـــــة إلى زيادة قوة الدفع التنموية بالجامعة .

(٣) تحقيق التربية الديمقراطية بالجامعة :
هناك اتفاق عام بأنه لا يمكن الاعتراف بأن نظاما سياسيا هو نظام ديمقراطى اذا لم يتوافر فيه بشكل أو بآخر مظهر من مظاهر المشاركة وهذا الاتفـــاق

ينطبق أيضا على المجتمع الجامعي ويمكن قياس المشاركة الطلابية وفـــق المعادلة الاتيـــــة:

$$\frac{\text{عدد المشاركين}}{\text{عدد افرادالمجتمع}} \times \frac{\text{متوسط الوقت الذي يقضيه الطالب في المشاركة}}{\text{متوسط الوقت النشط المتاح لكل طالب}}$$

والمعادلة السابقة تعني أن المشاركة هي النشاط الفعلي والاهتمام الـــذى يبديه الطلاب في شئون جامعتهم بشكل عملي ؛ ومن خلال هذه المشاركة يشعر الطالب بمزيد من الانتماء الى جامعته وبأنه عضو فعال في جامعـــة مهمة ، كما أن هذه المشاركة تدرب الطالب على مهارات الاتصال وترفـــع معنوياته . (رشيد ، ١٩٨١: ٩٩ – ١٢٤).

(٤) تنمية الكفاءة الاداريـــــة:

ان دور المشاركة فعال في رفع الكفاءة الادارية بالجامعة ،فهي تخـــفف الضغط على الادارة وتسمح باعطاء وقت أكبر للتخطيط ، وتضع مستـــوى الاداء تحت الاشراف المباشر للمنتفعين به ، كما تسهم في ظهـــور أشكال تنظيمية مختلفة تساعد على التقريب بين موقع التنفيذوسلطة اتخـــاذ القرارات بالجامعة ، فمعظم القرارات التي تتخذ بعد المشاركة تـؤدي الـــى ظهور درجة أكثر من الالتزام في تنفيذها والى تقبلها والانتفاع بها.

(٥) تحقيق قدر أكبر من الحرية للطالب الجامعي:

تتيح المشاركة الطلابية الفرصة لنقل اهتمام الجامعة بالمادة الدراسية إلى اهتمامها بالطالب ليصبح الطالب محور العملية التربوية بدلا من المـــادة الدراسية، ويتلقى الطالب الكثير من العناية والتوجيه والارشادالذي يتيح لـــه الفرصة لتحقيق أكبرقدر من الحرية وممارستها بالجامعـــــــة.

أنواع المشاركة الطلابيـــــــــــــــة :

ان المشاركة الطلابية موضوع معقد وملح وضرورى ،فلديها القـــدرة الفعالة على تحقيق نتائج مرضية ، ويمكن تصنيف المشاركة الطلابية الـــى ثلاث صور رئيسية أبسطها ما يطلق عليه : المشاركة الطلابية الاسميـــــة وتظهر هذه المشاركة فى توصيل المعلومات إلى الطلاب لمعرفة آرائهـــــم وطلب العون منهم فى نشاط أو عملية تم أخذ القرار فيها بالفعل بهـــدف تعديل القرارات التى من الممكن أن تتخذ فى المستقبل وفقا لهذه الآراء. وهناك نوع آخر من المشاركة الطلابية أكثر تطورا ويطلق عليها : المشاركـة الطلابية الاستشارية ، ووفق هذه المشاركة يطلب من الطلاب ابداء رأيهـــم ومعرفة وجهات نظرهم فى قضايا محددة قبل اصدار القرار الخاص بهـــذه القضايا ولكن تبقى درجة الأخذبالرأى من السلطة صانعة القرار فى هـــذه القضايا ما يتفق أو يختلف مع آراء الطلاب ، ولذلك تعتبر هذه المشاركة مجرد آراء استشارية قد يتم الأخذ بها أو لايتم ذلك ، أما أكثر أنـــواع المشاركة الطلابية تطورا ما يطلق عليها المشاركة الطلابية بالمسئوليـــــة أو المشاركة الطلابية التامة ، وتعنى قيام حوار أو طلب الرأى من المشاركين يتم من خلاله التأثير على القرارات الرئيسية التى تتخذ وتبقى نوعيـــــة القضايا التى يشارك فيها الطلاب ، فهناك القضايا الهامشية البسيطـــة وهناك القضايا الرئيسية المهمة ، على أنه من الضرورى توفير بعض متطلبـات قيام مثل تلك المشاركة الطلابية وفقا لما يلى :

بعض متطلبات قيام وتطوير المشاركة الطلابية بالجامعة :

لقد أدى التراكم المعرفى الى تعدد وتنوع الخطط والاهداف والوسائـــــل التى تستخدم لتحقيق هذه الأهداف الامر الذى أدى إلى ظهور الكثـــير من البدائل التى تتطلب ضرورة مشاركة ما يتعلق بهم تحقيق هذه الاهـداف

وفقا لبعض الشروط والمتطلبات الضرورية ومن أهمها :

(١) وجود نظام للسلطة الاجتماعية بالجامعة ينظم مشاركة الطلاب فيما يهمهم من موضوعات يؤدى الى المزيد من الابتكار والاستفادة من التغيرات العالمية والعلمية ، وقد يساعد الأساتذة فى هذه المشاركة عن طريق نظم الارشاد و[illegible]وجيه المتعددة .

(٢) ينبغى أن يتميز النشاط الطلابى الذى يشارك فيه الطلاب بالشمول والتكامل ، كما ينبغى أن يكون هذا النشاط مناسبا ، يصل فيه الطالب الى معرفة معنى المشاركة الطلابية ، ويدرك الفرق بينها وبين عدم وجودها كما يعرف الطرق الفعالة للعمل مع الآخرين .

(٣) ينبغى أن تركز جهود توفير مشاركة الطلاب فى موضوعات ومسائل أساسية بدلا من قيامهم بالمشاركة فى موضوعات هامشية وبسيطة مثل مشاركتهم فى اختيار بعض المناهج والمقررات ومواعيد الدراسة المناسبة وغير ذلك.

(٤) ينبغى أن يكون الطالب معدا ومؤهلا لتحمل نتائج قيامه بالمشاركة الطلابية ، فهى تؤدى الى تحمل المسئولية والاستعداد لمواجهة نتائج مشاركته .

(٥) اعادة تنظيم الطرق التى تمكن الطلاب من المشاركة الفعالة بالكليات بما يتفق واحتياجات الطلاب ومتطلبات السلطة بالجامعة .

(٦) ضرورة خلق رأى عام يؤيد ويساند المشاركة الطلابية ويدرك قيمة وجود هذه المشاركة وأهميتها وضرورتها للطلاب وللجامعة ، ومن الضرورى امداد الطلاب بالمهارات والسلوكيات المناسبة للقيام بدورهم الجديد ، كما ينبغى قيام الادارة بدورها فى تشجيع المشاركة الطلابية وتطويرها .

المشاركـــة الطلابيـــة

في بعض النظـــم الدراسية الجامعيـــة

تقديـــم :

تتعدد أوجه وأشكال المشاركة الطلابية بتنوع النظم الدراسية الجامعيـــة وتعددها ، فهناك نظم جامعية لاتتيح للطلبة سوى بعض أشكال المشاركـــة الاسمية فقط ، وبعضها الآخر يسمح بوجود مشاركة طلابية تامة ولكـن فـــي موضوعات هامشية وفرعية قد لاتتصل بنواحي اعداد وتكوين الطالب ،كمـــا توجد نظم جامعية أكثر تطورا تعطي للطالب الفرصة للمشاركة التامـــة في موضوعات أساسية ورئيسية تؤثر في مستقبل الطلاب العلمي والاكاديمـــي والجزء التالي يعرض لأهم جوانب المشاركة الطلابية وفق نظام العـــام الدراسي مقارنة بنظام الساعات المعتمدة .

أولا ـ المشاركة الطلابية بالكليات التي تسير وفق نظام العام الدراسي:

تطبق معظم الجامعات المصرية نظام دراسي يرتبط بالعام الكامـــل ، وقانون تنظيم الجامعات الصادر تحت رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاتـــه ولائحته التنفيذية ينظم سير العمل بالجامعات المصرية كما ينظم درجـــة المشاركة الطلابية ، سواء كانت مشاركة اسمية أو مشاركة تامة وأي الموضوعات التي يسمح للطلاب بالمشاركة فيها ، فالمؤتمر العلمي للكلية والذي يختـــص بتدارس ومناقشة جميع شئون التعليم والبحث العلمي في الكلية وتقييم النظم المقررة في شأنها ومراجعتها وتجديدها بما يحقق انطلاقها لملاحقـــة التقدم العلمي والتعليمي ومطالب المجتمع وحاجاته المتطورة .(قانون تنظيم الجامعات ، ١٩٧٢ : مادة ٥٠) . يتكون من جميع أعضاء هيئـــة التدريس بالكلية وممثلين عن المدرسين المساعدين والمعيدين وممثلين عـــن

الطلاب على أن يكونوا من المتفوقين فى الدراسة بعدد لايتجاوز نسبة ٢٠٪ من عدد أعضاء هيئة التدريس أعضاء المؤتمر ، يختارهم مجلس الكلية سنويا من بين الحاصلين على تقدير جيد على الأقل أو من أوائل المقبولين بالسنة الاولى من الدراسة ويراعى فى اختيارهم بقدر الامكان تمثيل الفرق والشعب الدراسية بالكلية (اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات، ١٩٧٢ : مادة ٣٧) .

كما يشكل المؤتمر العلمى للقسم من جميع أعضاء هيئة التدريس بالقسم وممثلين عن المدرسين المساعدين والمعيدين بالقسم وممثلين عن الطلاب بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ من أعضاء هيئة التدريس بالقسم أعضاء المؤتمر بنفس الشروط السابق الاشارة اليها فى المؤتمر العلمى للكلية.(قانون تنظيم الجامعات ، ١٩٧٢ : مادة ٦٢) ، (اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات، ١٩٧٢ : مادة ٤٤) ويختص المؤتمر العلمى للقسم بتدارس ومناقشة جميع شئون التعليم والبحث العلمى فى القسم ، وتقييم النظم المقررة فى شأنها ومراجعتها وتجديدها بما يحقق انطلاقها لملاحقة التطور العلمى والتعليمى ومطالب المجتمع وحاجاته المتطورة ، (قانون تنظيم الجامعات ، ١٩٧٢ : مادة ٦٣) ، ومن الملاحظ أن القانون حين سمح بتواجد الطلاب قصر حضورهم على نسبة لا تزيد عن ٢٠٪ ولم يضع حدا أدنى لعدد هؤلاء الطلاب ، كما أعطى حق تحديد هؤلاء الطلاب لمجلس الكلية وليس لطلبة الكلية ، بالاضافة الى ذلك فمن الملاحظ أن هذه المادة لا تتحقق بالقدر الكافى فى معظم الكليات بالجامعات المصرية ،وقد تكون هذه المادة بمثابة فرصة مناسبة لقيام الطلاب بابداء رأيهم فى المقررات والنظم الدراسية ثم بعد ذلك تقوم المجالس المختصة باصدار القرارات لذلك ، فهذه المشاركة تقترب من حدود المشاركة الاسمية حيث

يؤخذ رأى الطلاب ولكن قد يكون القرار النهائى لمؤتمر القسم أو الكلية لأعضاء هيئة التدريس نظرا لزيادة عددهم عن الطلاب عند التصويت ولاعتبارات أخرى قد لايكون هذا المكان هو المناسب لعرضها ، وقد ألزم القانون طلاب الكلية بالمشاركة فى أعمال المؤتمرات العلمية للكلية أو المؤتمرات العلمية للأقسام (قانون تنظيم الجامعات ، ١٩٧٢ :مادة١٧٩).

ومن الملاحظ أن قانون تنظيم الجامعات كان يسمح بمشاركة الطالب الحاصل على أعلى تقدير فى السنة النهائية وأحد طلاب الدراسات العليا بمجلس تأديب الطلاب المشكل بالكلية الا أنه تم تغيير هذه المادة واستبعاد الطالب المشارك بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣٦ (تابع)فى ١٩٨١/٦/٣. على أن أفضل أشكال المشاركة الطلابية وفق النظام الحالى للجامعات ما يتم فى الاتحادات الطلابية التى تهدف الى تحقيق :

أ ـ تنمية القيم الروحية والاخلاقية والوعى الوطنى والقومى بين الطلاب وتعويدهم على القيادة ، واتاحة الفرص لهم للتعبير المسئول عن آرائهم

ب ـ بث الروح الجامعية السليمة بين الطلاب ، وتوثيق الروابط بينهم وبين أعضاء هيئة التدريس والعاملين .

جـ ـ اكتشاف مواهب الطلاب وقدراتهم ومهاراتهم وصقلها وتشجيعها .

د ـ نشر وتشجيع تكوين الاسر والجمعيات التعاونية الطلابية ودعم نشاطها

هـ ـ نشر وتنظيم الانشطة الرياضية والاجتماعية والكشفية والفنية والثقافية والارتفاع بمستواها وتشجيع المتفوقين فيها .

و ـ تنظيم الافادة من طاقات الطلاب فى خدمة المجتمع بما يعود على الوطن بالخير . (اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات، ١٩٧٢ :مادة٣١٩)

ونظم القانون لجان الاتحاد الست وهى لجنة الاسر ولجنة النشاط الرياضى ولجنة النشاط الثقافى ولجنة النشاط الفنى ولجنة الجوالة والخدمة العامة ولجنة النشاط الاجتماعى والرحلات . وطرق انتخاب أعضائه وتعيين رواد الاتحاد وطريقة عمله ، ووضع ضوابط عمل الطلاب وأنشطتهم وغير ذلك مما ينظم العمل الطلابى المتعلق بالانشطة الطلابية ، (اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات ، ١٩٧٢ :المواد ٣١٨- ٣٤٠)٠

وتقترب المشاركة الطلابية فى هذه الانشطة من المشاركة بالمسئولية أوالمشاركة التامة الا أن هناك الكثير من العقبات والعوائق التى تحد من هذه المشاركة ، وعلى العموم فهذه المشاركة تنصب على أنشطة طلابية خارج اطار اعداد الطالب العلمى والاكاديمى .

ثانيا- المشاركة الطلابية بالكليات التي تسير وفق نظام الساعات الدراسية المعتمدة

مقدمــــــة :

نظام الساعات الدراسية المعتمدة هو ذلك النظام الذى يطلب فيه مـــن الطالب اجتياز عدد معين من الساعات الدراسية بنجاح، هذه الساعـــات الدراسية تكافىء عدداً معيناً من المقررات الدراسية ، ويمكن الانتهـــاء من الدراسة الجامعية وفق هذا النظام قبل مرور السنوات الاربع الجامعيـة وذلك فى حال انتهاء الطالب من دراسة المتطلبات التعليمية المطلوبـــة سواء كانت متطلبات الجامعة أو الكلية أو التخصص ، ويتيح هذا النظـــام للطالب الفرصة للاختيار والمشاركة فى مجالات اعداده .

أسس ومقومات نظام الساعات الدراسية المعتمدة :

يشترط هذا النظام نجاح الطالب فى متطلبات رئيسية الاولى متطلباتالجامعة ويتم تحويلها الى عدد من الساعات الدراسية تعرض أمـام الطالب لاختيار بعضها يتم دراسته بنجاح .

أما المتطلبات الثانية فتتعلق بمتطلبات الكلية وهى قد تعادل المتطلبـــات المهنية لكل مهنة محددة مثل مهنة المحاماة والتدريس وغير ذلك ويمكـــن ترجمة هذه المتطلبات الى عدد معين من الساعات يختار من ضمنهاالطالـب الساعات التى يدرسها ويتم دراستها بنجاح .

والمتطلب الثالث هو متطلبات التخصص التى يعرضها القسم المختص ويقـــوم الطالب أيضا باختيار عدد من الساعات لدراستها والنجاح فيها.

ويلاحظ أن الساعات الدراسية لكل متطلب تعرض مع الآخر بطريقة متكاملـــة

وينقسم العام الدراسي وفق هذا النظام الى فصول دراسية ، بعضها يقسم العام الى فصلين والآخر الى أربعة فصول ، ويعتبر عدم تسجيل الطالب فى الفصل انسحابا من الدراسة فيه . والساعة المعتمدة تعادل ساعة نظرية أو ساعتين عمليتين بالاضافة الى عدد من الساعات التى تحدد للبحث والاطلاع والدراسة .

المشاركة الطلابية وفق نظام الساعات الدراسية المعتمدة وأهم آثارها التربوية :

ساعدت الزيادة المستمرة فى الطلب الاجتماعى على التعليم على خلق حاجة متزايدة إلى أعداد كبيرة من المعلمين ، وبرز الى جانب هذا الاتجاه ضرورة العناية بنوعية المعلم والاهتمام برفع مستواه ، ونتيجة لذلك ظهرت الحاجة الى تنوع التعليم الجامعى وتعدد مناهجه حتى يمكن مراعاة الفروق الفردية بين الدارسين واتاحة الفرص أمامهم فى مجالات النمو المعرفى ، وتعويدهم على ممارسة الحرية والمشاركة فى اتخاذ القرارات المؤثرة فى توجيه مستقبلهم ، ويهدف نظام الساعات الدراسية المعتمدة إلى تحقيق العديد من الجوانب منها :

١ ـ توثيق الصلة بين الدارسين :

يتيح نظام الساعات الدراسية المعتمدة فرصا عديدة فى اختيار المواد الدراسية ومستوى الدراسة فى هذه المواد ، ويقلل ذلك من الحواجز بين التخصصات المختلفة كما يسهم فى ازالة الحواجز بين الطلاب فى السنوات الدراسية المختلفة ، كما يتيح الفرص أمام الطالب المستجد أن يتعلم ويستفيد من الطالب الأقدم منه فى سنوات الدراسة بالكلية .

٢ - توثيق الصلة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس :

يتطلب نظام الساعات الدراسية المعتمدة وجود مرشد لكل طالب ، وتتلخص مهمة المرشد فى توجيه الطالب دراسيا ومساعدته فى اختيار المواد التى يسجل فيها وتحديد عدد الساعات التى يسجل فيها وفقا لظروفهوقدراته واستعداداته ومساعدته على حل المشكلات التى تعترضه فى أثناء الدراسة ، وبذلك تتاح الفرص أمام الطلاب لتحقيق المزيد من التفاعل مع أعضاء هيئة التدريس مما يؤدى الى ازدهار الحياة الجامعية .

٣ - المرونة فى تغيير التخصص :

اذا لم يتمكن الطالب من مواصلة دراستهفى أحد الاقسام ، يمكنه الانتقال الى قسم آخر مع الاستفادة بدراساتهالسابقة وبذلك يتمكن الطالب منتغيير التخصص عندما يشعر بالحاجة الى ذلك دون فاقد اقتصادى كبير،حيث يؤخذ فى الاعتبار المقررات الدراسية التى سبق للطالب اجتيازها بنجاح وخاصة المقررات المتعلقة بمتطلبات الجامعة ومتطلبات الكلية ولا يفقد الا المقررات المتعلقة بالتخصصالذى تركه .

٤ - المرونة فى اختيار المواد الدراسية :

يسهم نظام الساعات الدراسية المعتمدة فى تحقيق المزيد من المشاركة الايجابية للطالب فى اختيار موادالدراسة التى يرغب فى دراستها كلفصل دراسى والتى تتناسب مع قدراته وميوله ومع ظروفه البيئية المختلفة ،وهذه المشاركة فى اختيار المقرر الدراسى أو تركه تؤدى الى أن يبذل الطالب قصارى جهده فى مجال دراسته ، كما تسهم فى نمو شخصيته مما ينعكس على عمله كمعلم .

٥ ـ المرونة فى ايقاف القيد وقت اللزوم :

يُواجه المجتمع مشاكل متعددة منها زيادة حجم البطالة بين الشباب ، ويؤدى ذلك الى انخفاض فى دخل الطلاب ويسعى بعض الطلاب الى العمل فى بعض الفترات من العام حتى يتمكن من مواصلة دراسته بعد ذلك ، ونظام العام الدراسى لا يتيح للطالب فرصة ايقاف القيد لمدة زمنية محددة أو الانسحاب من الدراسة لفتره ، أما نظام الساعات الدراسية فيسمح للطالب بالانسحاب وايقاف القيد لفصل دراسى أو أكثر حسب ظروفه واحتياجاته .

٦ ـ المرونة فى التعامل مع الطالب الراسب فى مادة أو أكثر من ذلك:

يتعرض الطالب لضغوط نفسية كبيرة نظرا لرسوبه فى مادة أو أكثروتعرضه للاعادة لمدة عام فى مادة واحدة أو فى أكثر من ذلك ، وهذا الموقف يجعله يعانى من الفراغ وعدم استثمار الوقت حيث لا يتم استثمار الوقت المتاح للطالب طوال العام الدراسى ، ونظام الساعات الدراسية المعتمدة يعالج هذه المشكلة حيث يسمح للطالب باختيار عدد من الساعات الدراسية بالاضافة الى الساعات الدراسية التى لم يوفق فى النجاح فيها .

٧ ـ الطالب محور العملية التعليمية :

من الملاحظ أن نظام السنة الدراسية تكونالمادة الدراسية هى محورالعملية التعليمية فى حين أنه وفق نظام الساعات الدراسية ينتقل الاهتمام الى الطالب حيث يمنح الطالب الثقة بنفسه وتدريبه على تحمل المسئوليةالتعليمية ويتلقى الطالب العناية الكافية والتوجيه والارشاد طوال فترة دراسته.

٨ -زيادة قدرة الطالب على اتخاذ القرار المناسب :

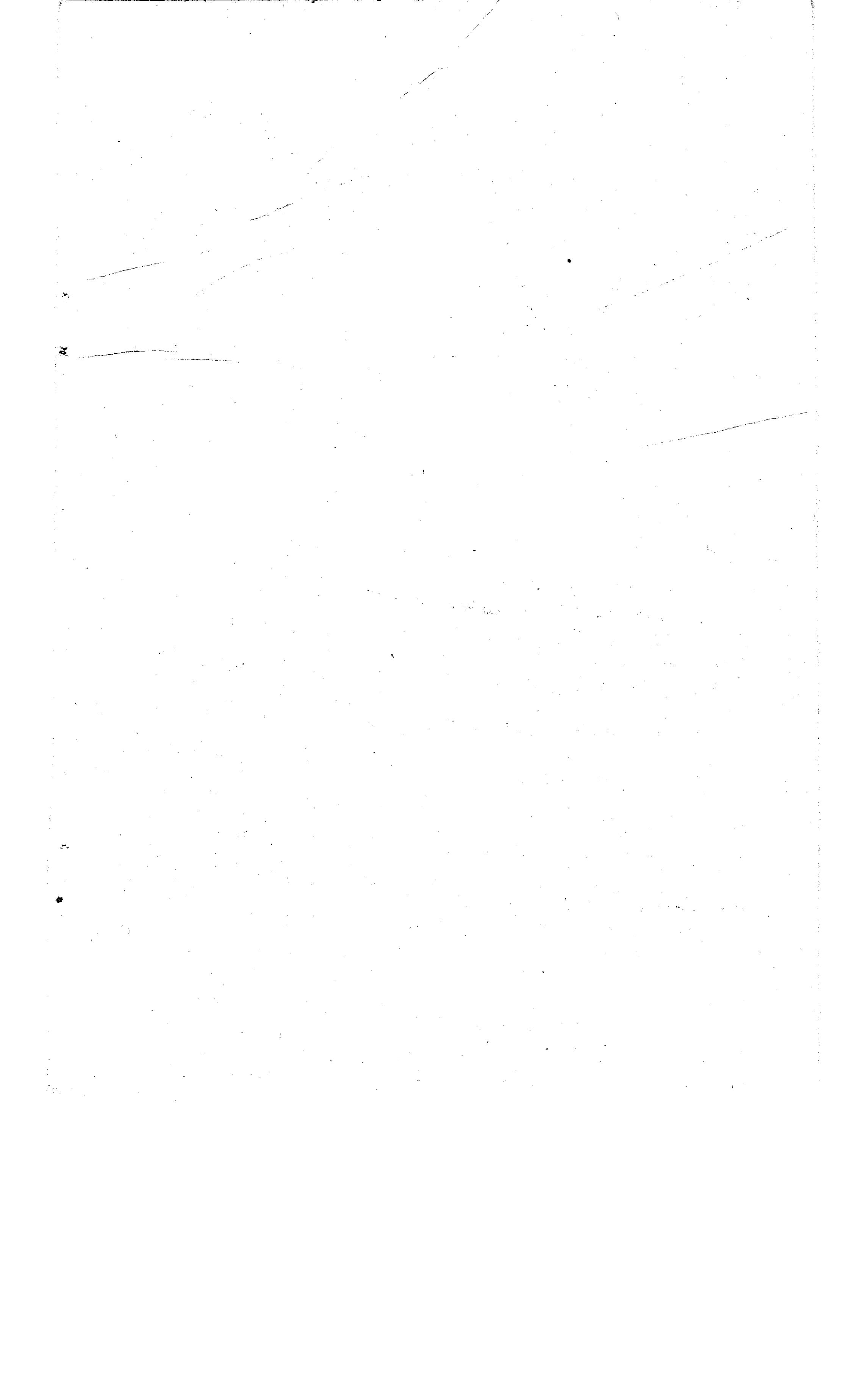
يستطيع الطالب في ظل نظام الساعات الدراسية المعتمدة أن يختصر المدة الدراسية اللازمة للتخرج ، كما يتاح للطالب الفرصة لزيادة قدرته على البحث والتحليل والتفكير العلمي السليم .

٩ - اتاحة الفرصة لتعويض بعض المقررات :

يتيح نظام الساعات الدراسية المعتمدة الفرصة للطالب فى تعويض بعض المقررات التى لم يدرسها بدراستها فى فصل خاص فى أثناء فترة الاجازة الصيفية .

تعليق

المتتبع للمشاركة الطلابية وفق النظامين السابق عرضهما يلاحظ اقتصار المشاركة الطلابية فى النظام الاول على أبسط أنواع المشاركة وهى أخذ رأى الطلاب فى بعض الموضوعات تم اتخاذ القرارات بشأنها قبل ذلك ، كما أن هذه المشاركة ممكن أن تتسع أكثر قليلا حين تتناول بعض الأنشطة الطلابية المتعلقة بالرياضة والجوالة وغير ذلك بعيدا عن الاعداد العلمى والاكاديمى ، أما المشاركة الطلابية وفق نظام الساعات المعتمدة فمن الواضح أنها مشاركة تامة كاملة تجعل الطالب مشاركا فى عملية اعداده مشاركة تامة وفق ما سبق توضيحه ، وقد توضح الدراسة الميدانية التى سترد بعد ذلك بعض آراء الطلاب ومدى حاجتهم لممارسة حقهم فى المشاركة فى عملية اعدادهم



القســـم الثالـــث

بعض الدراسات السابقـــة

مقدمـــــة :

المتتبع لحركة البحث العلمى فى مجال ديمقراطية التعليم فى المجتمـــع المصرى ، يلاحظ تنوعا وتعددا فى الدراسات التى أجريت ، وليس مـــن هدف هذا البحث استعراض مجالات البحث السابقة بالتفصيل ، الا أنــــه من المفيد ايجاز بعض البحوث المهمة التى قدمت لنيل درجات علميـــة أو قدمت لمؤتمرات أو نشرتها مؤسسات وكليات ،وفيما يلى عرض لبعـــض هذه البحوث :

(١) دراسة صلاح منسى :

نشرت هذه الدراسة عام ١٩٨٤ بعنوان المشاركة السياسية للفلاحين ،ويعرض الباحث تحليلا أيديولوجيا يجمع بين الاطار المنهجى والدراسة التاريخيـة والميدانية للمشاركة السياسية للفلاحين ، ويخلص الباحث الى عدد مـــن النتائج الهامة التى تكشف عن الواقع السياسى للفلاحين فى فترة مـــن أخطر فترات تاريخ مصر المعاصر ، (منسى ، ١٩٨٤) ٠

(٢)دراسة محمد سكران :

نشرت هذه الدراسة فى عام ١٩٨٧ بمجلة دراسات تربوية ، بعنوان "الابعاد التربوية للحركة الطلابية فى الستينات ، وفى هذه الدراسة تم القاءالضـوء على أهم الابعاد التربوية للحركات الطلابية التى وقعت فى الستينات علـى المستويين المحلى والعالمى ، وما تنطوى عليه من دلالات وأبعاد ،وفيهـا

عرض الباحث لأهم مظاهر الحركات الطلابية والظروف المرتبطة بها فـــــى عقد الستينات . (السكران ، ١٩٨٧)

(٣) دراسة حسن البـلاوى (١٩٨٤):

نشرت هذه الدراسة بمؤتمر رابطة التربية الحديثة ومركز الدراسات السياسيـة والاستراتيجية بالاهرام والذى انعقد فى الفترة من ٢ - ١٥ ابريل عام١٩٨٤ بعنوان تحرير الانسان فى الفكر التربوى دراسة فى تطور وتصنيف الاتجاهات المعاصرة فى علم اجتماع التربية ، وفيها عرض الباحث دراسة نظريـــة حول تفسير علم اجتماع التربية المعاصر ، وحاولت اثبات أن علم اجتمـاع التربية فى مصر ما زال رغم تعدد اتجاهاته وعمق الجهد المبذول فيـــه يقف عند المرحلة التقليدية فى تطور هذا العلم ، وهى المرحلة الـــتى تقابل الخمسينات فى أوربا والولايات المتحدة (البلاوى ، ١٩٨٦)

(٤) دراسة كمال نجيـــــب :

قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم المنعقد عام ١٩٨٤.وفيهـــا عرض الباحث لبعض نظريات علم ا جتماع المعرفة وحاول استخلاص وتفسير الدور الذى تلعبه المناهج المدرسية فى توزيع المعرفة على الطلاب باسلوب مواز لتوزيع الثروة والقوة بين الجماهير ، أوصى الباحث المتخصصين فـــى مجال المناهج بضرورة النظر فى ديمقراطية المعرفة المدرسية وتمثيلها اجتماعيا لكل الطبقات الاجتماعية . (نجيب ، ١٩٨٦).

(٥) دراسة نادية حسن سالم :

قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم المنعقد عام١٩٨٤بعنـــوان

موقف الاحزاب من قضايا التعليم فى مصر ، وفى هذه الدراسة تناولتالباحثة القضايا التالية : مجانية التعليم والتعليم الخاص ، التعليم العـــام ، محو الأمية ، التعليم الدينى ، التعليم الفنى ،ومدى اهتمام الاحزاب التالية :الحزب الوطنى الديمقراطى ، حزب الاحرار ، حزب العمل الاشتراكى ، حزب التجمع بالقضايا السابق الاشارة اليها ، كما قامت بعقد عدةمقارنات لكل قضية من القضايا التى تناولتها بالبحث. (سالم ، ١٩٨٦)٠

(٦) دراسة شبل بدران :

قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم المنعقد عام١٩٨٤بعنـــوان الامية وفاعلية النظام السياسى ، وناقشت الدراسة أهم النظريات التىتناولت الامية ثم عرضت للجهود الشعبية والرسمية التى بذلت لمحو الامية فىمصـــر وكذلك تناولت أهم جوانب الخلل الذى يحدث فى النظام التعليمى وحاولت عرض تصور للخروج من مشكلة الامية باعتبار أنها نتيجة للتخلف الاقتصـادى والاجتماعى ولسياسة التبعية الاقتصادية .(بدران ، ١٩٨٦)٠

(٧) دراسة بشير صقر :

قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم عام١٩٨٤ بعنوان الديمقراطية ومحو الامية فى مصر ، وفيها حاول الباحث تناول قضية الامية كما حـاول الاجابة عن تساؤل مهم عن أسباب فشل تجارب محو الامية السابقة ولذلـك عرض الباحث لمشكلة الامية وأسبابها ولبعض التجارب التى طبقت فىالمجتمع المصرى ، محاولا عرض العلاقة بين الامية والممارسة السياسية (صقر،١٩٨٦)

(٨) دراسة عبد الفتاح تركى :

قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم فى عام ١٩٨٤بعنوانتكافؤ

الفرص التعليمية ، وفى هذه الدراسة عرض الباحث لاهمية المساواة بين المواطنين فى حق التمتع بالفرص التعليمية المتاحة فى مجتمعهم ، ولذلك حرص على تقويم واقع التعليم المصرى للوقوف على مدى تحقق المساواة فى الفرص التعليمية ، محاولا وضع بعض المعايير الاساسية التى تلزمه للحكم على فاعلية النظام التربوى (تركى ، ١٩٨٦).

(٩) دراسة عصام الدين هلال :

قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم فى عام ١٩٨٤ وهى دراسة نظرية بعنوان نحو مفهوم شامل لتكافؤ الفرص التعليمية فى جمهورية مصر العربية وفيها عرض الباحث لتطور مفهوم الديمقراطية فى مصر ثم عرض لمفهوم تكافؤ الفرص بين التعليم والحياة ، ثم عرض الباحث لتكافؤ الفرص فى اطار التنمية الشاملة شارحا أهم الركائز القيمية لتكافؤ الفرصة فى الحياة وأهم الركائز الفلسفية لتكافؤ الفرصة التعليمية (هلال ، ١٩٨٦).

(١٠) دراسة عبد المجيد شيحه :

قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم فى عام ١٩٨٤ بعنوان العلاقة بين السلطة والروح المعنوية فى ظل سياسة الانضباط بجامعة المنوفية واستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين طبيعة السلطة ، كما يقررها أعضاء هيئة التدريس فى احدى الجامعات المصرية ، والروح المعنوية لاعضاء هيئة التدريس فى ظل سياسة الانضباط ولقد قام الباحث بالاجابة على تساؤلات تتعلق بكمية السلطة وعلاقتها بالروح المعنوية ، والسلطة الكلية وعلاقتها بالروح المعنوية وأسس السلطة وعلاقتها بالروح المعنوية .(شيحه، ١٩٨٦).

(١١) دراسة احسان محمد الدمرداش :

قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم المنعقد عام ١٩٨٤بعنوان الديمقراطية وأنماط التنشئة الاجتماعية فى المجتمع ، وفيها عرضت الباحثة للديمقراطية كمفهوم ونظام وقيم سلوكية ، كما عرضت لابعاد التنشئة الاجتماعية واسترشدت الباحثة بدراسة ميدانية لمدى تقبل الطفل لدور الأم فى التنشئة الاجتماعية وعلاقته بتوافقه النفسى .ثم عرضت الباحثة لخطة تعليمية ديمقراطية .(الدمرداش ، ١٩٨٦).

(١٢) دراسة فارعه حسن محمد :

قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم المنعقد عام ١٩٨٤،بعنوان الديمقراطية ومناهج التعليم فى مصر ، وفيها عرضت الباحثة لمدى نجاح رجال التنظيم والتخطيط والتنفيذ فى مناهج التعليم المصرية فى ترجمة مفهوم الديمقراطية الى مبادىء وممارسات واجراءات وفى النهاية أكدت الباحثة على الحاجة للحوار الذى من شأنه تعميق الديمقراطية فكرا وسلوكا لدى المشتغلين بعملية المناهج .(محمد ، ١٩٨٦).

(١٣) دراسة محمد أبو زيد :

قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم المنعقد عام ١٩٨٤،بعنوان الديمقراطية والبحث التربوى بين الانحياز والموضوعية ، وفيها عرض الباحث للعلاقة بين الديمقراطية والبحث التربوى ، وحاول الباحث من خلال الدراسة النظرية المقدمة عرض أهداف البحث التربوى وحصيلته فى مصر. (أبو زيد : ١٩٨٦).

(١٤) دراسات تتناول الديمقراطية بصفة عامـــــة :

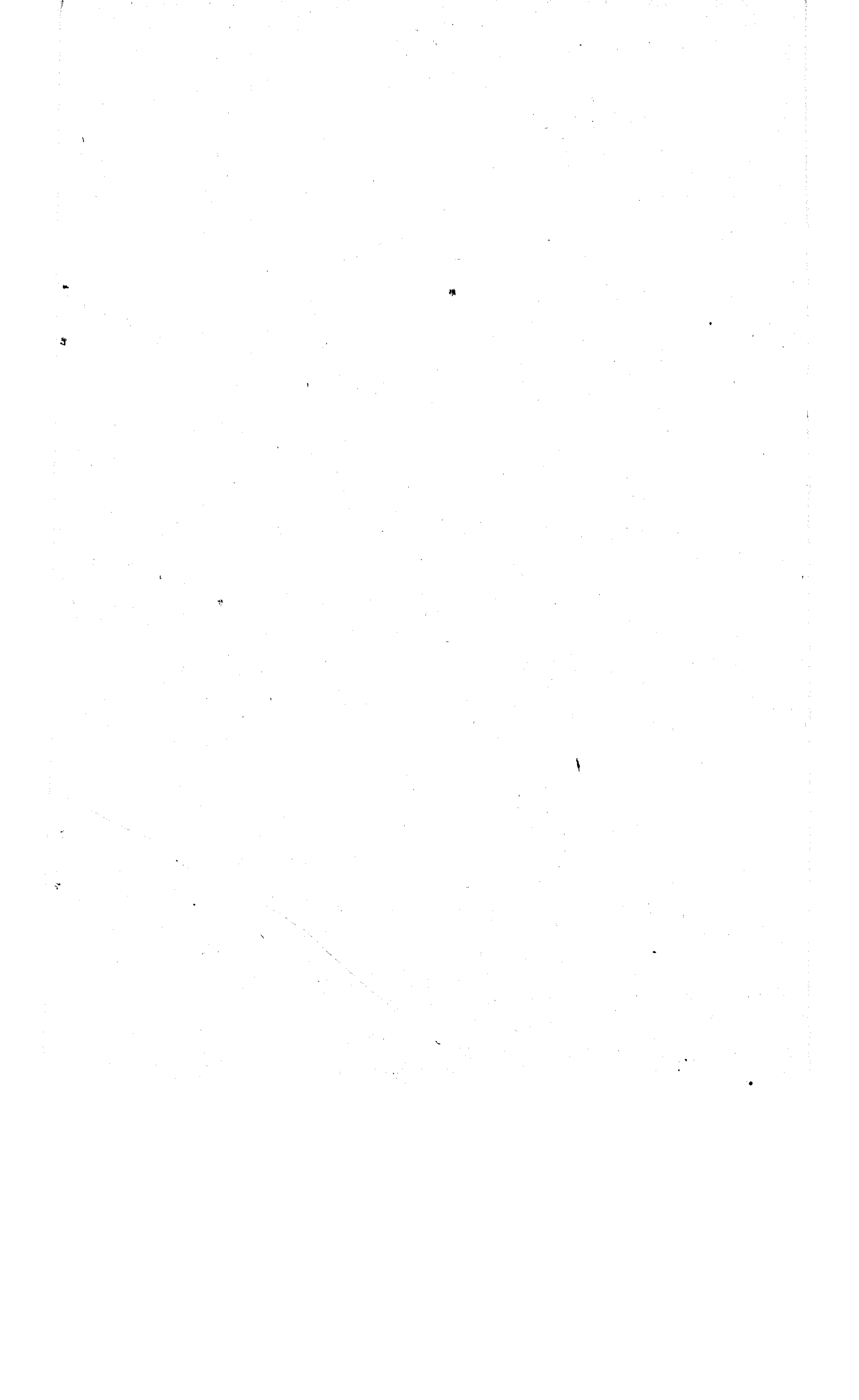
تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الديمقراطية وعلاقتها بالمشاركة ومـــن هذه الدراسات الملف الخاص بديمقراطية التعليم العالي الذي نشر فـــي مستقبل التربية في العدد الاول عام ١٩٧٩ وهي مجموعة دراسات تتناول كيفية تحقيق ديمقراطية التعليم العالي في عدد من الدول الاجنبيـــــة (اليونسكو:١٩٧٩) ومن هذه الدراسات المتعلقة بالديمقراطية دراســـة أحمد كمال أبو المجد التي نشرت بمجلة العربي الكويتية عام ١٩٨٤بعنوان الديمقراطية نظرة جديدة (أبو المجد : ١٩٨٤) .

وهناك دراسة عباس العقاد والتي تناولت الديمقراطية في الاسلام وفيهـــا عرض العقاد لمفهوم الديمقراطية بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الاسلام . (العقاد : ١٩٨١) . ، كما عرض ابراهيم نافع لدراســـة عن رياح الديمقراطية ، وفيها يعرض عن الديمقراطية السياسية في مصـــر والخريطة السياسية المصرية والتغيير الذي يحدث في الحياة بمصر.(نافع : ١٩٨٤) ، كما نشر دراسة لانطوني داونز بعنوان تطور الديمقراطية ترجمة عبد الكريم ناصف فيها عرض الباحث لتطور مشاركة المواطن . وغيرذلـــك من جوانب الديمقراطية (داونز : ١٩٨٨) ، كما نظمت ندوة برابطةالتربيـة الحديثة عرض فيها احمد فتحي سرور وزير التعليم لمشكلات ديمقراطيـــــة التعليم في مصر (سرور : ١٩٨٧) ، كما عرضت مجلة المستقبل العربـــي لندوة بعنوان الديمقراطية وحقوق الانسان العربي ، اشترك فيها العديـــــد من رجال الفكر (مستقبل العربي : ١٩٨٣) .

خلاصة القول أن الدراسات التي تناولت الديمقراطية بصفة عامة قدلاتحصى

فى دراسة ليس هدفها الاول هوحصر هذه الدراسات وان كان من ضروراتها أن تسترشد ببعض هذه الدراسات ولقد تم التركيز على الدراسات الــــتى تناولت الديمقراطية والتربية وذلك رغم عدم عرض كل هذه الدراسات،وفـــى كل هذه الدراسات كانت النتيجة الطبيعية المطالبة بتطبيق الديمقراطيـــــة كهدف عام للجميع وتعددت الوسائل تبعا لذلك فمن مطالب بضرورة مراعاتها منذ التنشئة الاجتماعية بالاسرة ، ومن مطالب بضرورة أن تتفق سبـــــل الاعداد داخل المدارس مع متطلبات الديمقراطية ، الى الاخر الذيـــرى أنه من الضرورى أن يتغير المجتمع أولا قبل تطبيق الديمقراطية بالمدارس الى غير ذلك من النتائج التى وردت ضمن الدراسات التى عرضـــــت من قبل .

بعض التوصيات والمقترحات



بعض التوصيات والمقترحات
لتنمية المشاركة الطلابية بالجامعة

ينبغى تدعيم مشاركة الطلاب فى صنع القرارت المتعلقة بحاضرهم ومستقبلهم من خلال التوصيات التالية

(١) أن تحرص الكلية على سماع رأى الطلاب قبل اتخاذ القرارات التى يمكن أن تتعلق بهم .

(٢) أن تتيح الكلية للطالب الفرصة لتغيير تخصصه دون عقبات

(٣) أن تتيح الكلية الفرصة لارشاد الطلاب الجدد الى أفضل سبل الاعداد داخل الكلية .

(٤) أن تسمح الكلية للطالب بالمشاركة فى وضع جدول الامتحان .

(٥) أن تستخدمُ الكلية أسلوب التفكير العلمى فى معالجة المشكلات المتعلقةبالطلاب

(٦) أن تتيح الكلية للطالب الفرصة لمعرفة درجاته والاطلاع على كراسات اجاباته بعد تصحيحها .

(٧) أن تقوم الكلية بتشجيع طلابها على المشاركة فيما يتصل بطرق اعدادهم .

(٨) أن تتيح الكلية الفرصة أمام الطالب لاختيار التخصص الذى يرغب فى الالتحاق به دون عقبات .

(٩) أن تتيح الكلية الفرصة للطلاب لاقامة علاقات أكثر ايجابية بينهم وبين اساتذتهم .

(١٠) أن تقوم الكلية بأخذ رأى الطلاب عند وضع الجدول الدراسى .

(١١) أن تسمح الكلية للطالب الذى يرغب فى ايقاف دراسته بدون عوائق .

(١٢) أن تسمح الكلية للطالب بالمشاركة فى تحديد مواعيد الدراسة بها .

واذا كانت النتائج السابقة هى نتائج الدراسة الميدانية ، فمن الملاحـــــظ أنه توجد نتائج أخرى خاصة بالدراسة النظرية وهى تتيح الفرصة لمعرفة نظـــم الدراسة الجامعية الاخرى التى تسمح بتحقيق النتائج السابقة ، ولذلك فالدراسة النظرية تلقى الضوء على نظام الساعات الدراسية المعتمدة الذى يعطى الفرصة للطالب ليكون محور العملية التعليمية وفى نفس الوقت يشارك فى انجاز العمليـــة التربوية المتعلقة به فى الكلية وفق ما سبق توضيحه فى الاطار النظرى ولذلـــك فمن الضرورى التوصية بما يلى :

أولا ــ تغيير نظام الدراسة المتبع فى اعداد المعلم والانتقال من نظام السنة الكاملة الى نظام الساعات المعتمدة ، فوفق هذا النظام يقوم الطالب باختيـــار التخصص الذى يريده وقد يقوم بتأجيل الاختيار الى فترة زمنية بعد الدراســـة والانتظام فيها ، كما أنه يتيح الفرصة لتغيير التخصص دون فقد سوات دراسية أو ساعات ثم دراستها قبل ذلك وبعد ذلك يستطيع الطالب أن يختار من المواد والساعات الدراسية المعروضة ما يناسبه وفى نفس الوقت يختار الوقت المناسب حيث يحتوى الجدول الدراسى على اسم المادة وأستاذها وموعدتدريسها وموعدامتحانها وحين يختار الطالب المادة الدراسية فهو يختار أيضا الاستاذ والوقت المناســب للدراسة وموعد الامتحان . وهذا النظام يتيح الفرصة للطالب لكى يشارك مشاركة ايجابية فى معظم ما يتعلق بجوانب اعداده ، فحين يتحقق ما سبق أن طالـــب به الطالب فى الدراسة الميدانية فان ذلك سيكون مناسبا لتطوير العمل والاداء بالتعليم الجامعى . وتتفق هذه التوصية مع ما طالبت به توصيات المجالـــس القومية المتخصصـــة . (المجالس القومية المتخصصة ،١٩٨٠: ١٣٥-١٣٦). من ضرورة انتقال الجامعات المصرية من نظام العام الدراسى الكامل الى نظـام

الساعات الدراسية المعتمدة ، كما أكد مجلس الشورى على الحاجة الى تطبيق هذه التوصية أيضا . (مجلس الشورى ، ١٩٨١ : ٧٤).

ثانيا ـ التوصية بالتوسع فى اتاحة الفرصة لطلاب التعليم الثانوى لممارسة حق الاختيار فى بعض المواد الدراسية أو فى اختيار الشعب ويفضل الانتقال الى تطبيق نظام الساعات المعتمدة بالمرحلة الثانوية ، والتوسع فى نظام الاختيار يتيح الفرصة للطالب للمشاركة الايجابية ، كما أن تدريبه على هذه المشاركة يتيح له الفرصة للنمو المتكامل ، وتتفق هذه التوصية أيضا مع ما أوصت به دراسات مجلس الشورى من ضرورة العدول عن نظام التشعيب الضيق ، على أن يستبدل به نظام يكفل حرية الاختيار بين مواد الدراسة طبقا للاستعداد والقدرات والميول ، (مجلس الشورى ، ١٩٨٥ : ٦٤ ـ ٦٥) ، والتى أوصت أيضا بضرورة تطوير أساليب التدريس بحيث تتيح للطالب فرص التعليم الذاتى ، والبحث والرجوع الى المراجع ، وحل المشكلات ، ليصبح قادرا على التفكير العلمى والنقد البناء والمشاركة الايجابية ، وليصبح بعد ذلك مؤهلا للقيام بدور أكبر ومشاركة أكثر عمقا فى الحياة الجامعية بعد التحاقه بالجامعة .

ثالثا ـ التوصية بممارسة الحياة السياسية كاملة داخل المدارس الثانوية والتعليم الجامعى ، واتاحة الفرصة للشباب لمعرفة المكونات الاساسية المختلفة للنظم السياسية ولتشجيعهم على المشاركة ، وتدريبهم على الممارسة السياسية داخل المدارس والجامعات من خلال برامج تعليمية مختلفة مثل برامج برلمانات الشباب وغيرها ، مثل هذه الممارسات الديمقراطية تتيح الفرصة لمزيد من المشاركة الايجابية .

المراجـــع

(١) ابراهيم عصمت مطاوع : أصول التربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩.

(٢) ابراهيم عصمت مطاوع ، شفيق رضا : دراسات تربوية في بناء الديمقراطية الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٠.

(٣) ابراهيم نافـــع : وباء الديمقراطية ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨٤.

(٤) احســان الدمرداش : الديمقراطية وأنماط التنشئة الاجتماعية ، دراســة مقدمة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم المنعقد عام ١٩٨٤.

(٥) أحمد كمال أبو المجد : الديمقراطية نظرة جديدة ، مجلة العربي ، وزارة الاعلام بدولة الكويت ، مايـــو ١٩٨٤.

(٦) أحمـــد رشيـــد : الادارة المحلية المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقيـــة ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ثانية ، ١٩٨١.

(٧) أحمد فتحي سرور : مشكلات ديمقراطية التعليم في مصر، مجلة دراسات تربوية ، رابطة التربية الحديثة ، المجلد الثانـــي ، الجزء السابع ، يونية ١٩٨٧.

(٨) اريك فـــروم : الخوف من الحرية ، عرض وتحليل فؤاد كامل، مجلـــة الفيصل ، العدد ٥٧ ، يناير ١٩٨٢.

(٩) المجالس القومية المتخصصة : هياكل وأنماط التعليم الجامعي، المركز العربـــي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٠.

(١٠) اليونسكـــــو : مستقبل التربية ، مركز مطبوعات اليونسكو، العـــدد الأول ، ١٩٧٩

(١١) اميل فهمـــي : التعليم في مصر ، الانجلو المصرية ، القاهـــرة ، ١٩٧٥.

(١٢) انطونى داونـــز : تطور الديمقراطية ، ترجمة عبد الكريم ناصف،مجلة الثقافة العالمية ، المجلس الوطنى للثقافة والفنـون والعلوم بالكويت ، العدد ٤٠، السنة السابعـة مايو ١٩٨٨.

(١٣)باولـو فرايـــرى : تعليم المقهورين ، ترجمة يوسف نور عوض ،دارالقلم ، بيروت ، ١٩٨٠.

(١٤)بشـــير صقــر : الديمقراطية ومحو الأمية فى مصر ، دراسة مقدمة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم المنعقدعـــام١٩٨٤.

(١٥) براد فورد بينيه وآخرين: المشاركة لتحقيق الديمقراطيـــة، ترجمـة محمدعماد الدين اسماعيل ، دار القلم ، القاهـرة ، ١٩٦٣.

(١٦)تومـاس ليكونـا : أربعة أساليب لتدعيم نمو الشخصية عند الأطفـال ، ترجمة أحمد شفيق الخطيب ، الثقافة العالميـة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون و الآداب ،الكويت ، العدد٤٦ ، السنة الثامنة ، مايو ١٩٨٩.

(١٧)جوزيف كوفمـــان : التعليم فى الولايات المتحدة ، ترجمة وديع سعيـد ، مكتبة غريب بالفجالة ، القاهرة ١٩٦٦.

(١٨) جـــون ديـــوى : الطبيعة البشرية والسلوك الانسانى، ترجمـة محمد لبيب النجيحى ، مؤسسة الخانجى ، القاهـرة ١٩٦٣.

(١٩)جـــون ديـــوى : الديمقراطية والتربية ، ترجمة متى عقراوى ،زكريـا ميخائيل ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشـر ، القاهرة ، ١٩٤٦.

(٢٠) حسيب الشاروني : بين برجسون وسارتر " أزمة الحرية" ، دارالمعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣.

(٢١) حسن حسين البلادوى : تحرير الانسان فى الفكر التربوى ، مؤتمر رابطة التربية الحديثة ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام المنعقد فى ٢ - ٥ ابريل ١٩٨٤، دارالفكر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٨٦.

(٢٢) خيرى حماد : أضواء وآراء فى القومية والحرية والاشتراكية،الدار القومية للطباعة ، القاهرة ، ١٩٦٤.

(٢٣) داشبورن ، كارلستون : التربية القومية ، ترجمة محمد الصاوى عفيفى وآخرون مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٦.

(٢٤) روبرت ماك كيج : العنصر البشرى فى الاصلاح التعليمى ، ترجمة عبد السلام همام، مستقبل التربية ، العدد الاول، ١٩٨١

(٢٥) زكريا ابراهيم : مشكلة الحرية ، مكتبة مصر ، القاهرة ،ط الثالثة ، ١٩٧٢.

(٢٦)سعيد اسماعيل على : ديمقراطية التربية الاسلامية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٤.

(٢٧)سعيد اسماعيل على : هموم التعليم المصرى ، القاهرة ، ١٩٨٩.

(٢٨) شبل بدران : الأمية وفاعلية النظام السياسى، دراسة مقدمة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم المنعقد عام١٩٨٤

(٢٩) شفيق بلبع : نظام الساعات المعتمدة ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد١٣، ١٩٧٨.

(٣٠) صلاح منسى : المشاركة السياسية للفلاحين، دار الموقف العربى ، القاهرة ، ١٩٨٤.

(٣١) عباس محمود العقاد : الديمقراطية فى الاسلام ، دار المعارف، القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٩٨١.

(٣٢) عبد الفتاح ابراهيم تركى : تكافؤ الفرص التعليمية ، دراسة قدمت لمؤتمر الديمقراطية والتعليم المنعقد عام ١٩٨٤.

(٣٣) عبد الفتاح حسنين العدوى: الديمقراطية وفكرة الدولة ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٦٤.

(٣٤) عبد القادر حطاب : تدريب العاملين فى أجهزة القبول والتسجيل بالجامعات العربية ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد ١٥ ، ١٩٧٩.

(٣٥) عبد المجيد عبد التواب شيحه: العلاقة بين السلطة والروح المعنوية فى ظل سياسة الانضباط بجامعة المنوفية ، دراسة قدمت لمؤتمر الديمقراطية والتعليم فى عام ١٩٨٤.

(٣٦) عبد الله عبد الدائم : التربية القومية ، دار الاداب ، بيروت، ١٩٦٠

(٣٧) عصام الدين هلال : نحو مفهوم شامل لتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر ، دراسة قدمت لمؤتمر الديمقراطية والتعليم عام ١٩٨٤

(٣٨) على محمد شمس : النظم الدراسية بجامعة فاريونس ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد ١٦ ، ١٩٧٩.

(٣٩) فارعه حسن محسن : الديمقراطية ومناهج التعليم فى مصر، دراسة قدمت لمؤتمر الديمقراطية والتعليم فى عام ١٩٨٤.

(٤٠) قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقا لآخر التعديلات ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٨٧.

(٤١) س تونيرمان بيرنهايم : مشكلة ديمقراطية التعليم العالى فى أمريكا اللاتينية ترجمة عبد اللطيف شلش ، مستقبل التربية ، العدد الاول ، ١٩٧٩.

(٤٢) كمال نجيب : الديمقراطية والمنهج ، دراسة قدمت لمؤتمر الديمقراطية والتعليم المنعقد عام ١٩٨٤.

(٤٣) محمد حمدى النشار : الادارة الجامعية ، دراسة مقدمة للمؤتمر الثالث لاتحاد الجامعات العربية ، بغداد ، ١٩٨٧.

(٤٤) محمد عبد الله العربى : ديمقراطية القومية العربية ، مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ، ١٩٦٤.

(٤٥) محمدلبيب النجيحى : فلسفة التربية ، الانجلو المصرية ، القاهرة،طبعة ث ، ١٩٦٧.

(٤٦) محمد محمد سكران : الابعاد التربوية للحركة الطلابية فى الستينات،مجلة دراسات تربوية ، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة، المجلد الثانى ، الجزء السابع ، يونيو١٩٨٧.

(٤٧)محمد منير مرسى : التعليم العام في البلاد العربية، عالم الكتب ، القاهرة ، ط. ثانية ، ١٩٧٤.

(٤٨) محمود أبو زيد : الديمقراطية والبحث التربوى بين الانحيازوالموضوعية ، دراسة مقدمه لمؤتمر الديمقراطية والتعليم عام١٩٨٤

(٤٩) مركز دراسات الوحدة العربية : مجلة المستقبل العربى ، العدد٤٧ يناير ١٩٨٣.

(٥٠) ناديه حسن سالم : موقف الاحزاب من قضايا التعليم فى مصر، دراسة مقدمة لمؤتمر الديمقراطية والتعليم عام ١٩٨٤.

(٥١)نازلى صالح : الديمقراطية والتربية ، الانجلو المصرية ، القاهرة، ١٩٧٩.

(٥٢) نيكسانيقولاصولجان : الاحتياجات التعليمية وفلسفة ديمقراطية التعليم العالي في يوغوسلافيا ، ترجمة حمدى النحاس،مستقبل التربية ، العدد الأول ، ١٩٧٩.

(٥٣)هواردويلسون ،فلورنسويلسون التعليم العالي في أمريكا ، ترجمة عبدالفتاح المنياوى ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٣.

(٥٤) و.أ.ليسترسميث : التعليم بحث تمهيدي، ترجمة رمزى مفتاح ، دارالقلم العربي ، القاهرة ، ١٩٦٦.

(٥٥) يوسف ميخائيل أسعد : التربية لمجتمع متحرر ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٩.

المراجع الأجنبية :

1- Armstrong, D.G. Henson .K.T., Savage T.V., Education An Introduction , Macmillan Publishing Co ., Inc., New -York, Collier Macmillan Publishers ,London,1981.

2- Cantor L .M, Roberts I .F., Further Education today Acritical review, Routledge& Kegan Paul , London , 1983.

3- Degen hardet M.A.B, Education and the Value of Knowledge, George Allen & Unwin, London . 1982.

4- Living stone D.W., Class Idiologies & Educational Futures, International Publications Service , The Falmer Press,New-York, 1983

5- Reynolds M., Participation in work and Education , In Beck J., and Cox-Ch., Advancees in Management Education Sohu Wiley & Sons, New -York ,1980.

6- State of Alabama, Department of Education, Minimum curriculum Requirements for Preparation of Middle School Teachers, Alabama.

الفصـــــل الرابـــــع

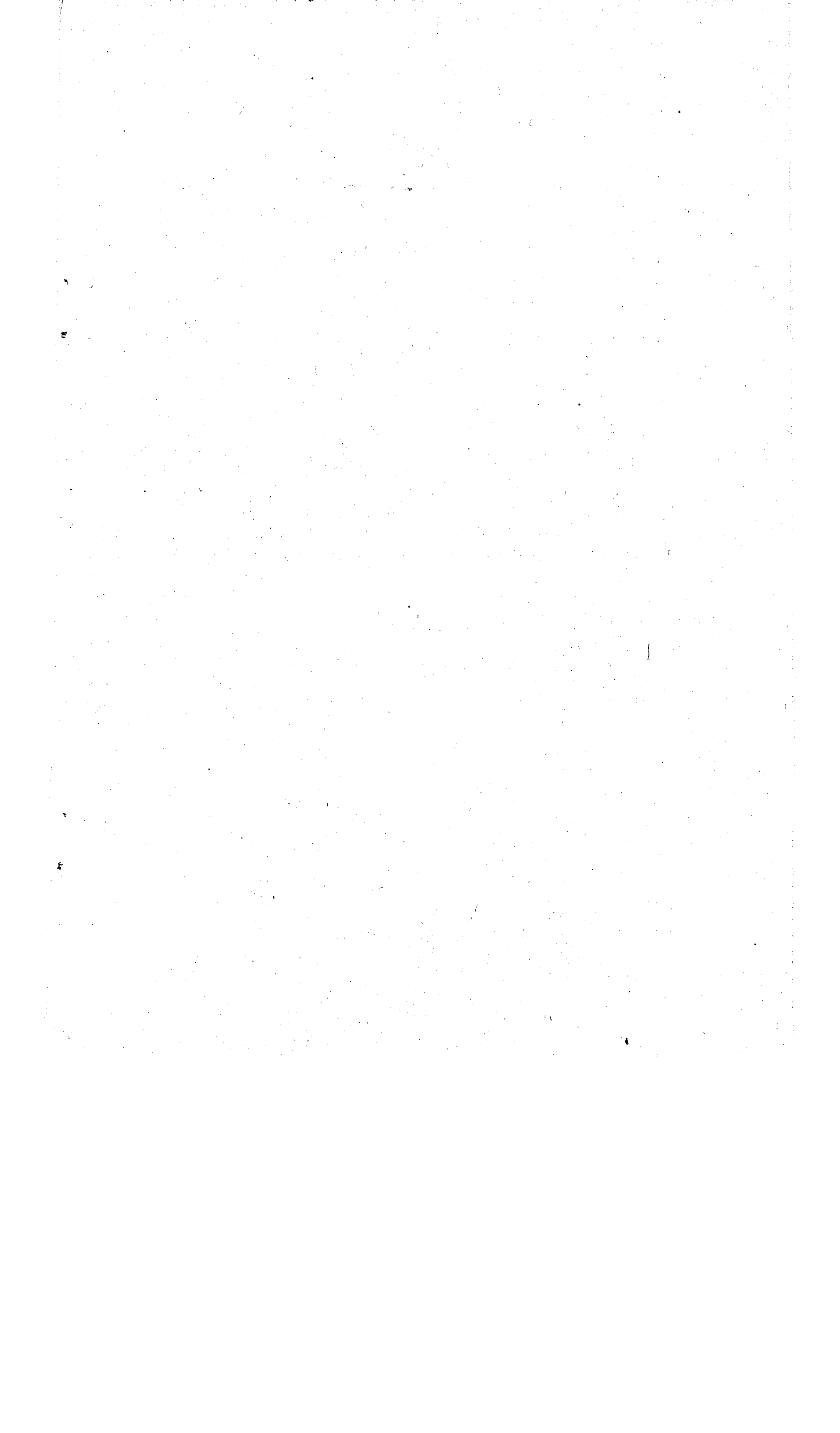
بعض مشكلات الشباب الجامعى المصـــــــــرى

* هذا الفصل يمد القارىء بمعلومات عن :

- المشكلات التى تواجه شباب كليات التربيــــــــة.
- أكثر هذه المشكلات حدة وانتشـــــارا.
- مدى اختلاف المشكلات باختلاف البيئـــــــة.

مرحلة الشباب عبر العصور

المجتمع الطلابي و كيفية مواجهة مشكلاته



مقـــــدمة :

الشباب هم روح الحاضر وامل المستقبل ، وهم عدة الأمة وعتادها وهم ثروة الأمة التى تفوق ثرواتها كلها ومواردها الأخرى ، وعليهم تعقد الآمال ، ولذا تعمل الأمم جاهدة على توفير أفضل السبل لنموهم وتقدمهم ، وتعد الأمة متأخرة اذا لم يسجل شبابها تقدما على آبائهم وأسلافهم (٥ : ٧) • ولا ينكر دور الشباب المصرى فى تحقيق التنمية والتقدم والانتصار ، كما تشير شواهد التاريخ الى انهم كانوا طلائع الثورة ضد الاستعمار ، ويعتبر الاهتمام بالشباب المصرى ضرورة تفرضها مصلحة الشباب ومصلحة الوطن ، فمصر فى حاجة الى شباب منتج يتمتع بمهارات عالية ، ويؤمن بقيم المجتمع ، ويتصرف وفقا لتقاليده وعاداته ، ولذا فالشباب فى حاجة الى اعـداد متكامل للجوانب الجسمية والعقلية والوجدانية والسلوكية •

والشباب المصرى يمر بفترة حرجة تتســم بالقلق الذى يسيطر على حياتهم ، والغضب الذى يدفعهم الى أنواع من السلوك تعد تحديا للمجتمع ، ولا تتفق مع قيمه وعاداته (٢٦ : ٨٧) •

وقد حاول العلماء دراسة أزمة الشباب وتقصى جذورها ، والتنبؤ بآثارها المستقبلة ، وقد لوحظ أن الشباب يعبر بالرفض فى بعض الأحيان والعنف فى كثير من الأحيان ، وكلاهما شكل من اشكال التمرد على الواقع ، وقد حاول العلماء والباحثون ارجاع ظاهرتى الرفض والعنف الى العوامل البيئية المحيطة ، ودراسة علاقتها بالقلق والهروب والاحســاس بالاغتراب (١٤ : ٥) •

ويتعرض الشباب الى كثير من الافكار والآراء المتصارعة ، وتســعى قيادات العمل السياسى والحزبى الى اجتذاب الشباب تامينا للمستقبل ورغبة فى التقليل من مخاطر معارضة الشباب •

ولم تلق مظاهر الرفض والارهاب والعنف والانحراف الفكرى واللامبالاه والسلبية والتطرف فى بعض شرائح الشباب الاهتمام الكافى ، حيث تشمل الجوانب الدينية والفكرية والسياسية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية ،

ويحاول الفصل الحالى دراسة النقاط التاليـــــة :-

١ ـ ما المشكلات التى تواجه شباب كليات التربية ؟

٢ ـ اى نوع من هذه المشكلات اكثر حدة وانتشارا ؟

٣ ـ الى اى مدى تختلف هذه المشكلات باختلاف البيئة ؟

٤ ـ ما راى الشباب فى هذه المشكلات ؟ وما مقترحاتهم لعلاجها ؟

٥ ـ ما العلاقة بين المشكلات المتعددة التى تواجه الشباب الجامعى ؟

٦ ـ ما العلاقة بين هذه المشكلات والتحصيل الدراسى ؟

٧ ـ هل يؤدى برنامج اعداد المعلم فى كليات التربية الى التغلب على بعض هذه المشكلات ؟

بعض الدراسات والبحوث السابقة

بعض الدراسات والبحوث السابقة :

اقلقت حركات الشباب المفكرين واثارت كثيرا من الجـدل والمناقشة والحوار والبحوث ، وامتدت هذه الحركات على اتساع قارات العالم ، وبرغم كثرة البحوث والكتب التى حفلت بالبيانات والاحصاءات والتحليلات التى تفسر هذه الظاهرة وتكشف جذورها وبرغم ذلك استمرت هذه الحركات وتزايدت احيانا ، وكان لزاما على الباحث الذى يدرس مشكلات الشباب الجامعى أن يتابع حركات الشباب ومشكلاته من خلال البحوث والدراسات السابقة كمنطلق للاطار الفكرى للبحث التى يمكن ايجازها فى البحوث التاليـة :

١ ـ دراسات ثونفرس وبيرس سنة ١٩٧٠ :

نشات هذه الدراسات عقب مظاهرات الشـباب بفرنسا عام ١٩٦٨ ، وقامت بتحليل المشتركين فى هذه المظاهرات ووضح من خلال هذه الدراسات أن الجيل الأصغر يتخذ من خلال أى شكل من اشكال التمرد الموجه ضد النظام الاجتماعى القائم ، وأن ٢٠٪ من الشعب الفرنسى تحت سن الثلاثين ٣٠٪ من الرجال تحت سن الثلاثين اشتركوا فى المظاهرات حدث هذا فى الوقت الذى كان فيه اشتراك النساء من تعدت سنهم الخمسين اشتراكا قليلا أو منخفضا (٢٠ : ٢٠) .

٢ ـ دراسات كونفرس وآخرون ١٩٦٩ :

افادت هذه الدراسات أنه يوجد فى الولايات المتحدة صراع داخل الجيل الواحد ولاحظ الباحث أن انخراط الطلاب الجامعيين فى الجناح اليسـارى المعارض يقابله انتماء الشباب الى الجناح اليمينى وخصوصا الشباب غير الجامعى (٢٠ : ٢١) .

٣ ـ دراسة كاسى ١٩٧١ :

درس كاسى الأفكار السياسية والسلوك فى جمهورية المانيا الفيدرالية وأوضحت الدراسة وجود فروق عميقة واضحة بين الشباب من الطلاب وبين الشباب من غير الطلبة ، وأوضح تحليل مظاهرات سنة ١٩٦٨ السياسية أن اكثر من نصف الطلاب على الأقل شاركوا فيها فى حين كانت النسبة المقابلة للمشتركين فيها من الشباب غير الطلاب تصل الى ٥٪ فقط (٢٠ : ٢١) ٠

٤ ـ دراسة ليبست ١٩٦٥ :

حاول ليبست التاكيد على أن الرجال الصغار يميلون نحو الأخلاق المرنة الملتوية فى حين أن البالغين الناضجين يتميزون باخلاق المسئولية ومن ثمة أخذ « ليبست » هذا تفسيرا للاضطرابات الطلابية (٢٠ : ٢٢) ٠

٥ ـ الدراسات التى أجريت على طلاب جامعة ويسكنسون فى ماديون سنة ١٩٦٥ :

اعتقاد نسبة ٥٤٪ من الطلاب أظهرت بوجود آراء سلبية من السكان تجاه الطلاب فى حين أن ٢٢٪ فقط من هذه العينة أجابوا بوجود اعتقاد لديهم بان للسكان آراء ايجابية فى الطلاب وتشير هذه الدراسة الى أن الأغلبية من الطلاب لا تقى الواقع وذلك لأن دراسة سجية أجريت فى وقت الدراسة السابقة على سكان ويسكنسون اتضح من نتائجها أن معظم سكان هذه المنطقة من البالغين بنسبة ٥٩٪ لهم آراء ايجابية فى الطلاب وأن الأقلية منهم ١٨٪ هم الذين كانت لهم آراء سلبية (٢٠ : ٢٧) ٠

٦ ـ دراسة فريدنبرج سنة ١٩٧٠ :

وهى دراسة قدمت للمؤتمر الدولى لعلم الاجتماع الذى عقد فى سبتمبر سنة ١٩٧٠ وقامت على أساس بحث تم فى ١٩٦٨ وتمت هذه الدراسة على

طلبة المدارس العليا واوضحت بعض نتائجها الى اعتقاد كل مجتمع صناعى رئيسى بوجود مشكلة شبابية خطيرة ، وافادت الدراسة بأن الاندماج الهيكلى والأيديولوجى للشباب فى النظام الاجتماعى الراسخ فى المجتمعات الصناعية الغربية فى تدهور مستمر • (٣ : ٦١٠٤٦) •

٧ ــ دراسة والاس ١٩٧٠ :

أجريت هذه الدراسة على شباب أوغندا بعد اجراء مسح لشباب أوغندا فى يناير سنة ١٩٧٠ وافادت الدراسة فى زيادة فهم الشباب فى المناطق النامية وتوضيح الأدوار التى يؤديها الشباب ومدى كفاءاتهم •

وافادت البحث فى تفهم أفضل لوضع الشباب فى أفريقيا الاستوائية • (٢ : ٦٢ ــ ٧٥) •

٨ ــ دراسة جون نلافاجان ١٩٦٠ :

بدأت هذه الدراسة سنة ١٩٦٠ وهى عبارة عن دراسة طولية تتبعية لحصر قدرات واستعدادات الشباب فى المدارس الثانوية الأمريكية وهناك أمل فى أن يسهم المشروع فى الارتفاع بمستوى عملية تحديد وتنمية واستغلال المواهب الكامنة فى شباب الأمة • (١٠ : ٢٦١ ــ ٢٦٢) •

٩ ــ دراسة كولمان ١٩٦٣ :

قام كولمان ببحث مسحى استمر سنتين درس خلاله عينة طلابية قوامها ٦٠٠٠٠٠ تلميذ و ٦٠٠٠٠ معلم فى ٤٠٠٠ اربعة الاف مدرسة فى ٥٠ ولاية • وكانت اهم نتائج هذه الدراسة توضح أن ابناء الأقليات يتخلفون فى المدارس عن البيض ويظلون فى تخلفهم حتى نهاية المرحلة الثانوية ، وان ما تزود به

المدارس من معلمين وكتب وامكانات أثره فى التحصيل ، وأن أهم العوامل ذات الدلالة هو الاتجاه النفسى للتلاميذ نحو أنفسهم . (١٠ : ٢٦٢ ـ ٢٦٤) .

١٠ ـ عرض توفيق الحكيم (١٩٨٣) :

فى كتابه ثورة الشباب قضية القرن الحادى والعشرين نموذجا لثورة الشباب فى الولايات المتحدة ، ورغبة الشـباب فى تغيير واقع مجتمع لا يرضون عنه ، ثورة على مسلمات المجتمع وقيمه لا يرضون عنها ، شباب يرى أنهم طلائع ثورة حقيقية وأنهم وقودها ويعتبرون بعض مظاهر التمرد والرفض وحركات الهيبز وغيرها ارهاصات ثورة حقيقية تقود الشباب الى مجتمع جديد مع القرن الحادى والعشرين .

١١ ـ بحث عباس المحجوب (١٩٨٥) مشكلات الشباب والحلول المطروحة والحل الاسلامى :

نشر فى ربيع الأول ١٤٠٦ هـ . عرض فيه الباحث لمشكلات الشباب بصفة عامة مقترحا فى النهاية الحل الاسلامى فى اعداد الشباب سواء كان الاعداد العلمى والعقلى أو الاعداد الروحى أو الاعداد الجسمى أو الاعداد الخلقى أو الاعداد المهنى أو السياسى . (١١ : ١٧٣) .

١٢ ـ دراسة عزت حجازى ١٩٨٥ :

تتناول هذه الدراسة الشباب العربى ومشكلاته ، وأفادت الدراسة بأن أزمة الشباب أو مشكلته الرئيسية فى مجرد عدم كفاية الأجهزة المسئولة عنه فى توفير ظروف ملائمة لاشباع حاجاته وتربيته تربية سليمة يكون بها قادرا على حمل مسئولياته الاجتماعية وانما هى ترجع الى طبيعة بنية المجتمعات العربية من تخلف نظام الانتاج والعلاقات الاجتماعية الى قصـــور أسلوب العمل العام فيها (١٧ : ٢٦٩) .

١٣ - دراسة نعمات فؤاد (١٩٨٦) :

تناولت هذه الدراسة أزمة الشباب ، وأفادت أن الشباب المصرى يتشابه مع شباب العالم فى رفض القهر من الدولة ، على أن الشباب المصرى معاناته مضاعفة من الوصاية عليه ، وأفادت أن أزمة الشباب أزمة متعددة الأسباب متعددة الأطراف متعددة الجوانب متشابكة مع مشاكل أخرى متعددة (٢٩ : ٧ - ٩) .

ابعا : مفهوم الشباب :

تعبر كلمة الشباب عن طور من أطوار نمو الفرد ، كما تطلق على شريحة من المجتمع فى فترة معينة من فترات العمر .

وتحمل كلمة « شباب » فى معناها اللغوى والاجتماعى نبرة من التحدى الدينى والسياسى فى بعض الأحيان ، كما تستعمل بمعنى واسع لتوحى برغبة ومقدرة على التجديد ، وبهذا المعنى يعبر مفهوم الشباب عن يقظة فكرية متطلعة الى المستقبل (٢١ : ٢١) .

وتحديد الخطوط الفاصلة لمرحلة الشباب من الصعوبة بمكان ، فبعض البحوث تأخذ بداية النضج الجنسى حدا أدنى لمرحلة الشباب الا أن ذلك يواجه باعتراضات عديدة منها أن سن الشباب يرتبط بعوامل اجتماعية

واقتصادية وبيئية مختلفة ، فالفتاة تنضج قبل الفتى ، كما ينضج شباب الريف فى سن مبكرة بعض الشىء ، هذا بالاضافة الى ان كثيرا منهم لا يواصلون تعليمهم ، ويتجهون الى الزراعة والحرف والأعمال الأخرى التى تسمح لهم بالزواج فى سن مبكرة ، ويمثل هؤلاء جزءا كبيرا من جيل الشباب ٠

ويحدد البعض مرحلة الشباب باعتبارها مرحلة النمو البيولوجى تكتمل فيها بنية الانسان الجسمية والنفسية ، وتبدأ بتخطى مرحلة البلوغ واكتمال النضج الجنسى ، ويحدث ذلك عند الخامسة عشرة أو قبلها بقليل ، وتغطى مرحلة الشباب مدة عشر سنوات تقريبا ٠

وقد حدد مؤتمر وزراء الشباب العربى الأول المنعقد فى القاهرة عام ١٩٦٩ أن مفهوم الشباب يتناول من تتراوح أعمارهم بين ١٥ ـ ٢٥ عاما ٠ (١١ : ٢٢) ٠

اما التعريف الاجتماعى فيقوم على تقسيم دورة الحياة الى مراحل ثلاث الأولى مرحلة النمو العضوى والنفسى فى مرحلة الطفولة ، ثم مرحلة التعليم وصقل المواهب فى مرحلة الشباب ، ثم مرحلة مواجهة الحيـــاة وتحمل مسئولياتها وضغوطها الاجتماعية والاقتصادية ، وهى مرحلة ما بعد الشباب (٢٢ : ٦) ٠

وينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار تداخل مفهوم الشباب ، فقد ينظر اليه على أنه :

١ ـ ظاهرة فى دورة الحياة للفرد ٠

٢ ـ جيل من أجيال المجتمع ٠

٣ ـ وضع غير كامل يحتاج للطفل والتنشئة ٠

٤ ـ مفهوم قيمة مثالى ٠

خصائص مرحلة الشباب :

تعد مرحلة الشباب فترة تحول كبرى فى حياة الانسان ، فهو يتحول من طفولة واعتماد على الغير الى اكتمال النمو الجسمى والعقلى والنفسى والاعتماد على النفس (١١ : ١٩) ٠ وتتميز هذه المرحلة بخصائص جسمية ونفسية واجتماعية وعقلية تختلف عن غيرها من المراحل ، فالتغيرات الجسمية السريعة التى تعترى الشباب تسبب له كثيرا من المشكلات ، كما يؤدى عدم انسجام أجهزة الجسم فى النمو الى مزيد من القلق والخوف والصـــراع النفسى ، كما تبدأ القدرات العقلية فى النمو الســـريع فى بداية المرحلة ، ويستمر نمو الذكاء حتى سن ١٨ ـ ٢٠ ، ومن خصائص هذه المرحلة : محاولة تحقيق الذات ، والتعرف على الجنس الآخر وجمع المعلومات عنه ، والاهتمام بالميول المهنية الهادفة ، والرغبة فى الاستقلال عن الوالدين ، والاعتماد على الذات ، ومحاولة الاســـتقلال العاطفى عن الوالدين ، وتكوين المهارات الضرورية المتعلقة بالمواطنة والواجبات وتكوين السلوك الاجتماعى المناسب ، وتكوين مجموعة من القيم والاتجاهات الخلقية التى يهتدى بها فى سلوكه ومحاولة الاستقلال الاقتصادى ، واختيار مهنة والاستعداد لها ، والاستعداد للزواج وتكوين اسرة (١٠ : ٣٦٠) ، ويؤدى ذلك الى أن يصبح الشباب اكثر حســـاسية وجرأة وحماسا وتعطشا الى المبادرة والنظر الى المســـتقبل والاستقلالية ، كما تزداد لديه مشاعر القلق والتوتر ، فيعبر عن ذلك فى بعض الأحيان بالتهور والعنف والشـــدة والعناء والانحراف الفكرى والثورة ، اذ يرى الواقع مخالفا لما يتصوره ويتمناه فى مخيلته ، كما يتميز فى كثير من الأحيان بالمثالية المنزهة عن المصالح والروابط والعلاقات ، مما يدفعه الى العطاء وبذل النفس والجهد دون انتظار الجزاء (٢٢ : ٦ ـ ٧) ٠

مشاكل الشباب ، تصنيفها وأسبابها :

استقطبت مشاكل الشباب اهتمام الباحثين فى الســـنوات الأخيرة ، وأصبح من العسير أن توجد مؤسسة اجتماعية أو مركز من مراكز السلطة والقيادة لا يهتم بمشاكل الشباب ، وقد حاول العلماء والمتخصصون والباحثون دراسة الصعوبات التى تعترض الشباب فى تكيفه لظروف الحياة الحديثة ،

كما حاولوا دراسة بطالة الشباب وازدياد الجنوح وأزمة المدارس والجامعات والمؤسسات التربوية الأخرى ، وحركات الاحتجاج التى يقوم بها الشباب ، واشتراكهم فى الحوادث الاجتماعية والسياسية ٠

وتكون المواقف والمسائل الحرجة المحيرة جزءا من المشكلات التى تواجه الشباب ، وتتطلب منهم البحث عن حل ، كما يواجه الشباب خلال حياته بالعديد من المشكلات والاضطرابات ، وقد لا يستطيع تحقيق حاجاته وأهدافه ومطامحه بالطرق الملائمة لذلك ، ويعتبر نجاح الشباب فى حل المشكلات التى تواجهه امرا نسبيا ٠

وتختلف المشكلات التى تواجه الشباب من حيث نوعها ودرجة صعوبتها وحدتها وخطورتها ومدى تأثيرها فى مسار حياته ، كما تختلف المشكلات التى تواجه شباب القرى عن تلك التى تواجه شباب الحضر ، وتختلف المشكلات التى تواجه الشباب الجامعى عن تلك التى تواجه الشباب غير المتعلم ، وهناك مشكلات لا تحتاج الى جهد كبير لحلها ، والبعض الآخر معقد ويحتاج الى مساعدة خارجية لكى يتغلب عليها ٠

ويمكن تصنيف مشكلات الشباب بطرق متعددة ، فقد تصنف تبعا لحاجات الشباب الأساسية مثل المشكلات المتعلقة باختلال صحة الجسم ، والمشكلات المتعلقة بالشعور بالأمن ، والمشكلات المتصلة بتقبل الذات وعدم قبول الواقع ، وغير ذلك ٠

كما يمكن تصنيفها تبعا للبيئة ، فنجد المشكلات الأسرية ومشكلات الحياة المدرسية ، ومشكلات علاقة الشباب بالأقران ، ومشكلات العمل ، وغير ذلك ٠

كما تصنف تبعا لجوانب الشخصية ، مثل المشكلات الجسمية ، والمشكلات الانفعالية ، والمشكلات العقلية ، والمشكلات الاجتماعية ٠٠٠

ويختلف الأفراد فى مواجهة المشكلات وطرق علاجها ، ومدى تأثرهم بها ، ويرجع هذا الاختلاف الى عدة عوامل من بينها : ـ

١ ـ العوامل الوراثية :

يختلف كل فرد عن الآخر فى الخصائص والصفات الموروثة ، ويؤدى هذا التباين الى أختلاف فى نوع المشكلات وحدتها ومعدل حدوثها ، كما يؤدى الى تعدد الأساليب المتبعة لعلاج هذه المشكلات ومواجهتها .

٢ ـ العــوامل البيئية :

تتضمن البيئة كل ما يثير سلوك الفرد او الجماعة ويؤثر فيه ، وقد ادخل علماء النفس فى تعريفهم للبيئة المصادر الداخلية للمثيرات ، فى حين اكد علماء الاجتماع على دراسة الظروف او الحوادث الخارجة عن الكائن الحى ، سواء أكانت فيزيقية أم اجتماعية أم ثقافية ، ويتاثر الفرد بالبيئة الجغرافية ، وهى جميع مظاهر البيئة التى لا تكون من خلق الانسان أو نتيجة للنشاط الانسانى ، وتسمى بالبيئة الطبيعية ، كما يتاثر بالبيئة الاجتماعية ، وهى جانب من البيئة الكلية تتالف من اشخاص وجماعات متفاعلة ، وينطوى على التوقعات الاجتماعية ونماذج التنظيم الاجتماعى وجميع المظاهر الأخــرى للمجتمع (٢٥ : ١٦٠) .

ويمكن تقسيم العوامل البيئية الى جانبين هما : ـ

(أ) العوامل البيئية الداخلية :

وتعنى اختلال الشباب فى اتجاهاتهم النفسية ، وشخصياتهم ، وقوة ايمانهم ، وعقيدتهم ، ومدى ثقتهم فى انفسهم ، كما تشمل التاريخ الشخصى

للفرد ، والجوانب الوجدانية داخله مثل العواطف والآمال والمعتقدات والأفكار ، وتتضافر هذه العوامل مع بعضها مكونة لسلوك الانسان وأساليب استجاباته المميزة (٤ : ٦٧) .

(ب) العوامل البيئية الخارجية :

يمتد تأثير البيئة الخارجية ليشمل المجتمع المحيط بالفرد ، سواء فى المدرسة أو فى الأسرة ، أو فى جماعات الأقران ، أو من خلال المجتمع الأوسع فى القرية أو المدينة ، كما يمتد هذا التأثير الى تأثير هذه العوامل على شخصية الفرد فى سنوات حياته الأولى ، وتأثيرها فى الوقت الحاضر ، فكل شاب مر بمرحلة طفولة قد تكون سعيدة ، وقد تكون غير ذلك ، هذا بالاضافة الى تأثير جماعة الأقران ، واختلاف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ونتيجة لهذا التباين تختلف حدة المشكلات التى يواجهها الشباب ونوعها ، ولقد أدت الثورات التى حدثت فى مصر فى السنوات الأخيرة ، وارتفاع مستوى الطموح لدى الشباب ، وايمانهم بضرورة وجود دور سياسى لهم متميز عن أدوار سائر القوى الأخرى فى المجتمع ، أدت الى ظهور التناقضات السياسية والاجتماعية بين الشـباب ، وكان لتعدد الجهات التى حاولت استقطاب الشباب كقوى سياسية يمكن استخدامها لاحداث التوازن السياسى فى المجتمع أثره الكبير فى أحداث تضارب فكرى ، وعدم وضوح استراتيجية تنمية الشباب ، وانحراف عملية تربية الشباب الى استغلال سياسى واضح .

كما لعبت المشكلات الاقتصادية وآثارها دورا هاما فى خلق حالة من القلق ، وظهرت نتائجها على المجتمع كله ، حيث تعانى مصر من أزمة اقتصادية نتيجة للحروب التى خاضتها ، ونتيجة للصراع الدولى والمتغيرات السياسية المختلفة ، والتزايد السكانى ، والقصور فى مجال الخدمات ، وقصور الجهاز الادارى ، واضطراب فى عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص والعدل الاجتماعى ، وكان محصلة ذلك كله قصور الموارد الوطنية عن اشباع الاحتياجات الأساسية للشباب ، وترتب على ذلك ظواهر اجتماعية وسلوكية تتلخص فى ظهور تناقض بين احتياجات الشباب الأساسية ، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية ، وبين الموارد المتاحة فى المجتمع ، وأدى ذلك الى تزايد معدلات الهجرة من مصر ، والشعور بمزيد من الاحباط (٢٢ : ٢٤ ـ ٢٥) .

وكان التناقض بين السلوك الاجتماعى فى المجتمع والقيم السوية، مثل انتشار الرشوة والوساطة والتملق والتسيب والاهمال ، وما يصاحب ذلك من آثار خطيرة مثل تأجيل انجاز الأعمال الحكومية وتسويفها ، وضياع وقت كبير فى الممارسات اليومية .

وكان لاهتزاز الروابط الأسرية أثره فى زيادة الفجوة بين الشباب والأجيال السابقة ([illegible]) [illegible] نتج عن عدم وضوح الأهداف النهائية التى يتربى عليها الشباب ، بالاضافة الى العوامل السابقة الاشارة اليها زيادة حجم المشكلات التى يواجهها الشباب ، وضعف الانتماء الوطنى والاجتماعى ، والى شعور كثير من الشباب بوجود فراغ فكرى وسياسى كبير .

مرحلة الشباب عبر العصور :

اتسمت المجتمعات القديمة بخضوع الابن لأبيه خضوعا تاما ، وكان مفهوم الولاء البنوى فى الثقافات الصينية نتيجة للترابط الموجود بين النظام الأسرى والدين الرسمى المعترف به ، الكونفشيوسية ، يعتبر مثلا طيبا لذلك ، وكانت المجتمعات القديمة بتكوينها الأبوى الموقر ، وكذلك مناصب السلطة المحلية تتطلب الخضوع التام غير المشروط من الصغار للوالد ، وقد أدى نشوء الدولة اليونانية القديمة الى ظهور دور معين للشباب ، وتمتع الشباب بحريات أكثر وأصبحت تربية الشباب الرمز الحى للثقافة ومفهومها ، وتلا ذلك موقف الرومان من الشباب ، وقد وضح فيه : ـ

ـ تأكيد اعتبار العائلة معهدا للتأسيس التربوى .

ـ عدم وجود نظام المدارس الخاصة او العامة .

ـ احترام المتقدم فى السن المتوقع فى مجتمع تسوده الخبرة العسكرية والسياسية .

— الاتجاه الى تنظيم تعاونى تام للجماعة ٠

وفى المجتمعات العربية كانت الأسرة تعنى بتهذيب النشء ، فالأم تلازم طفلها حتى السابعة ، وتقوم بتوجيه غرائزه ، وتعوده على الطاعة والمحبة ، ثم تتركه لأبيه يلازمه فى غدوه ورواحه على غرار ما كان يفعله الرومان فى الطور الأول من التربية ، والقاعدة العربية فى ذلك ما يعبر عنه الحديث النبوى الشريف (لاعب ولدك سبعا ، ثم رافقه سبعا ، ثم علمه سبعا ، ثم اترك الحبل على غاربه) ، وفى هذه الفترات يتعلم الفروسية وحمل السلاح ، ويشير عمر بن الخطاب الى ذلك بقوله « علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل ، ويكتسب الكثير من العادات والمعارف ، ويقوم بالتجارة والرحلات ويتعلم الشعر ، ويتبارى مع الأدباء والشعراء فى الأسواق العامة ٠

كما بدأ العصر الاسلامى بالآيات من ١/٥ من سورة العلق التى توصى بوجوب القراءة والكتابة « اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم » ، وكان القرآن منهج التعليم ، والمسجد نواة المدرسة ، وتعددت المناهج ومواد الدراسة ، وكانت تتناول توجيه الفرد الى مشاهدة الكون والطبيعة ومعرفة الأثر والمؤثر وكان ذلك من خلال تحرير الانسان من عبودية الأوثان ، وتبع ذلك تربية الضمير ، واعلان حقوق الانسان وصون كرامته فى الوجود ، ثم علاقة الفرد بربه وعلاقة الفرد بالفرد فى المعاملات والسلوك ، وحددت الحدود فى العقوبات والمعاملات وقامت نهضة علمية وأخلاقية كبيرة (٢٣ : ٦ — ٨) ٠

• أما فى القرون الوسطى فقد نمت وازدهرت القرى الأوربية بعد عام ١١٠٠ م الذى يمثل فترة هامة فى تطور الاهتمام بالشباب ، حيث أدى تطور النظم الاقتصادية ، وتعقد متطلباتها التربوية الى أن تطول مرحلة الشباب ، كما زادت سن النضج ، وكان لاتحاد الجامعة بعلاقته المميزة بين الأساتذة والطلاب ، ولنظام الفرسان والاقطاعيين وللنقابات أثر كبير فى ثورة البالغين والمراهقين فى عالم القرون الوسطى ، وكان لهذه المؤسسات رموزها عن النضج ، مثل تقليد الفرسان ، والتخرج والخلاص من التتلمذ فى الحرف ٠

وكان لهلاك الدولة الحديثة فى القرن السادس عشر اثره فى خلق مجموعات من الأشخاص ذوى سلطة ادارية وسياسية من خريجى المؤسسات التربوية ، واصبحت طريقة الحياة الشجاعة والمهذبة نموذجا لشباب الطبقة العليا ، واستمر هذا الاتجاه حتى القرن الثامن عشر ، حيث وردت صورة عن الشباب النموذجى تعطى تمهيدا للطريق امام الرومانسية ، وظهر ما يسمى بالشباب المفعم بالأمل .

وفى أوائل القرن التاسع عشر ، نشأ ما يسمى بجمعيات الطلاب ، وضمت داخلها الأساتذة والطلاب على السواء ، ثم اقتصرت بالفكرة الأساسية على الهيئة الطلابية ، وبذلك مهدت الطريق لحركات اعتراض الطلاب ذات الصبغة السياسية التى بدأت فى عام ١٨٤٨ ، كما ظهرت حركة الشباب فى المانيا للتنبيه الى القيم الخاصة المرتبطة بالشباب فى الفترة من ١٩٠٠ ـ ١٩٣٠ وكان أعضاء هذه الحركة من ابناء الطبقة الوسطى المتوسطة ، وكانوا اول من اعترض جهارا ضد مجتمع الكبار ، حيث طالبوا بنموذج معين من الحياة يلبى حاجة الشباب ، وكان لكتابى « هلموت شيلسكى » الجيل المرتاب ، والشباب السياسى ، اثر كبير فى توضيح المواقف التى نادى بها الشباب فى تلك الفترة .

وقد زادت المفارقات فى العصر الحديث ، وازداد وعى الانسان بحقوقه ومطالبته بها ، وأهمها الحرية ، ولكن هذه الحرية نفسها سرعان ما توقعه فى حيرة ، فكيف يحياها ، وهو عصر زويته علومه بوسائل اتصال ضخمة وسريعة كان من المنطقى أن تؤدى الى تقارب الشعوب ، ولكن الشعوب حرصت على المحافظة على مميزاتها التى تنفرد بها ، وهو عصر ازدادت فيه الدنيا ثراء بغزارة انتاجها ، ولكن ساءت وسائل توزيع هذا الثراء ، وزادت الهوة بين الفقر والغنى ، وهو عصر وضع الانسان فيه قدمية على سطح القمر ، ولكن التقدم العلمى الذى حقق له هذا ، ترك الأمراض تنهش الناس على الأرض نهشا .

ويمكن مشاهدة تيار قوى يجرف الشباب نحو تصرفات طفولية ، ونحو وجهة رومانسية جديدة ، فهم ينادون بالازدهار الآن ، دون انتظار للاصلاح

بطىء الخطى ، وقلق شبابنا جزء مما ينتاب العصر كله ، وبالاضافة الى ما يعتبر ازمة العصر ، هناك ازمة محلية تظهر فى صورة الحيرة والقلق التى يعانى منها شباب هذا الجيل ، فهناك من ينشر القيم والمثل دون مراعاة لما قد تجره عليه من متاعب ، او يتناساها ويسير فى تيار المنفعة المادية الذاتية مضحيا بجوهر انسانيته ، وهابطا الى مستوى الحيوان الذى ينحصر همه فى طعامه وشرابه ، وهناك من يشوبه اليأس رغم ارتفاع مستوى الطموح لديه ، وهو يتساءل هل بقى لنا شىء نحققه ؟

وهناك من يرى أن كل شىء زائف وباطل ، وهناك من يشعر بكثير من الحيرة حين يرى شعارات تقول : أن الشباب هم غاية التنمية ، فى حين انهم ليسوا سوى ادوات فيها ، وهناك عصـــر الألم واليأس الناتج عن التخلف والهزيمة التى تعانى منها الدول العربية •

وكانت الدوافع الأساسية فى تكوينات الشباب كفريق فى المجتمع منبعها الفلسفة التربوية لروسو ومن خلفه ، وذلك بالاضافة الى بعض المواقف الوطنية مع العمال وقد تأسست حركة واندر فوجل فى العقد الأول للقرن العشرين كحلف صداقة بين الشباب ورد فعل الأسرة والمدرسة ، وقد تبنت هذه الحركة مختلف الشعارات والرموز التى كان يستعملها الطلبة الثائرون اثناء حركة الاستقلال الوطنى ، وتلا ذلك نشوء حركات شـــبابية عمالية واشتراكية وبروتستانتيه ، وكان لها جميعا صفة مشتركة هى المطالبة باستقلال الشباب كجزء من المجتمع ، وكان رواد حركة الشباب الأوائل من طلاب الثانوى ذوى الكفاءات النفسية ، وقد اتسمت موجة الاحتجاجات فى أواخر الستينيات بالسمات التالية :

١ ـ لم يعد الشباب يسعى لتحسين معيشته فى المجتمع ، بل أصبح ينتقد المجتمع ككل بما فى ذلك قوانينه وتنظيماته ، فهم ينادون بأن يتغير المجتمع لا النشىء •

٢ — لم يعد الشباب يبحث عن حياة تليق بالشباب ، ولكنهم يحاولون أن يحصلوا على أقصى فرصة ممكنة للتوصيل الى مراكز اتخاذ القرارات فى المجتمع .

٣ — لم يعد الشباب يدعو للارتباط بالمجتمع ، بل يدعو لتطبيق آرائهم وهذا فى نظرهم سيقودهم الى التحرير .

وقد بدأت الثورة على هيئة أزمات ومؤثرات ثقافية ترجع من ناحية الى شعبية التعليم واشتداد استياء الشباب من أوضاعهم كما ترجع الى ازدياد الوعى فى العالم ككل (٢١ : ٤٤ — ٤٨) وبرزت مطالب مثل المساواة وحق الفرد فى أن يحقق ذاته .

ومنذ منتصف العقد السابع من القرن الراهن كثر الحديث عن اضطراب الشباب والطلاب وتمردهم الى درجة تجعل هذه الظواهر حقيقة واقعة من حقائق الحياة الاجتماعية فى عديد من المجتمعات ، وكقاعدة عامة يتجمع الشباب والطلاب معا وكأنما ظروف كل منهم واحدة وأحوالهم متشابهة ولعل الأمثلة الناصعة على ذلك ما قدمته لنا حوادث مايو ٦٨ فى فرنسا وهو مثال يتضح منه أن المظاهرات التى حدثت قام بها بصفة أساسية الشباب أو الجيل الجديد وتولد هذا الانطباع من خلال الدراسات التى اجراها كونفرس وبيرس سنة ١٩٧٠ والتى توضح نتائجها أن ٢٠٪ من الشعب الفرنسى تحت سن الثلاثين اشتركوا فى المظاهرات ، وحوالى ٥٠٪ من شباب الجامعات اشتركوا فى هذه المظاهرات ، حدث هذا فى الوقت الذى كان فيه اشتراك الأفراد ممن تعدت سنهم الخمسين اشتراكا قليلا أو منخفضا (٢٠ : ٢٠) ويوضح ذلك أن الجيل الجديد يتحد من خلال أى شكل من أشكال التمرد الموجه ضد النظام الاجتماعى القائم ، ولكن هذا لايمنع من وجود فروق واضحة بين أقران الجيل الجديد نفسه ، فقد بين كونفرس وآخرون سنة ١٩٦٩ أنه يوجد فى الولايات المتحدة صراع داخل الجيل الواحد ، فبينما نجد من بين الطلاب الجامعيين من ينخرط فى الجناح اليسارى المعارض ، نلاحظ أن الشباب الذين ينتمون الى هذا العمر نفسه والذين لم يقدر لهم الذهاب الى اية جامعة يشيع بينهم أعداد متفاوتة من المؤيدين للجناح اليمينى .

وقد انتهى كاس (١٩٧١) فى دراسة له عن الأفكار السياسية والسلوك فى جمهورية المانيا الاتحادية الى أن هناك فروقا واضحة بين الشباب من الطلاب وبين الشباب من غير الطلبة ، وقد اشترك فى سنة (١٩٦٨) أكثر من نصف الطلاب على الأقل فى مظاهرات نشبت لاعتبارات سياسية ، فى حين كانت النسبة المقابلة للمشتركين فيها من الشباب غير الطلاب تصل الى ٥٪ فقط وأوضحت دراسة كاس التى تضمنت عينات مقارنة من الشباب الجامعى وغير الطلابى والجمهور العريض أن هناك فروقا أساسية فيما يتعلق بالاهتمامات السياسية والآراء السياسية والأيديولوجيات بين الطلاب من جانب آخر ، فقد أبدى الطلاب اهتماما كبيرا بالسياسة ، ويبدو واضحا انه من الخطأ أن نعزو الميل للتمرد الى عمر بعينه مثلما قال ليبست (١٩٦٥) حيث اكد أن الشباب يميلون الى الأخلاق المرنة الملتوية فى حين أن البالغين الناضجين يتميزون بأخلاق المسئولية ومن ثم اخذ ليبست هذا تفسيرا للاضطرابات الطلابية ، وأيا كان الأمر فالعمر ليس هو المتغير الوحيد الذى يتسبب فى التمرد ، ولذا وجب البحث عن العوامل البيئية التى تعتبر ظروفا ضرورية لاشتراك الطلاب فى سلوك الشغب ٠

وفى عام (١٩٨٥) حيث كان عام الشباب قامت منظمة اليونسكو ببحث عن مشكلات الشباب فى العالم ظهر من نتائجه اهتمام الشباب بقضية المستقبل تليها مشكلة الدراسة وكان اهتمام الشباب واضحا بمشكلات الحرب والسلم فى العالم ، وأبدى الشباب عدم اهتمام بمشكلات السياسة بينما كانت الرياضة أقوى وسائل قضاء وقت الفراغ ٠

المجتمع الطلابى :

المجتمع الطلابى مجتمع على درجة عالية من التجانس ، فمعظم الاتصالات تتم داخل هذا المجتمع ، وأصدقاء الطلاب هم غالبا طلاب آخرون ، والمؤسسات التى تؤدى خدمات للطلاب ، كالمؤسسات الرياضية ، والاسكانية ، والكافتيريا ، والتأمين الصحى وغيرها من المؤسسات الخاصة بخدمة الطلاب ، والممارسات اليومية لهم تتم كلها من خلال اتصالات ضرورية داخل الجماعة الطلابية ٠

وهناك تشابه بين معظم أعضاء الجماعة الطلابية ، اذا ما نظرنا الى الخصائص العامة ، فهم يتساوون فى الصغر ، وفى المرحلة الواحدة من دور الحياة ، وينحدرون من خلفيات متشابهة للمكانات الاجتماعية ، وتتساوى المكانات الخاصة بالمهن التى يتطلعون اليها فى الارتفاع حسب توقعاتهم على الأقل ، ويضاف الى ذلك أن الدراسة لا تتميز بوجود تقسيم للعمل ، فليس المطلوب من الطلاب أن يؤدوا قدرا معينا من العمــل فى وقت محدد ، لأن المطلوب منهم تحصيل المعرفة المنتظمة المتوقعة فى أثناء الدراسة ، والعمل فى أثناء الدراسة قد لا يكون غرضا فى ذاته لمعظم الطلاب .

والدور الطلابى ليس متسقا مع غيره من الأدوار ، لأنه لا يمكن اغفال العضوية المتزاملة المتساوية فى المجتمع الطلابى وفى الجامعات الأخرى ، ويمكن النظر الى الدور الطلابى على أنه دور موقوت بسنوات معينة ، وقد تكون متطلباته غريبة ، فليس لهذا الدور محددات قائمة ، فالمتوقع أن شاغل الدور نفسه هو الذى عليه أن يحدد ما ينبغى أن يكون عليه تصوره لدوره .

وقد يكون الطلاب أحرارا فى تحديد الكيفية التى يستغلون بها وقتهم ، فهناك من يبحث عن ذاته ، ويحاول أن يكشف عن قدراته ، والطالب يعمل ليعيش ، ففى مكان عمله يستقبل ويعامل كطالب .

وقد يؤدى هذا اللبس فى توقعات الدور الطلابى الى نوع من السلوك الانحرافى ، ومن ثم يكون من المتوقع وجود معايير خاصة بالسلوك الطلابى .

ولا يوجد زى محدد للطلاب لكى يجعل من السهل معرفتهم ، الا أن غياب المتطلبات الخاصة يجعل من السهل معرفة الطلاب ، ولكونهم معروفين كطلاب فمن شأن ذلك أن يغير موقعهم التفاعلى مع غير الطلاب .

والمجتمع الأكاديمى الجامعى غير المرئى يعتبر مجتمعا حقيقيا . ويمكن توضيح علاقات المجتمع الطلابى بالمجتمع الكبير ، فاعتقاد الطلاب فى وجود انماط مضادة لهم بين السكان فى جملتهم يمكن أن يكون اعتقادا حقيقيا ومؤكدا ويقدم تبريرا لاضراب الطلاب ، ففى سنة ١٩٦٥ أوضحت نسبة ٥٤٪ من عينة عشوائية من طلاب جامعة ويسكونس فى ماديسون وجــود آراء سلبية من السكان نحو الطلاب ، فى حين أن ٢٢٪ فقط من هذه العينة أجابوا بوجود

اعتقاد لديهم بأن للسكان آراء ايجابية فى الطلاب ، وذلك رغم وجود دراسة مسحية أجريت فى نفس الوقت على سكان ويسكونس اتضح من نتائجها أن معظم سكان المنطقة من البالغين (٥٩٪) لهم آراء ايجابية فى الطلاب ، وأن ١٨٪ فقط كانت لهم آراء سلبية .

وأوضحت بعض الأبحاث التى أجريت فى ألمانيا على أن هناك اتفاقا فى الرأى بين الطلاب على أن السكان بوجه عام يعارضون المظاهرات الطلابية .

التوصيات والمقترحات :

من العرض السابق يتبين أن قضايا الشباب ومشكلاتهم جزء لايتجزأ من قضايا المجتمع كله ومشكلاته ، وينبغى أن يكون المدخل الفكرى لمعالجة قضايا الشباب ومشكلاته هو النظرة الشاملة المتكاملة للجوانب المختلفة من قضايا المجتمع ، فالأخذ بالنظرة الجزئية لتناول مشكلات الشباب وعلاجها لايؤدى الى حلول جذرية لهذه المشكلات ولا يحقق الأمل المنشود ، بل انه قد يؤدى الى زيادة المشكلات حدة وتعقيدا (٢٢ : ٣٨)

لذلك فعند مواجهة المشكلات المتعلقة بالشباب ينبغى ملاحظة أن الشخصية الانسانية كل متكامل ، وليست مكونة من عناصر منعزلة ومستقلة

عن بعضها ، مع ملاحظة أن تشابه المشكلة بين الشباب لا يعنى اشتراك الأسباب ، أو ظهور المشكلة بنفس الحدة وذلك لأن لكل شاب صفاته الوراثية وبيئته الداخلية والخارجية التى تؤثر على ظهور المشكلة ، كما ينبغى التدخل لتغيير العوامل البيئية المسببة للمشكلات ، فالقضاء على أسباب ظهور المشكلة هو انجح طرق علاجها ومواجهتها

التوصيات :

١ - يواجه الشباب العديد من النظريات والأفكار السياسية المتباينة التى تؤدى الى مزيد من الاضطرابات فى مفاهيمه السياسية ، فارتبط مفهوم الحرية بالممارسات الفردية والفوضى فى العلاقات ، والتخلص من سلطة القوانين والقيم وغير ذلك من المصطلحات السياسية العصرية ، لذلك ظهرت الحاجة الى ضرورة الاعداد السياسى للشباب بما يتلاءم والأهداف السياسية للمجتمع من خلال تنمية الوعى السياسى السليم ، باعطائهم حقوقهم السياسية ، وتعميق الولاء السياسى ، وتنمية الروح الجماعية لكى يعتمد الشباب على انفسهم ، ويصبحوا فى مستوى مواجهة المشكلات فى المجتمع ، والمشاركة فى حلها ، وعن طريق ذلك يمكن تجنب الانحراف السياسى والتيارات السياسية المتباينة ، ومن خلال تحقيق العدالة والحرية للشباب يمكن أن نضاعف ولاء الشباب لوطنه ومجتمعه وحضارته .

٢ ـ ضرورة مساعدة الشباب على المشاركة فى التنمية الشاملة المتوازنة للمجتمع الذى يعيش فيه من خلال توافر قيم الانتماء الوطنى والاجتماعي والقدوة الحسنة ، ومن خلال تطوير شامل لدور المؤسسات التعليمية والتربية الدينية والاجتماعية والثقافية والتربية السياسية ، وتكوين المهارات وصقل الشخصيات (٢٢ : ٣٦) ٠

٣ ـ ضرورة العمل على ايجاد العقلية العلمية لدى الشباب ، والتاكيد على مكانة العمل الانسانى ووظيفته فى بناء الحضارة واسعاد البشرية ، على انه ينبغى تحقيق الأعداد المتوازن للعقل البشرى ، وتنمية القدرات العقلية المختلفة ، والتاكيد على أهمية الاعداد المتوازن من خلال العلوم النظرية والتطبيق الميداني العملى ٠

٤ ـ أصبحت مظاهر الإضطراب والقلق والشك والتمزق من الظواهر الباعثة على الخوف ، وكان لفقدان التربية الدينية الصحيحة اثره المباشر فى ضعف الأخلاق وسيطرة الغرائز ، وفقدان الوازع الدينى ، وضعف الايمان بالله ، وظهور الأفكار والمعتقدات المختلفة والمنافية لتعاليم الدين وقيمه ، وكان لذلك كله الأثر فى حدوث اتجاهات متضاربة بين تحلل وتفكك اسلامى ، وبين تشدد دينى واضح ، ولذلك يوصى الباحث بضرورة اعداد الشباب روحيا من خلال تضافر كافة الجهود عن طريق اتاحة الفرص للممارسة العملية والقدوة فى المجتمع ، وتوجيه الشباب لأهداف روحية محددة وواضحة ، وترجمة القيم الروحية والسلوكية الى واقع ملموس فى الحياة ، فهذه ضرورة واضحة لقيام تربية مؤسسة على قيم الوفاء والاخلاص والأمانة والصدق والنقاء والطهارة والشجاعة والمروءة وتحمل المسئولية ، الى غير ذلك من القيم التى يحتاجها المجتمع فى الوقت الحاضر (١١ : ١١٦) ٠

٥ ـ افتقد المجتمع العربى فلسفة اسلامية عربية ينعكس اثرها على التعليم ، لذلك ينبغى مراجعة أهداف التعليم ومحتواه بما يحقق وحدة الأمه وتكاملها ، وبما يخلص التعليم من الازدواجية والنظريات الغربية والشرقية المغرضة ، وبما يساعد على تخليص الفكر التربوى من التبعية الفكرية والمنهجية الغربية ، وفى الوقت نفسه ابراز النظريات التى نادى بها علماء الاسلام قبل ذلك ، وجعل المؤسسات التربوية اداة لتربية الشخصية المتكاملة ، وأساس ذلك اعداد المعلم الاعداد اللازم والضرورى ، والتركيز على اتخاذ المنهج العلمى أسلوبا لدراسة الظواهر المختلفة ، واستخدام التجريب العلمى اساسا للمعرفة مع تنمية قدرات التفكير العلمى ومسايرة معطيات العلم والتطور التكنولوجى ، لذلك فاكساب الشباب المنهج العلمى فى التفكير يساعد على الاسهام فى حل المشكلات الشبابية ومشكلات المجتمع ايضا ٠

٦ – يؤثر الاعلام تأثيرا كبيرا على قيم الشباب وسلوكه ، وعادة ما يكون لدى الاعلام قدرة كبيرة على نشر القيم وتدعيمها ، أو هدمها وافسادها لذلك يعانى العديد من الشباب من تناقض القيم التربوية داخل المؤسسات التربوية فى المدرسة والمسجد ، وبين التى قد ينادى بها الاعلام ، لذلك فربط الأعمال المقدمة لخدمة الأخلاق والمثل عن طريق التطبيق العملى ، وايجاد القيادات

التى تحافظ على نشر التراث والتعريف به ، وتوجيه الشباب لخدمة دينه ووطنه وثقافته ، والمشاركة فى كل عمل يسهم فى تدعيم القيم المطلوبة يعد عملا ضروريا .

٧ – يعانى الكثير من الشباب من مشكلات جسيمة تؤثر عليهم ، وتحد من قدرتهم على النمو الطبيعى ، لذلك فالرعاية البدنية والاعداد الجسمى وتقديم الثقافة الصحية والمعلومات الصحية والغذائية ، وتوضيح العادات الضارة والمؤثرة على اللياقة البدنية ، كل ذلك أمور ينبغى مراعاتها عن طريق جعل الثقافة العلمية والوعى الصحى من محتويات المنهج الدراسى ، مع ايجاد الوسط الصحى الذى ينبغى توفيره للشباب ، والاهتمام بالتربية الرياضية واستثمار وقت الفراغ فيما يوظف طاقات الشباب وتوجيههم الى الرياضة بانواعها المختلفة ، وذلك يساعد على علاج المشكلات البدنية والصحية التى تعوق الشباب .

٨ – يواجه الكثير من الشباب مشكلات عائلية واجتماعية متعددة ، ومن هنا يبرز دور الجامعة فى مواجهة مثل هذه المشكلات من خلال مراكز رعاية الشباب بالكليات المختلفة ، ولذلك يوصى الباحث بتدعيم مراكز رعاية الشباب بالجامعة بالأخصائيين فى مجال رعاية الشباب ، وبتدعيمها بالمبالغ اللازمة للقيام بالعمل على الوجه الأكمل .

المراجع المستخدمة

١ ــ أحمد كمال أحمد عدلى سليمان : المدرسة والمجتمع ، القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٣ ٠

٢ ــ ت والاس ، س٠ ج٠ ويكس : الشباب فى أوغندا ، بعض الأبعاد النظرية ، ترجمة حورية توفيق مجاهد ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد الثانى عشر ١٩٧٣ ٠

٣ ــ جارى ب٠ ريش : التغيير الجذرى فى شباب الطبقة المتوسطة ، ترجمة محمد خليل برعى ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد الثانى عشر ١٩٧٣ ٠

٤ ــ جلال الدين الغزاوى : العمل الاجتماعى فى المجال التربوى ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الرابعة ، الرسالة السابعة عشرة ، ١٩٨٣ ٠

٥ ــ جورج مالفيل : سياسة اشتراكية من أجل الشباب ، ترجمة فاطمة عبد الله ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، (د٠ت) ٠

٦ ــ دورثى روبرتس : فن قيادة الشباب ، ترجمة اسماعيل صفوت ، القاهرة : دار نهضة مصر ١٩٦٦ ٠

٧ ــ زكى نجيب محمود : للعصر الواحد صوت واحد ، القاهرة : جريدة الأهرام ، ١٤/١/١٩٨٦ ٠

٨ ـ   : حياتنا الجديدة تصفها اقلامنا ، القاهرة : جريدة الأهرام ، ١٨/٢/١٩٨٦ ٠

٩ ـ   : الجبر الذاتى ، ترجمة امام عبد الفتاح امام ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ ٠

١٠ ـ سـعد جـلال : الطفولة والمراهقة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٥ ٠

١١ ـ عباس محجوب : مشـكلات الشـباب ، الحلول المطروحة والحل الاسـلامى ، دولة قطر ، كتاب الأمة ، العـدد ١١ ، ربيع الأول ١٤٠٦ هـ ٠

١٢ ـ عبد الرحمن العيسوى : دراسة ميدانية لمشكلات الشباب الخليجى ، مجلة الفيصل ، السنة التاسعة ، نوفمبر ١٩٨٥ ٠

١٣ ـ عبد العزيز القوصى ، سيد صبحى : رأى الشباب فى برامج المراكز والأندية ، المجلس القومى للشباب والرياضة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ٠

١٤ ـ عبد المنعم الصاوى : حتى نحمى شبابنا من خطر التقليد ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد الثانى عشر ، ١٩٧٣ ٠

١٥ ـ   : شباب العالم بين الممكن والمستحيل ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد الثالث عشر ، ١٩٧٣ ٠

١٦ ـ عدلى سليمان : مسئوليات الشباب فى مجتمعنا الثائر ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، (د٠ت) ٠

١٧ ـ عزت حجـازى : الشباب العربى ومشكلاته ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العـدد ٢٦ ، يونيو ١٩٧٨ ٠

١٨ ـ على حلمى : دور الشباب فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، القاهرة الأنجلو المصرية .

١٩ ـ كازيميرز زيجولسكي : المداخل الاجتماعية لثقافة الشباب ، ترجمة ابراهيم زكى خورشيد ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد الثانى عشر ، ١٩٧٣ .

٢٠ ـ كلاوش ر. اليريك : نحو تفسير بنائى للحركات الشبابية والطلابية ، ترجمة احمد الخشاب ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد الثانى عشر ، ١٩٧٣ .

٢١ ـ ليوبولد روزنماير : فى دراسة المشكلات الاجتماعية للشباب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم أبو زيد ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد الثالث عشر ، ١٩٧٣ .

٢٢ ـ مجلس الشورى : قضية الشباب ، تقرير اللجنة الخاصة ، القاهرة ، دور الانعقاد العادى الثانى ، ١٩٨٢ .

٢٣ ـ محمد بديع شريف : صناعة الجيل ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد الخامس عشر ، مارس ١٩٧٩ .

٢٤ ـ محمد رفعت رمضان وآخرين : أصول التربية وعلم النفس ، القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٤ .

٢٥ ـ محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ .

٢٦ ـ محمد لبيب النجيحى : فى الفكر التربوى ، القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧١ .

٢٧ ـ ‌ : التربية وبناء المجتمع العربى ، القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧١ .

٢٨ ـ مصطفى فهمى : سيكلوجية الطفولة والمراهقة ، القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٧٩ .

٢٩ ـ نعمات احمد فؤاد : أزمة الشباب ... هموم مصرية ، القاهرة : دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٨٦ .

٣٠ ـ يوسف ميخائيل اسعد : التربية لمجتمع متحرر ، القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٧٩ .

31 — Best, W. J. : Research in Edueation, Ner Jersen Inc., englewood, 1981.

32 — Cochran, W. C. : Sampling Teehniques, 3rd ed, wiley Eastern Limted, 1977.

33 — Cronbach, L. J. Coefficient alpha and the internal structune of tests, Psychometrika, 1951.

34 — Ferguson, G. A. : Statistical analysis in psychology and educawion, 3rd ed., New York : No Grew-Hill, 1971.

35 — Harayek and Petrinovich : Introduction to statisties for the Benavioun Science, W. B. Saunders Company, London, 1963.

36 — Meppel, G. : Design and analysis : A researcher's handbook, Engle-wood Cliffs, New Jresey : Prentice-Hall, 1973.

37 — Jones, F. G. : Educational Goal Setting, Crisis, V. 24, No. 1, 1977.

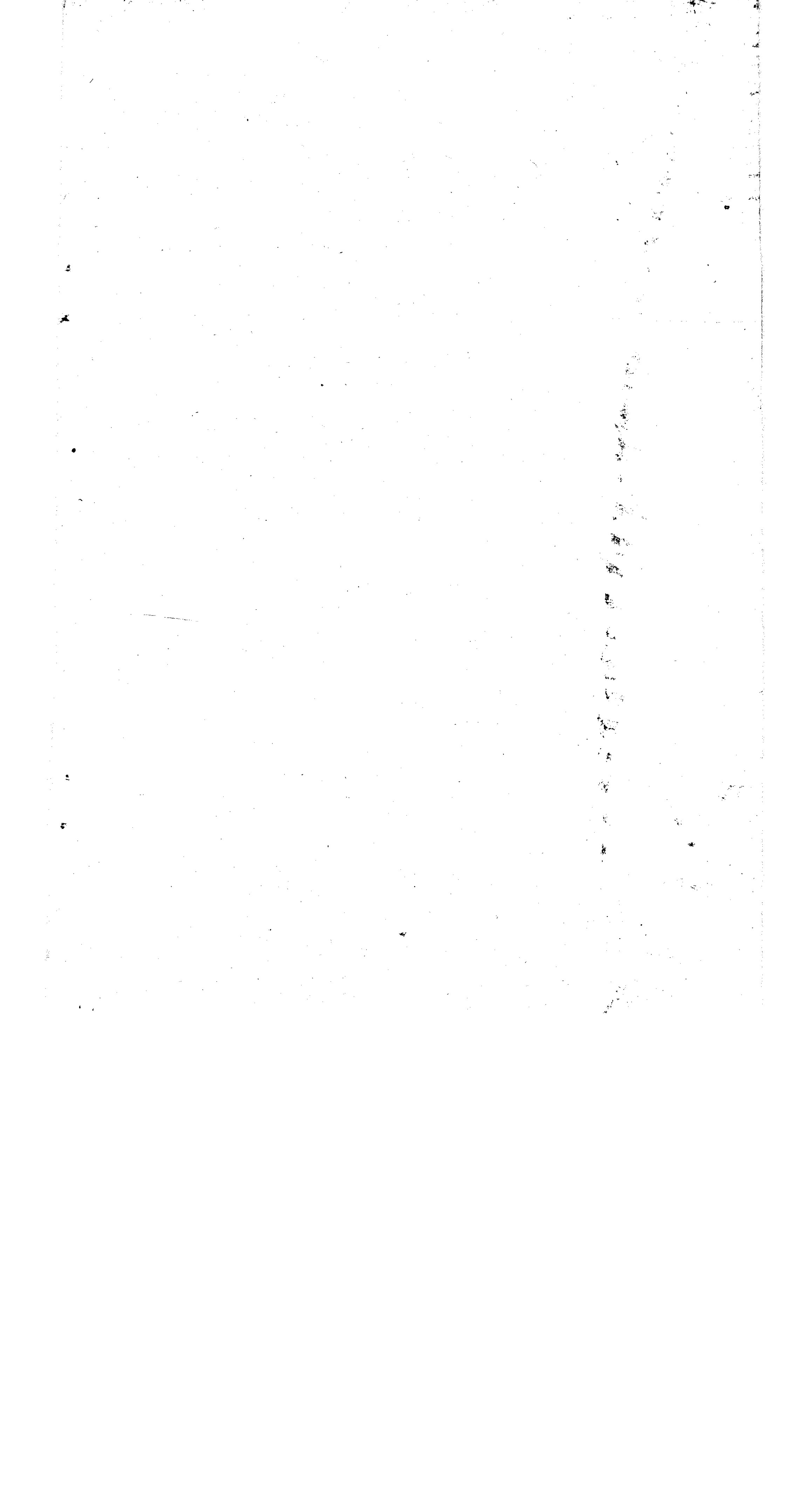
38 — Spiegel, M. R. : Statistics, Me Graw-Hill B. O. 1972.

الفصل الخامس

بعض نظم التعليم الجامعي

وفي هذا الفصل يجد القارئ معلومات عن :

- نظام السنة الدراسية .
- نظام الفصول الدراسية .
- نظام الساعات الدراسية .



مقدمـــة :

يعيش الانسان فى الوقت الحاضر بما يسمى بالثورة الالكترونية حيث تزايد الاهتمام بمختلف الاكتشافات العلمية والتكنولوجية فى شتى المجالات ، والاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية ، التى تضع الانسان بأنظمته المختلفة فى اطار متكامل ومتوازن مع البيئة التى يعيش فيها ، ونتيجة لذلك أصبح التعقد والتشابك من السمات الاساسية للمنظمات الحديثة ، وانعكس ذلك على الجامعات فأصبحت تختلف وتتباين من حيث الانشاء والتكوين والحجم وتنوع الانشطة العلمية ،ونظم التعليم والمناهج والفلسفات التربوية .

ورغم اختلاف وتباين الانظمة الدراسية الجامعية إلا أنه يوجد شبه اتفاق عام على أن النظام الدراسى الجامعى الناجح هو النظام الذى يحقق كفاءة استخدام مدخلات العملية التعليمية بالجامعة لانتاج أفضل مخرجات للجامعة ، ويتسم النظام الجامعى الناجح بعدة سمات منها تنميته لقدرات الطلاب وبناء شخصياتهم ، وقدرته على التقليل من الفاقد وقدرته على المواءمة بين متطلبات الديمقراطية فى التعليم واحتياجات المجتمع ، وتمكنه من ملاحقة التغيير والتطور العلمى الحادث فى العالم ومرونته ازاء هذه التغيرات .

والتعليم الجامعى منذ نشأته بتأسيس الجامعة المصرية عام ١٩٠٨ وحتى الآن وهو يخدم المجتمع من خلال تطوير الوعى والفكر وتلبية جوانب مهمة فى احتياجات المجتمع ومتطلباته من الكوادر البشرية الجامعية فى مختلف الجامعات ، ورغم كل هذه الخدمات إلا أنه من الملاحظ أن التعليم الجامعى لازال فى حاجة إلى التطوير ليكون أداة أفضل وأكفأ، لانه مازال يواجه الكثير من المشكلات والعقبات منها أن الجامعات المصرية تُتهم بأنها لاتمارس الديمقراطية فمناهجها تعمل على غرس الطاعة والخضوع لدى الطلاب كما تُلقى هذه المناهج أعباء كثيرة على الطلاب وتُعرض الطلاب للكثير من التراخى والتقاعس حين يرسب بعضهم ، وتتعرض النظم الدراسية المستخدمة حاليا للكثير من جوانب الهدر والفقد الاقتصادى، كما تتسم هذه النظم بالجمود وعدم القدرة على التطور والتغيير مع تعرض العلاقة بين الاستاذ والطالب للكثير من الخلل.

وكان من الضرورى البحث عن طرق لعلاج سلبيات نظام السنة الدراسية ، ولذا ظهرت محاولات متعددة لتطوير نظام السنة الدراسية أو تقسيمها إلى فصول فظهر نظام الفصول الدراسية كمحاولة لتخفيف الاعباء الدراسية على الطلاب ولتقسيم العام الدراسى إلى فصلين ، ثم بدء نظام آخر ينتشر فى معظم دول العالم وهذا النظام ينطلق من مجموعة من المنطلقات أهمها أن الطلاب يختلفون فى قدراتهم وامكاناتهم ومستوى تحصيلهم ورغباتهم وميولهم وآمالهم ، وأن الطلاب أدرى بمصالحهم أكثر مما يظن الكثير من الكبار ، وأن احتياجات المجتمع تتنوع وتتعدد بتزايد وتراكم كمية ونوع المعارف الانسانية ، وأنه ينبغى اكساب الطلاب مهارات مهنية واتجاهات علمية وتوجيههم نحو مصادر المعرفة بدلا من تلقينهم وتحفيظهم المعرفة ، وسمى هذا النظام بنظام الساعات الدراسية المعتمدة ، والبحث الحالى يعرض لهذا النظام من جميع جوانبه سماته ومزاياه وعيوبه بالمقارنة مع نظامى السنة الدراسية والفصول الدراسية ، وذلك مع عرض أهم سمات النظام الجامعى الجيد بالمقارنة بالنظم السابق الاشارة اليها .

تواجه الجامعة العديد من المشكلات التى يتعلق معظمها بنظام السنة الدراسية المستخدم حاليا بها ، ومن هذه المشكلات الفاقد الاقتصادى الكبير الذى يضيع نظرا لاستهلاك الكثير من الوقت والمال فى الامتحانات سواء آخر العام أو الدور الثانى ، ثم فى الاجازات الكثيرة وانخفاض وقت الدراسة فى العام الجامعى ، ثم فى رسوب بعض الطلاب فى مواد قليلة وتعرضهم للفصل وغير ذلك من المشاكل ، كما يتعرض نظام العام الدراسى للكثير من أوجه النقد التى تتعلق بايمانه المطلق بالدكتاتورية ، فالطالب دائما فى موقف المستقبل السلبى ، فالمواد تم تحديدها مسبقا والمحتوى العلمى لهذه المواد أيضا حُدد، وجدول الدراسة والامتحان ليس للطالب رأى فيهما ، وكل الطلاب متساوون فى ذلك برغم اختلاف كل منهم عن الآخر فى قدراته وامكاناته ورغباته ،

ويحاول الفصل الحالى الوصول الى :-

أ ـ ما العقبات والمشكلات التى تواجه نظام السنة الدراسية فى الوقت الحاضر؟
٢ ـ ما أهم خصائص النظام الدراسى الجامعى الجيد؟
٣ ـ ما أهم سمات وخصائص نظام الساعات الدراسية المعتمدة؟
٤ ـ ما مدى قدرة نظام الساعات المعتمدة على علاج المشكلات التى تواجه نظام السنة الدراسية ؟
٥ ـ ما مدى ملاءمة نظام الساعات المعتمدة للتطبيق بجامعات مصر؟

ويكتسب هذا الفصل أهميته من محاولته الاجابة عن المشكلات التى تصدى لها ، كما يُلقى الضوء على أهم المشكلات التى تواجه نظام السنة الدراسية وأهم سمات نظام الساعات الدراسية المعتمدة ، وعلى العموم فان الفصل يهدف إلى إمداد القارئ بمعلومات عن :

١ ـ أهم النظم الدراسية المطبقة بالجامعات.
٢ ـ أهم خصائص النظام الدراسى الجامعى الناجح.
٣ ـ أهم المنطلقات التى يستند اليها نظام الساعات المعتمدة.
٤ ـ نشأة وتطور نظام الساعات المعتمدة .
٥ ـ أهم المصطلحات المستخدمة فى نظام الساعات المعتمدة .
٦ ـ أهم أسس ومقومات نظام الساعات المعتمدة.
٧ ـ أهم مزايا وسلبيات نظام الساعات المعتمدة .

وسيتناول الفصل بالدراسة ثلاثة نظم دراسية جامعية وهي :

أ ـ نظام السنة الدراسية .

ب ـ نظام الفصول الدراسية .

جـ ـ نظام الساعات الدراسية .

ونظرا لأن الجامعات المصرية تقوم بتطبيق نظامى السنة الدراسية والفصول الدراسية فان الفصل سيقتصر على عرض أهم السلبيات التى نتجت عن تطبيق هذين النظامين ، وسيقوم بشرح تفصيلى للنظام الثالث مع امكانية تطبيقه في الجامعات المصرية .

أهم خصائص النظام الدراسى الجامعى الناجـــح :

يمكن القول أن النظام الدراسى الجامعى الناجح هو النظام الذى يستطيع أن يحقـق كفاءة استخدام مدخلات العملية التعليمية بالجامعة لانتاج أفضل مخرجات للجامعـــة ومن أهم خصائص هذا النظام :

(١) أن يأخذ فى الاعتبار التنوع والاختلاف الفطرى فى ميول وقدرات وامكانـــات الطلاب ولذلك لا يُلزم جميع الطلاب بمناهج ومقررات واحدة مدى سنوات الدراســة المختلفة .

(٢) أن يعمل على تنمية قدرات الطالب ، وبناء شخصيته بطريقة متكاملة ، وصقـــل مواهبه وذلك بالاعتماد بصفة أساسية على التوجيه والارشاد لا على التلقين والحفـــظ .

(٣) أن يقلل من الفاقد فلا يكلف الطالب بمقررات كثيرة تثقل كاهله وتؤدى إلـــى فشله وفصله ولا يلزمه بالبقاء سنة كاملة لاعادة دراسة عدد محدود من المواد ،وبذلـك يمكن الاستفادة من الوقت الضائع على الطلاب .

(٤) أن يتمكن من معالجة اهمال بعض الطلبة وتغيبهم عن المحاضرات وذلـــــك بتحديد عدد معين من المقررات يتابع الدراسـة فيها ويكون على اتصال مستمــــر بالمنهج وأستاذ المادة ومشرفه الدراسى .(شميس ، ١٩٧٩ : ٢٤) .

(٥) أن يستطيع المواءمة بين متطلبات الديمقراطية فى التعليم واحتياجات المجتمـــع .

(٦) أن يتمكن من ملاحقة التغيير والتطور العلمى الحادث فى العالم ويتسم بالمرونـة فيجعل عملية التطور تتسم بالسلاسة واليســـر سواء كان ذلك فى استحداث تخصصـات أو أقسام جديدة .

(٧) أن يعمل على بناء قاعدة واسعة من الثقافة العامة تمكن الطالب من التكيـــــف الاجتماعى وتعده للحيـــــاة بجوانبها المختلفـــــة .

أهم النظم الدراسية بالجامعات :

تعتمد الجامعة فى سعيها لتحقيق أهدافها على نظامها الدراسى ، وقيام الجامعة بتبنى نظام دراسى خاص بها يمكنها من تحقيق أهدافها والقيام بمهامها واستغلال امكاناتها المادية والبشرية بطريقة فعالة توفر الجهد والوقت لجميع أطراف العملية التعليمية بالجامعة ولذلك تعددت النظم الدراسية وتنوعت حسب الفلسفة التى تنتهجها الجامعة وطبقا لظروفها وامكاناتها وقدراتها ، ومن أهم النظم الدراسية المستخدمة بالجامعات المصرية :

أ - نظام السنة الدراسية الكاملة : من أكثر النظم الدراسية انتشارا أعتقد حتى الآن ، وتتحدد الدراسة طبقا لهذا النظام بعدد معين من السنوات الدراسية التى لابد أن يجتازها الطالب بنجاح ويفرض على جميع الطلاب الذين يدرسون وفق هذا النظام مقررات واحدة فى كل سنة من سنوات الدراسة الجامعية ، يؤدون فى نهايتها امتحانا فى جميع تلك المقررات ويتوفر هذا النظام بأنماط وأشكال متعددة تحددها لوائح ونظم الجامعات التى تسير وفق أسسه ومبادئه.

ومن أهم السلبيات التى نتجت عن تطبيق هذا النظام :

١ - تقوم الحياة فى المجتمع الديمقراطى على أساس التعاون والمشاركة بين الافراد واستخدام الاسلوب العلمى لحل المشكلات ، فالديمقراطية تؤمن بالفرد وتعمل على صيانة كرامته وحريته ، وتهيئة الفرص أمامه لكى ينمو إلى أقصى حد تؤهله له قدراته واستعداداته ، ومن الملاحظ أن هذا النظام لايمارس الديمقراطية أبدا ،فالطلاب لايمارسون الديمقراطية على وجه العموم ، وانما يمارسون الطاعة والخضوع للاستبداد فان ما يعمله الطلاب وما يفكرون فيه يعد لهم مقدما ، ومن ثم أصبح دورهم عبارة عن التقبل السلبى والطاعة العمياء ، ولذا يبتعد هذا النظام عن خصائص النظام الدراسى الجامعى الناجح وخصوصا العمل على تنمية قدرات الطالب وبناء شخصيته بطريقة متكاملة .

٢ - من الملاحظ أن هذا النظام يلقى على الطالب عبئا كبيرا فى أثناء العام الدراسى (فى حدود ٢٥ - ٣٥ ساعة لمدة عام دراسى كامل وذلك يحقق على مدى سنوات الدراسة فى حدود ١٠٠ - ١١٠ ساعة ، فى حين أن بعض النظم الجامعية تكتفى فى حدود ١٥ ساعة فصلية أى بمجموع ١٢٠ ساعة فصلية للتخرج وباقى الاعمال تتم بالمكتبة وأنشطة أخرى متنوعة) .
كما يلقى نفس العبء فى نهاية العام الدراسى حيث يلتزم

الطالب بأداء الامتحانات فى مقررات كاملة مرة واحدة وفى وقـــــت واحـــــد.

٣ ـ يُتيح هذا النظام للطالب فرصة التراخى والتقاعس فى الاداء خلال العام ويقـــوم بتعويض ذلك فى الشهر الاخير بجهد مضاعف ، ولذلك فانه من الملاحظ عدم قـــدرة النظام على قياس كفاءة الطالب وقدراته فى أثناء العام .

٤ ـ يُخضع هذا النظام طلاب كل فرقة دراسية لعبء دراسى واحد ، ويلزمهم باستيعاب وتحصيل عدد موحد من المقررات ، دون مراعاة للفروق الفردية القائمة بين الطـــلاب ورغم ذلك تتباين الاقسام تباينا واضحا فى الاعباء التى تقررها على طلابها ، فبعـــض الاقسام يفرض عددا مغـالى فيه من الساعات ، وبعضها الآخر يفرض ساعات أقل بكثـــير.

٥ ـ يتعرض هذا النظام لكثير من جوانب الفقد والهـدر الاقتصادى حين يبقى الطالــب للاعادة فى مادة أو أكثر وحين يترك الجامعة فى أجازة لمدة قد تصل إلى ثلاثة أشهـــر وحين يسمح باستهلاك عدد أكثر من ثلاثة أشهر لقضاء الامتحانات سواء امتحانات دور مايـو أو دور سبتمبر بالنسبة للطلبة المتخلفين وغير ذلك من جوانب الهدر الاخــــــرى.

٦ ـ تعرضت العلاقة بين الاستاذ والطالب للكثير من الخلل وفق هذا النظام نظـــــرا لانعدام الصلة بين الاثنين .

٧ ـ روتينية العمل بهذا النظام حدّت فى الكثير من الاحوال من ملاحقة متطلبات التغيير والتطويـــر ، نظرا لانعدام المرونة فى تغيير التخصص أو اضافة مواد أو حذفها وغـــير ذلـــــك .

ب ـ نظام الفصول الدراسيـــة :

ثانى أكثر النظم انتشاراً فى مصـــر حيث تقوم بتطبيقه معظم كليات الزراعة ، وطبقـــا لهذا النظام تقسم السنة إلى فصلين دراسيين يحدد للطالب عدداً من المقررات يدرسهـــا فى كل فصل دراسى وذلك بطريقة الزامية يؤدى فى نهاية كل فصل امتحانا فى تلك المقررات التى درسها ، فاذا نجح انتقل إلى الفصل الدراسى الثانى ، وتختلف النظم المعمول به فيما يتعلق بالامتحانات ، فبعض الكليات تشترط نجاح الطالب فى جميع المواد للانتقال إلـى الفصل التالى ، وبعضها الاخر يوافق على انتقاله بمقرر أو مقررين ، أما اذا رسب فى أكثر من مقررين فعليه أن يعيد الفصل دراسة وامتحانا ، والبعض الآخر يعطى فرصة للطالب لكـى ينتقل بمقررات تختلف من عدة فصول وتمنعه من ذلك عند وصوله لفصل معين فتقرر ضرورة نجاحه لكى ينتقل إلى الفصل التالى .

ومن الملاحظ أن هذا النظام يختلف عن نظام العام الدراسى فى أنه يخفف العبء الدراسى عن الطالب حيث تقسم المواد فى نفس الوقت على الفصول الدراسية .(شميس، ١٩٧٩: ٢٨)

ومن مميزات هذا النظام أنه يقلل من الوقت والجهد الضائع للطلبة الراسبين فى عـــدد محدود من المقررات (النشار ، ١٩٧٦: ٢٩٤) ومن الملاحـــــظ أن نظام الفصـ

الدراسية لم يأت بجديد من الناحية العملية أو الادارية خاصة وأن عدد الموادالمقررة على الطلاب فى الفصل الدراسى قد تقترب من المواد المقررة وفق نظام العام الدراسى بالاضافة الى تعرضه لمعظم السلبيات التى يتعرض لها نظام العام الدراسى الكامل والتى سبق عرضها قبل ذلك .

جـ ـ نظام الساعات الدراسية المكتسبة :

نظام دراسى بدأ يشق طريقه نحو الجامعات المصرية وفيه تنقسم السنة الدراسية إلى عدة فصول دراسية ، ويختار الطالب وفقا لهذا النظام فى كل فصل دراسى مجموعة من المواد هى فى الاساس تعادل عددا من الساعات أو الوحدات المعتمدة ومن حيث المبدأ يختلف الطلبة فى عدد المواد التى يدرسونها فى كل فصل دراسى وفى عدد الساعات أو الوحدات التى سيكتسبونها فى نهاية كل فصل ، ونظرا لأن موضوع البحث يتناول عرضا لنظام الساعات الدراسية المعتمدة فى التعليم الجامعى والعالى فانه سيتم تناول هذا النظام بشىء من التفصيل يتم فيه توضيح :

١ ـ نشأة وتطور النظام .
٢ ـ المنطلقات التى يستند اليها النظام .
٣ ـ أهم المصطلحات المستخدمة فى هذا النظام .
٤ ـ بعض الدراسات السابقة التى تناولت نظام الساعات المعتمدة .
٥ ـ أهم أسس ومقدمات النظام .
٦ ـ أهم مزايا النظام .
٧ ـ أهم السلبيات والعقبات التى تواجه تطبيق النظام .
٨ ـ متطلبات تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى التعليم الجامعى .

١ – نشأة وتطور نظام الساعات الدراسية المعتمـــدة :

ترجع جذور نظام الساعات الدراسية المعتمدة إلى نظام التعليم الاسلامى ابان عصر النهضة الاسلامية ، حين ظهرت مدارس الجوامع التى سميت بالحلقات الدراسيـــة وقد قامت هذه الحلقات الدراسية بتقديم العديد من المقررات ، ولقد أعطيت للطلاب الدارسين حرية اختيار المادة ، والتنقل إلى من يقومون بتدريسها ، كما أعطى هـذا النظام الحرية للطالب لاختيار الحلقة الدراسية ووقت الدراسة وعدد الدروس، وكانت هذه الحلقات الدراسية تدور حول أحد أعمدة المسجد، ومن أهم هذه الجوامع الجامع الأزهر الذى فتح أبوابه لكل الدارسين دون شروط خاصة حيث يمكن للطالب متابعـة الدراسة لأى عدد من السنوات ودون قيود خاصة بالسن ، كما كان للطالب الحريـة فى التردد على أى عدد من الأساتذة ، وفى ظل هذا النظام وتعدد الاختيـارات المتاحة للدارسين ازدهر الأزهر واستمر واتجهت نحوه علوم اللغة والطب والرياضـة والمنطق والفلسفة وذلك بالاضافة إلى العلوم الدينية (فهمى ، ١٩٧٣: ١٠) ، ونتيجـة للغزو العثمانى فى بداية القرن السادس عشر تدهورت الحياة العلمية والثقافية فـى الأزهر ، وتحول مبدأ الاختيار إلى منهج بسيط لم يتغير أو يتطور لفترة زمنية طويلـة كما كان مبدأ فرض المناهج الدراسية على الطلاب سائدا فى معظم الدول الاوربيـة حتى القرن الثامن عشر ، ولكن نتيجة للتطور العلمى والتكنولوجى فى شتى المجالات – تعددت ميادين الدراسة وتراكمت المعلومات فى مختلف أنواع المعرفة ، وأصبح الاختيار أمرًا ضروريا للطلاب ولذا حاولت الجامعات الالمانية فى القرن التاسع عشر مواجهـة ذلك عن طريق زيادة الاقسام وأعداد الأساتذة داخل الاقسام ، ورغم ذلك تعـذر على الدارس الالمام بكل هذه التخصصات مما أدى إلى وضع نظم دراسية تمكـن الطالب من اختيار المجال الدراسى للتخصص الذى يرغب فى الاستمرار فيه، وقد انعكس ذلك على الجامعات الامريكية حيث أخذت فى زيادة التخصصات ومع أواخر القـرن التاسع عشر صدر قانون يمنح أراض عامة للولايات والمقاطعات التى تقوم بانشـاء كليات هدفها الاكبر تعليم الزراعة والميكانيكا دون استبعاد الدراسة العلميـة الكلاسيكية الأخرى ، وعلى أن تتضمن أيضا الفنون العسكريـة ، وذلك لتحسين التعليم العملى الحر وتوفيره للطبقات الصناعيـة .

ولقد أسهم توماس جيفرسون رئيس جامعة فرجينيا فى عام ١٨٧٥ فى تطوير مبدأ الاختيار حين وضع نظاما اختياريا معدلا يتيح للطالب حرية اختيار التخصص الذى يرغب فيه من بين التخصصات المختلفة حيث تكون المقررات الدراسية داخل كل تخصص اجبارية وقد تعرض هذا النظام لتعديلات كثيرة لزيادة فرص الاختيار داخل كل تخصص أو تقليلها ولقد تحمس لهذا النظام تشارلز وليم اليوت رئيس جامعة هارفارد من عام ١٨٦٩ حتى عام ١٩٠٩وخلال فترة رئاسته للجامعة أصبح المنهج كله اختياريا تقريبا ، وعندما تولى لورنس لويل رئاسة جامعة هارفاردفى ١٩٠٩ أدخل العديد من التغييرات على نظام اليوت الكامل الاختيارى وحدث ذلك أيضا فى الجامعات الامريكية الاخرى ، فقد عدلت هذه التغييرات النظام الاختيارى الكامل بحيث أصبحت بعض المقررات ثابتة والبعض الآخر غير ثابت.
ولقد اتبعت بعض هذه الجامعات نظام التخصص الرئيسى والتخصص الفرعى ويتطلب ذلك بصفة عامة من واضعى النتائج تحديد بعض المقررات كمتطلبات تخصص رئيسى أو كمتطلبات تخصص فرعى على الطالب أن يستكملها بعد اختياره لتخصصه أما باقى المقررات فيختارها بنفسه ، وهذا النظام الاختيارى المعدل هو فى الواقع ما يمكن تسميته بنظام الساعات الدراسية المعتمدة . (بليع ، ١٩٧٨ : ٢٥ - ٢٦) .

٢ - أهم المنطلقات التى يستند إليها نظام الساعات الدراسية المعتمدة :

يستند هذا النظام إلى مجموعة من المنطلقات التربوية من أهمها :

(١) اختلاف الطلاب فى قدراتهم وامكاناتهم ومستوى تحصيلهم عند التحاقهم بالجامعة

(٢) اختلاف الطلاب فى سرعة استيعابهم وفى ذكائهم وقدراتهم العقلية وينعكس هذا الامر على مستواهم العلمى بالكلية .

(٣) اختلاف رغبات وميول وآمال الطلاب

(٤) الطلاب أدرى بمصالحهم أكثر مما يظن الكثير من البالغين ، وتزداد هذه الدراية بالقاء المسئولية عليهم .

(٥) تتنوع احتياجات المجتمع وتزداد تنوعا بمرور الوقت .

(٦) تتزايد وتتراكم كمية المعارف الانسانية بدرجة كبيرة وبسرعة ضخمة

(٧) يؤدى تقسيم المعارف الانسانية إلى تكوين حواجز وهمية قد تضر بتكامل المعرفة

(٨) تعليم الطالب كيفية الحصول على المعلومات أفضل من تحفيظه المعلومات ، وتعليمه كيف يحل المشكلات أفضل من تحفيظه حلولا لعدد محدود من المشكلات.

(٩) لايرمى التعليم الجامعي إلى ساعدة الطالب على استيعاب كمية من المعلومات حـــول موضوع معين فقط ، وانمـــا يرمى إلى ساعدة الطالب على اكتساب مهارات مهنيـــة واتجاهات علمية وتقديم الطالب إلى مصادر المعرفة أيضـــا .

(١٠) ينبغى أن تعكس المناهج الدراسية بالجامعة احتياجات المجتمع ومتطلباتـــه

(١١) درجات الثانوية العامة لاتعكس بالضرورة قدرات وميول واستعدادات الطـــالب.
(شوقى ، ١٩٨٥ : ١٤ –١٥)

المصطلحات المستخدمـــة فى نظام الساعات المعتمدة :

(١) نظام الساعات الدراسية المعتمدة :
نظام دراسى قائم على السماح للطالب باختيار التخصص مع اتمام مقررات محددة داخل كـل تخصص بالاضافة إلى مقررات المعرفة المهنية التى تحددها الكلية ومقررات المعرفة العامـــة التى تحددها الجامعـــة .

(٢) الوحـــدة الدراسيـــة:
وحدة علمية تسجل للطالب فى حالة نجاحه فى المقرر الذى يدرسه ، وهى توزن عادة بساعة دراسية أسبوعية نظريـــة أو بساعتين عمليتين على الاقـــل ، ومن المفترض أن يعمـــل الطالب ساعتين اضافيتين لكل ساعة دراســـة نظرية كما أنها تكون أساس تعيين العـــبء الدراسى الذى يأخذه الطالب ، وبمعنى آخر تعادل جهد أسبوع قدرة ساعة عمـــل.

(٣) العـــبء الدراســـى:
عـــدد الوحدات الدراسية التى يجوز للطالب تسجيلها خلال الفصل الدراسى الواحـــد

(٤)الفصـــل الدراســـى:
الفترة الدراسية الممتدة بين بدء الدراسة ونهايتها وتختلف مدة الفصل الدراسى طبقا لتوزيـع السنة الدراسية فبعض النظم يقسم السنة الدراسية إلى فصلين رئيسيين فصل الربيع والخريـف ومدة كل فصل فى حدودستة عشر أسبوعا بالاضافة إلى فترتى التسجيل والامتحانات، أمـــا الفصل الصيفـى فمدته الزمنية فى حدودسبعة أسابيـــع بالاضافة إلى فترتى التسجيـــل والامتحانات وهو فصل اختيارى ، أما النظم التى تقسم السنة الدراسية إلى أربعة فصول فعادة تكون مدة الفصل الدراسى فى حدود عشرة أسابيع بالاضافة إلى فترتى التسجيل والامتحانـات.

(٥) المتطلبات الجامعيـــة :
مجموعة المقررات العلمية التى تتصل بنواحى الحياة والتربية الجامعية ، وما تشمله من قيـــم اخلاقية وانسانية ومفاهيم علمية وحضارية ودينية لنمو الـطلاب بخلفية ثقافية مشتركة فى رؤيـــة قضايا مجتمعهم وأمتهـــم وعصرهم .

(٦) متطلبات الكليـــــــة :
مجموعة المقررات العلمية التى تتصل بنواحى الاعداد المهنى بالكلية وتحتوى على المقـررات المناسبة لاعداد الطالب للعمل بمهنتـــــه .

(٧) متطلبات التخصص الرئيســـى :
مجموعة المقررات الدراسية التى يراها القسم العلمى المختص ضروريـــة للتخصـــص .

(٨) متطلبات التخصص المسانـــد :
مجموعة المقررات التى تؤخذ من حقل علمى آخر خارج حقل التخصص الرئيسى وتكون مركـــزة على جانب علمى واحد ، وعادة يرتبط هذا الجانب برباط قوى بالتخصـــص الرئيســـى .

(٩) معـــدل الفصـــل :
معدل نقاط تقديرات المقررات التى درسها الطالـــب نجاحا أو رسوبا فـــى ذلـــك الفصـــل لكل وحـــدة .

(١٠) المعدل التراكمـــى :
معدل النقاط لجميع المقررات التى درسها الطالب نجاحـــا أو رســـوباً حتى تاريـــخ احتســـاب ذلك المعـــدل .

(١١) معـــدل التخـــرج :
المعـــدل التراكمـــى عنـــد اكتمـــال متطلبات التخـــرج .

(١٢) المرحلـــة الدراسيـــة :
تحـــدد بعدد الوحدات الدراسية التى أنجز الطالب دراستهـــا ونجح فيها بالمستويـــات المقررة من قبل الجامعـــة (العمرى ، ١٩٨٤: ١٦ – ١٧) .

(١٣) الساعـــة الفصليـــة :
هى ساعة زمنية (ستون دقيقة) فى الاسبوع لمدة فصل دراسى كامل ، ويدخل ضمـــن الساعات الفصلية المدة المخصصة للانتقال بين الساعات المتتالية ومدتها عشر دقائق علـــى الاكثر (وزارة التربية بالكويت ، ١٩٨١/٨٠: ٩) .

(١٤) المتطلبات الدراسيـــة :
عدد الوحدات الدراسية اللازمة لانهاء الدراسة الجامعية بنجاح ، وتختلف النظم الجامعيـــة فى تحديد عدد الوحدات الدراسية اللازمة لانهاء الدراسة الجامعية فبعضهـــا يكتفـــى بـ ١٢٠ ساعة فصلية وبعضها الآخر يزايد فى عدد الساعات لتصل إلى ٢٠٠ وحدة دراسيـــة (كاظم ، ١٩٧٩ : ٤٢) .

(١٥) الارشـــــاد الاكاديمـــــي :

عملية مساعدة الطالب على اكتشاف قدراتهوامكانياته الدراسية ومعاونته فى تصـــــميم خطة دراسته واختياره للتخصص المناسب ، وتحقيقه لشرط القسم الاكاديمىالذى يلتحق به فيما يتعلق بمتطلبات تخرجه ، ومساعدته فى التغلب على أية صعوبات تعـــترض مساره الدراسى . (بلبع ، ١٩٧٨ : ٢٩) .

(١٦) فترة المراقبة الأكاديميـــــة :

فترة زمنية يوضع الطالب خلالها فى قائمة الانذار ويحذر لكى يعمل باجتهـــــاد أكثر نظرا لتـــدنى مستواه الدراســـي .

(١٧) التسجيـــــــل :

عملية أختيـــار الطلاب للمقررات التى يرغبون التسجيل فيها وذلك بمساعـــــدة المرشـــدين الأكاديميين .

(٤) بعض الدراسات السابقة التي تناولت نظام الساعات المعتمدة :

نظرا لعدم انتشار تطبيق نظام الساعات المعتمدة بمصر فقد انخفض عدد الدراسات والبحوث التي تناولت هذا النظام ، كما قلت بدرجة كبيرة البحوث الميدانية التي تبحث في نظام الساعات المعتمدة ، وظهر عدد أكبر من البحوث التي أجريت في المجتمعات العربية التي تطبق هذا النظام ، وفيما يلي عرض لأهم البحوث التي تناولت نظام الساعات المعتمدة :

(١) دراسة شفيق بلبع ١٩٧٨:
نشرت هذه الدراسة في مجلة اتحاد الجامعات العربية عام ١٩٧٨ بعنوان نظام الساعات المعتمدة (الوحدات الدراسية) ومدى امكانية تطبيقه في كليات الصيدلة في الوطن العربي وفي هذا البحث تم عرض أهم أهداف نظام الساعات المعتمدة والأسس التي يعتمد عليها وأهم الخطوات اللازمة لتنفيذ النظام المقترح . (بلبع ، ١٩٧٨) .

(٢) دراسة علي محمد شميس ١٩٧٩:
نشرت هذه الدراسة بمجلة اتحاد الجامعات العربية بعنوان النظم الدراسية بجامعة قاريونس ، وفي هذه الدراسة قام الباحث بمقارنة مجموعة النظم المستخدمة في الجامعات ثم عرض لنظام الساعات المعتمدة المطبق في بعض كليات جامعة قاريونس وقارن بينه وبين النظام المستخدم في باقي الكليات ، موضحا أهم مقترحاته في سبيل تطوير الأداء العلمي بالجامعة . (شميس ، ١٩٧٩).

(٣) دراسة عبد القادر حطاب ١٩٧٩:
نشرت هذه الدراسة بمجلة اتحاد الجامعات العربية بعنوان تدريب العاملين في أجهزة القبول والتسجيل بالجامعات العربية ، وهو بحث سبق تقديمه لندوة نظم القبول والتسجيل بالجامعات العربية التي عقدت في جامعة البصرة في المدة من ٢٠ - ٢٥ نوفمبر ١٩٧٨ وفيه عرض الباحث لأهم مبادئ التدريب وأخلاقيات مهنة التسجيل وأهم خطوات تدريب العاملين في هذا المجال موضحا أهم خطوات القيد والتسجيل وعمل الجداول وفق نظام الساعات المعتمدة . (حطاب ، ١٩٧٩).

(٤) دراسة عبد الرحمن الأحمد، سعد الهاشل ١٩٨٤:
نشرت هذه الدراسة بحولية كلية التربية جامعة قطر عام ١٩٨٤ بعنوان كليات التربية واعداد الكوادر البشرية الاساسية لنظام الساعات المكتسبة المعتمدة في التعليم الثانوي " نظام المقررات " في ضوء دراسة الواقع في المدارس بدولة الكويت ، وكان هدف الدراسة التعرف على الواقع الحالي للكوادر البشرية العاملة في مدارس المقررات واقتراح كيفية اعداد الكوادر البشرية اللازمة وقدم الباحثان مجموعة من خطوات اعداد الكوادر اللازمة . (الاحمد ، الهاشل ، ١٩٨٤) :

(٥) دراسة خالـــد العمرى ١٩٨٤:
قدمت هذه الدراسة لمـؤتمر نظام الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمى فى التعلـيم العالى المنعقد بدمشق عام ١٩٨٤ بعنوان نظام الساعات المعتمدة (نشأته وتطـوره) وفى هذه الدراسة عرض الباحث لاهـم ملامح نظام الساعات المعتمدة وأهم خصائصـه وسلبياته ، كما عرض مجموعة من المصطلحات المستخدمة فى النظام ، وبعض المفاهـيم المستخدمة بالجامعات العربيـة ومدى الحاجة لتوحيدها . (العمـرى ١٩٨٤).

(٦) دراسة اسماعيل بحيص ، محمد على بيضون ١٩٨٤:
قدمت هذه الدراسة لمؤتمر نظام الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمى فى التعليم العالى المنعقد بدمشق عام ١٩٨٤ بعنوان (القبول والتسجيل فى نظام الساعات المعتمـدة) وعرضت الدراسة لنظام القبول والتسجيل وعناصرالتسجيل والارشاد الاكاديمى والانسحـاب والاضافـة . (محيص ، بيضون ، ١٩٨٤).

(٧) دراسة اسماعيل محمد صفوت ١٩٨٤ :
قدمت هذه الدراسة لمؤتمر نظام الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمى فى التعليم العالى المنعقد بدمشق عام ١٩٨٤ بعنوان (حفظ السجلات والضبـط والمتابعة فى الجامعـات المطبقة لنظام الساعات المعتمدة) وفيها عرض الباحث لاهم سمات النظام الجيد لحفـظ المستندات والسجلات والوثائق بالجامعة ، وطرق حفظ هذه المستندات .(صفوت، ١٩٨٤).

(٨) دراسة عبد الرحمن عطيـات ١٩٨٤:
قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمى فى التعليم العالـى المنعقد بدمشق عام ١٩٨٤ بعنوان (استخدام الحاسب الآلى فى القبول والتسجيل فـى جامعة اليرموك ، وعرضت الدراسة لمدى أهمية استخدام الحاسب فى نظم القبول والتسجيـل المرتبطة بنظام الساعات المعتمدة وأهم معوقات استخدام الحاسب الآلى ثم عرضت لتجربـة جامعة اليرموك بالاردن . (عطيـات ، ١٩٨٤) .

(٩) دراسة خالـــد العمرى ١٩٨٤:
قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمى فى التعليم العالـى المنعقد بدمشق عام ١٩٨٤ بعنوان الارشادالاكاديمى فى اطار نظام الساعات المعتمـدة، وفى هذه الدراسة تم عرض دور المرشد الاكاديمى والمهام الملقاة على عاتقه ومـدى أهمية الارشاد الاكاديمى ومصادرهوأساليبه . (العمـرى ، ١٩٨٤) .

(١٠) دراسة عنرارجراوات ١٩٨٤:
قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمى فى التعليم العالـى المنعقد بدمشق عام ١٩٨٤ بعنوان " الخططالدراسية والارشاد الاكاديمى " وتحتوى هـذه الدراسة على بعض المعلومات عن الخطط الدراسية والارشاد الاكاديمى فى نظم الساعـات المعتمدة والمصدر الرئيسى لهذه الورقة جامعة اليرموك . (جراوات ، ١٩٨٤).

(١١) دراسة عبد القادر رباعــي ١٩٨٤:

قدمت هذه الدراسة لمؤتمر الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمي في التعليم العالـــــي . المنعقد بدمشق عام ١٩٨٤ بعنوان " الارشاد الاكاديمي والتسجيل مشكلات وحلــــول " وفي هذه الدراسة عرض الباحث لاهم المشاكل التي تواجه الارشاد والتسجيل والامتحانات في ظل نظام الساعات المعتمدة ، وما نتج عن تطبيق هذا النظام ومقترحاتحل هـــذه المشكلات (رباعـــي ، ١٩٨٤) .

(١٢) دراسة عبد المجيد نشواتي وشاهر الحسن ١٩٨٤:

قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمي في التعليم العالــي المنعقد بدمشق في عام ١٩٨٤، بعنوان مشكلات الارشاد الاكاديمي في جامعة اليرمـــوك وفي هذه الدراسة تم عرض أهم المشكلات التي نتجت عن تطبيق نظام الساعات المعتمـدة بالجامعة وذلك بعد أجراء مجموعة من المقابلات الفردية لبعض المرشدين وتم تصنيف هـذه المشكلات وفق ما يواجهه الطلاب أو المشكلات التي لها علاقة بين المرشد والطلاب وبعد ذلك تم عرض الباحثان لمجموعة من المقترحات والحلول . (نشواتي ، الحسن، ١٩٨٤).

(١٣) دراسة سليمان الريحاني ، نزيــه حمدي ١٩٨٤:

قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمي في التعليم العالـــي المنعقد بدمشق في عام ١٩٨٤، بعنوان " نموذج مقترحللارشاد الاكاديمي في نظــــام الساعات المعتمدة " . وعرضت الدراسة لاهمية دور الارشاد الاكاديمي في تكيف الطالـــب ثم عرضت للنموذج المقترح للارشاد الاكاديمي ومهمات المرشدرستلزمات الارشاد الاكاديمــي. (الريحاني ، حمدي ، ١٩٨٤) .

(١٤) دراسة على عسكر ، سيد التوم ،محمد الانصاري، ١٩٨٥:

نشرت هذه الدراسة بمجلة العلوم الاجتماعية ، الصادرة عن جامعة الكويت بعنـــــوان " استقلالية أعضاء هيئة التدريس في مجال عملهموفق نظام المقررات بمعهدى التربيـــة للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت ، والبحث يهدف الى التعرف على مدى ما يتمتع بـــه أعضاء هيئة التدريس بمعهدى التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت من استقلاليـــة في أدائهم لعملهم التربوي وفق نظام المقررات ، والبحث يتكون من جانبين أولهمـــا نظرى ويعرض لمفهوم الاستقلالية ، والاخر ميداني ، ولقد أوصى البحث بضرورة اعـــادة النظر في نصوص اللائحة الاساسية لمعاهد التعليم للوصول الى القدر الكافي من الاستقلالية لاعضاء هيئة التدريس في ممارستهم لعملهـــم .(عسكر، التوم، الانصاري، ١٩٨٥).

(١٥) دراسة أحمد بستان ، صالح الجاسم ، ١٩٨٥:

نشرت هذه الدراسة بمجلة العلوم الاجتماعية ، الصادرة عن جامعة الكويت بعنوان" التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية ، والبحث يهدف الى محاولة الوقوف علـى نتائج تطبيق نظام المقررات في التعليم الثانوي أملا في تطوير العملية التربوية وازدهـــار نظام المقررات ، ولقد توصل البحث الى ضرورة توفير الامكانات المادية المطلوبة لتطبيـــق

نظام المقررات ، وتشجيع وتدريب أعضاء هيئة التدريس والاشراف ، كما أوصى البحث بضرورة التخفيف عن الطلاب بالنسبة للمقررات ، واضافة بعض الشعب المناسبة. (بستان ، الجاسم ، ١٩٨٥).

(١٦) دراسة على صالح جوهر ١٩٨٥:
قدمت هذه الدراسة لمؤتمر تطوير التعليم الجامعى المنعقد بالقاهرة عام ١٩٨٥وعقده قطاع كليات الاداب والعلوم والدراسات الانسانية ، وفيه عرض الباحث لمدى أهمية تطبيق نظام الساعات الدراسية بكلية التربية وما تواجهه كلية التربية من عقبات ومشكلات ناتجة عن التطبيق الحالى للنظام المعمول به ، واقترح البحث نموذجا للتطبيق بكليات التربية . (جوهر ، ١٩٨٥) .

(١٧) دراسة عاصم الدسوقى ١٩٨٥:
قدمت هذه الدراسة الى المؤتمر الذى أقامه قطاع الآداب والعلوم والدراسات الانسانية بالقاهرة عام ١٩٨٥عن تطوير التعليم الجامعى وكان عنوان الدراسة " نظام الساعات المعتمدة وامكانية الاخذ به فى الجامعات المصرية ، ولقد تناول الباحث مدى تكامل العلوم الانسانية ثم عرض مشروعامقترحا لتطبيق نظام الساعات المعتمدة بالجامعات المصرية وقام بشرح مزايا النظام المقترح وبعض تفصيلاته . (الدسوقى ، ١٩٨٥).

(١٨) دراسة صلاح حوطر ١٩٨٥:
قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر تطوير التعليم الجامعى الذى أقامه قطاع الاداب والعلوم والدراسات الانسانية بالقاهرة عام ١٩٨٥ وكان عنوانها "متطلبات تطبيق نظام الساعات المعتمدة وفيه عرض الباحث التعريف بهوية نظام الساعات المعتمدة والنظريات السلوكية والتربوية المرتبطة بهذا النظام والاهتمام بالعملية التعليمية والحرية فى تحديد البرنامج الدراسى وغير ذلك من العوامل المرتبطة بهذا النظام . (حوطر ، ١٩٨٥) .

(١٩) دراسة عبد المنعم شوقى ١٩٨٥:
قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر تطوير التعليم الجامعى الذى أقامه قطاع الآداب والعلوم والدراسات الانسانية بالقاهرة عام ١٩٨٥ وكان عنوانها " الجامعة والمجتمع " وعرض فيها الباحث ثورة المجتمع وثورة التعليم ، ثم عرض لبعض المشكلات المجتمعية المرتبطة بالتعليم الجامعى ، ثم عرض للتعليم الجامعى ومسئوليات الجامعة فى مصر ، وفى النهاية عرض لنظام الساعات المعتمدة والاعتبارات النفسية والاجتماعية والتربوية التى يعتمد عليها هذا النظام (شوقى ، ١٩٨٥) .

تحليل وتعليق

عرضت الدراسات السابقة لأهم أسس ومتطلبات نظام الساعات المعتمدة ومدى الحاجة لتطبيقه فى الجامعات العربية ، المصرية ، ومن الملاحظ أن الدراسات المقدمة فى المجتمع المصرى تقترب من الدراسات النظرية الهادفة لتوضيح فكرة وأسس هذا النظام وتحاول أن تبشره باعتبار

أنه النظام الأمثل والأفضل لمستقبل التعليم الجامعى المصرى ، أما الدراسات التى أجريت فى بعض المجتمعات العربية التى طبقت نظام الساعات المعتمدة فقد كان معظمها ميدانيا تقويميا .. ، يهدف الى توضيح مدى ما واجهه تطبيق نظام الساعات من عقبات ومشكلات وطرق التوصل الى أفضل المخرجات باستخدام هذا النظام ، ولذلك فمن الضرورى حصر هذه المشكلات والعقبات التى واجهت تطبيق نظام الساعات فى المجتمعات العربية قبل المطالبة بتطبيقه فى المجتمع المصرى للتوصل الى أفضل العناصر والمتطلبات اللازمة لتطبيق هذا النظام بالجامعات المصرية .

أهم أسس ومقومات نظام الساعات الدراسية المعتمدة :

يعتمد نظام الساعات الدراسية المعتمدة على مجموعة من القواعد والأسس التى تميزه عن غيره من النظم الدراسية المنتشرة فى الجامعات المختلفة ومن أهم هذه الاسس:

أولا ـ مجالات المعرفة المقدمة :

ويقدم هذا النظام مجالات المعرفة فى ثلاثة مجالات رئيسية ، فهو يقوم على افتراض أن خريج الجامعة انسان مثقف ثم هو متخصص ثم يعمل فى مهنة معينة أى مهنى ولذلك يحرص هذا النظام على اعداده وفق المحاور الثلاثة السابقة ، وفيما يلى تلخيص لهذه المحاور ومقرراتها :

(١) متطلبات الجامعة :

ويطلق عليها أيضا مجموعة مواد المعرفة العامة ، أو مقررات الثقافة العامة ، والغرض منها اكساب الطالب قدرا مناسبا من المعلومات فى العديد من مجالات المعرفة العامة والعلوم وهذه المقررات تعتبر أساسية وضرورية لكل طالب جامعى ، فالاعداد الثقافى العام شرط ضرورى يميز خريج الجامعة عن غيره ،وتختلف لوائح وقواعد العمل التى تسير عليها الجامعات التى تطبق هذا النظام من حيث نسبة ساعات مقررات المعرفة العامة بالنسبة لحجم ساعات الاعداد ، كما تختلف من حيث نوعية الثقافة العامة المقدمة ، وتتراوح هذه النسبة بين ١٠٪ ــ ٣٠٪ .

أما بالنسبة لمقررات المعرفة العامة فتختلف باختلاف الفلسفة التى تنتهجها الجامعة فالجامعة التى تسير وفق منهج دينى تركز موادها الثقافية على الاتجاه الدينى والجامعة العلمانية تضع مواد ثقافية علمانية .

(٢) متطلبات الكلية :
تحتوى على المقررات المناسبة لاعداد الطالب للمهنة التى سيعمل بها وهى تميز كل كلية عن غيرها ، فهناك مجموعة المقررات المقدمة من كليات التربية للاعداد لمهنة التدريس وهناك مجموعة المقررات التجارية التى تميز المتخرج من كلية التجارة ، وغير ذلك ، وعلى العموم فمعظم هذه المقررات تخدم الطالب فى امداده بجوانب مختلفة من العلوم التى ترتبط بتخصصه ، وتعد معرفتها شرطا لاكتمال عناصر القدرة على اتقانه لمهنته فى ذلك التخصص (رباعى ، ١٩٨٤ : ٨٨) . وتمثل هذه المقررات نسبة من ٢٠٪ الى ٣٠٪ من الساعات المعتمدة للتخرج .

(٣) متطلبات التخصص :
وهى المقررات التى تنمى تحصيل الطالب فى تخصصه الرئيسى والفرعى " المساند " وتحتوى على :

أ ـ مجموعة مقررات التخصص الرئيسى ويطلق عليها فى بعض الاحيان متطلبات القسم ويختارها الطالب بتوجيه المرشد من بين ما يعرضه القسم المختص مما يراه ضروريا للتخصص .

ب ـ وهناك مجموعة مقررات تخصصية أخرى يطلق عليها مقررات التخصص المساند أو الفرعى ويختارها الطالب فى تخصص واحد مما تقدمه الكلية على أن يكون هذا التخصص وثيق الصلة بالتخصص الرئيسى ، بحيث تساعده على التزود بالمعارف والمعلومات اللازمة لتخصصه لاستكمال اعداده الاكاديمى .
وتمثل مجموعة مقررات التخصص الاصلى نسبة تتراوح بين ٤٥ ـ ٥٥٪ من مجموع الساعات المعتمدة للتخرج فى حين تكون نسبة مقررات التخصص المساند فى حدود ١٥ ـ ٢٠٪ من مجموع الساعات المعتمدة للتخرج .
ومن الملاحظ أن المقررات المقدمة فى المتطلبات الثلاثة السابق الاشارة إليها تحتوى على مجموعة مقررات اجبارية وأخرى اختيارية .

(٤) مقررات اختيارية :
وهى مجموعة مقررات يترك للطالب حرية اختيارها طبقا لاهتماماته وميوله وقدراته ورغبته فى التزود بالمعرفة فى أى فرع من فروع المعرفة والتخصص وقد تتفق المقررات التى يختارها الطالب مع تخصصه وقد تختلف وتمثل هذه المقررات نسبة بين ٥٪ ـ ١٠٪ من مجموع الساعات المعتمدة للتخرج .

(٥) مقررات استدراكية :
هى مقررات تقررها الجامعة على طلبتها جميعا أو على قسم من أقسامها بهدف مساعدة الطلبة على التحصيل فى متطلبات دراستهم ، وهذه المقررات لاتحتسب ساعاتها عادة ضمن الساعات المعتمدة اللازمة للتخرج .

ثانيا ـ تنظيم العـــام الدراسى :

توجد عدة تقسيمات للعام الدراسى يستند إليها نظام الساعات الدراسية المعتمدة ، فمعظـم هذه التقسيمات تسير وفق تنظيم يقسم السنة الدراسية إلى فصلين دراسيين كل فصل دراســى تستمر الدراسة فيه حوالى ١٦ أسبوعا بالاضافة إلى فترات التسجيل والارشاد والامتحانـــات ويطلق على أحد الفصلين فصل الخريف أما الاخر فيطلق عليه فصل الربيع ويجوز اضافـــة فصل صيفى مدة الدراسة فيه سبعة أسابيع بالاضافة إلى فترات التسجيل والارشاد والامتحانات لمن يرغب فى التسجيل فيه . وهناك تقسيم آخر يقسم العام الدراسى إلى أربعة فصول وعادة تكون مدة الفصل الدراسى فى حدود عشرة أسابيع بالاضافة إلى فترات التسجيل والارشـــاد والامتحانـــات .
ويمكن للطالب أن ينسحب من التسجيل لفصل دراسى أو أكثر طبقا لظروفه الخاصة أو لعـــدد مـــن المقررات .

ثالثا ـ التقويم والامتحانـــــات :

توجد عدة طرق لتقويم الطلاب وفق نظام الساعات المعتمدة ، فبعض اللوائح والنظـــم تضع ٢٠٪ من الدرجة لاعمال الفصل والانشطة البحثية المختلفة ، وتضع ٢٠٪ لامتحان نصف الفصل ، ثم ٦٠٪ من الدرجة لامتحان نهاية الفصل ، وهناك لوائح تترك لعضو هيئة التدريس القيام بعملية التقويم خلال الفصل الدراسى على ألا تقل درجة نهاية الفصل عن ٤٠٪ مـن الدرجة الكلية ، ولذلك يمتاز هذا النظام بوجـــود :

أ ـ امتحانات لتقويم أعمال الفصل ، وامتحانات أخرى لنهاية الفصل ، كما توجد بعـض البحوث التى يمكن أن تكون بديلة عن بعض هذه الامتحانات أو مساعدة لهـــا .
ب ـ معدلات فصلية وأخرى تراكمية ، ومعدلات للتخصص وأخرى لغـــير ذلـــك.
جـ ـ معدلات تقرر مستوى الطالب (مقبـــول ، جيـــد ، جيد جـدا ، ممتـــاز).
د ـ معدلات يتقرر من خلالها وضـــع الطالـــب فى لوحـــة الشـــرف
هـ ـ معدلات يتقرر من خلالها انذار الطالب أو فصله من مجموعة التخصص أو فصلـــه مـــن الكليـــة أو الجامعـــة .
و ـ معدلات تؤهل الطالب لتخصص معين وأخرى للانتقال إلى تخصـــص آخـــر
ز ـ معدلات يسمح للطالب معها اعادة المقرر وأخرى لايسمح له معهـــا بذلـــك.

(رباعى ، ١٩٨٤ :٨٩) ومن الملاحظ أن معظم اللوائح التى تسير وفق نظام الساعـــات المعتمدة ، تقوم بترجمة التقديرات إلى أرقام معينة ، فمثلا تترجم المقبول إلى ١، جيـد إلى ٢ ، جيد جدا إلى ٣ ، ممتـــاز إلى ٤ .

رابعا ـ الارشاد الاكاديمـــــــى :

يقصد بالارشاد الاكاديمى أنه عملية يقوم بها أحد أعضاء هيئة التدريس بهدف مساعـــدة الطالب فى اكتشاف قدراته وامكانياته الدراسية ومعاونته فى تقييم خطة دراسته واختيـــاره للتخصص المناسب ، وتحقيقه لشروط القسم الاكاديمى الذى يلتحق به فيما يتعلق بمتطلبـــات تخرجه ، ومساعدته فى التغلب على أية صعوبات تعترض مساره الدراســـى .(بلبع،٧٨ :٢٩)

ولقد حثت التوصية السادسة لمؤتمر المسئولين عن القبول والتسجيل فى الجامعات العربية الذى عقد فى البحرين سنة ١٩٧٩ على توجيه عناية خاصة من جميع الجامعات للارشاد الاكاديمى لرفع مستواه والوصول به الى المستوى المنشود ، ذلك لأن الارشاد الاكاديمى هو ركيزة أساسية لنجاح نظام الساعات المعتمدة ، ويقوم المرشد الاكاديمى بدوره من خلال مراحل ثلاث وفقا لما يلى :

أ ـ قبل اختيار الطالب لمجال تخصصه الرئيسى : يقوم المرشد بشرح مدى حاجة المجتمع الى تخصصات معينة ومدى ملاءمة ذكاء وقدرات الطالب لأى مجال دراسى ، واعلام الطالب بالانظمة الجامعية ، وفهم أسس اختيار نوع الدراسة وأسس اختيار المقررات كما يعمل المرشد على استقصاء وتوضيح أهداف الطالب المتعلقة بالدراسة الجامعية ومساعدته على وضع أهداف واقعية تتناسب مع قدراته وميوله وتوجيه خططه الدراسية بحيث تنسجم مع هذه الاهداف . (البحانى ، حمدى ، ١٩٨٤: ١١٣) .

ب ـ فى أثناء التخصص : ويتم فى هذه المرحلة مساعدة الطالب على وضع برامج وجداول زمنية واقعية للدراسة ، وعلى ترتيب الاولويات ومعالجة مشكلات التأجيل وسوء استخدام الوقت ، كما يقوم المرشد بمساعدة الطالب على فهم المهارات التى تسمح بزيادة القدرة على التركيز ومقاومة التشتت .

جـ ـ فى أثناء فترة الانذار والمراقبة الاكاديمية : يقع على عاتق المرشد دور كبير فى أثناء هذه الفترة التى يتم فيها تحذير الطالب لكى يعمل بجد أكثر وفيها يقوم المرشد بمساعدة الطالب فى مواجهة الخبرات غير السارة وتنمية مهارات الاستعداد للامتحان والاجابة على الأسئلة وتزويد الطالب بمهارات ومعلومات فيما يتعلق بالنشاطات الطلابية والعلاقة بين الطالب وأساتذته لكى يجتاز الطالب هذه الفترة .

خامسا ـ القيد والتسجيل :

يقصد بعملية التسجيل قيام الطالب باختيار المقررات التى سيدرسها فى خلال الفصل الدراسى الجديد ، وعملية التسجيل حتمية وفق نظام الساعات المعتمدة وهى لازمة فى كل فصل دراسى وذلك لاعطاء الطالب الفرصة لاختيار المقررات أو الانسحاب من بعضها أو تغيير بعضها الآخر وعادة تتم عملية التسجيل على مرحلتين يطلق على المرحلة الاولى التسجيل المبدئى وتعنى قيام الطلبة باختيار مبدئى للمقررات التى يرغبون فى دراستها ، وتتم هذه المرحلة فى نهاية الفصل المنتهى ، أما المرحلة الثانية فيتم خلالها اختيار الطالب نهائيا للمقررات التى سيدرسها فى الفصل الدراسى الجديد ، وعادة تكون هذه المرحلة قبل بدء الدراسة بثلاثة أيام ، وعادة يسمح بوجود مرحلة ثالثة يطلق عليها اسم مرحلة التسجيل المتأخر ، وفيها يقوم الطلاب الذين لم يتمكنوا من التسجيل أثناء فترة التسجيل النهائى بالتسجيل وعادة تكون هذه المرحلة بحد أقصى زمنى وهو أسبوع بعد بدء الفصل الدراسى ، ويشرف قطاع القبول والتسجيل على عمليات التسجيل والقبول ورصد الدرجات ، وفيما يلى أهم المهام والواجبات التى تقوم بها وحدات التسجيل بالجامعات :

(١) استكمال اجراءات قبول الطلاب المستجدين وتوزيعهم على التخصصات والاقسام مع مراعاة الشروط اللازمــــة لكل تخصـــص .

(٢) اعداد الجدول الدراسى وفيه يتم حصر للقاعات المتاحة والمقررات المعروضــة وما تم اختيـــاره من المقررات ثم اعداد جدول الفصل الدراسى واعداد جدول الامتحانـــــــــات.

(٣) تنظيم اجراءات التسجيل من خلال حصر المقررات التى تم التسجيل فيها ، واجراء التعديـــلات اللازمة فى الجداول وفق اختيارات الطلاب ورصد كشوف الانسحاب والاضافة واستخراج قوائـــم الشعب التى توزع على أساتذة المقررات .

(٤) رصد نتائج الطلاب فى نهاية كل فصل واستخراج المعدل الفصلى والتراكمى لكل طالب وانـــذار المقصرين من الطلاب أو فصلهم ، ومتابعة حضور الطلاب للمقررات واعداد شهادات التخـرج وفق اللوائـــح المنظمـــة لذلـــك .(حطاب ، ١٩٧٩ : ٦٢ - ٦٥) .

٦- سادسا - الحـــــذف والاضافـــــــة :

يتيح نظام الساعات المعتمدة الفرصة أمام الطالب للتسجيل فى عدد من الساعات ينهـــى عن طريقه دراسته الجامعية قبل مرور أربع سنوات كما يضع حدا أدنى للتسجيل فى الفصــل الدراسى ، ويسمح النظام للطالب بالقيام باجراء تعديلات فى القوائم التى اختارهـــــا فيمكنه حذف بعض المقررات واضافة مقررات أخرى على أن تتم اجراءات الاضافة فى موعـــد أقصاه أسبوع من بداية الفصل الدراسى ، أما عملية حذف المقررات فتستمر لمدة لا تتجـــاوز الاسبوع العاشر من بداية الفصل وفى كل حالة ينبغى موافقة المرشد الاكاديمى والقســـم العلمى المختـــص .

أهم مزايا نظام الساعات الدراسية المعتمــــدة :

يمكن تقسيم هذه المميزات إلى عدة جـــوانب من أهمهـــا :

(١) مميزات اقتصاديـــــة :

تتعرض النظم التعليمية التى تستخدم نظام العام الدراسى الكامل للكثير من النقد بخصـوص عدم الاستثمار الأمثل لامكانات الجامعة ولقدرات الطلاب ، ويسهم نظام الساعات الدراسيـة المعتمدة فى علاج بعض هذه المشاكل ومنها :

أ - يتيح تقسيم العام الدراسى الى فصلين دراسيين وفصل صيفى الفرصة إلى استثمار امكانات الجامعة طوال العام بدلا من وجود عدة أشهر اجازة صيفية لا تستثمر فيها امكانـــات الجامعة وذلك يمثل هدرا وفاقدا كبيرا لا ينبغى أن تتعرض له المجتمعات النامية ، وهناك عدة تقسيمات للفصول الدراسية بدلا من فصلين ، فلقد استحدثت بعض الجامعات تقسيـم-

العام الدراسى إلى أربعة فصول كل فصل يتكون من ثلاثة أشهر بمعنى آخر أنه لا توجـــد أجازة لامكانات الجامعة وعلى أعضاء هيئة التدريس الذين يرغبون فى الحصول على اجــازه عدم اختيار مواد للتدريس فى أحد هذه الفصول كما أن الطالب الذى يرغب فى الحصول على أجازه يستطيع ايقاف قيده لفصل دراسى أو أكثر أو عدد من المواد ، وهذا النظام يتيـــح الفرصة لاستثمار أكثر من ٢٥٪ من امكانات الجامعة التى كانت تهدر فى أثناء الاجازة الصيفية

ب ـ يقلل نظام الساعات الدراسية المعتمدة من الخسائر الناتجة عن تكلفة الفرصة البديلـــة وهى التكاليف التى تنتج عن تفرغ الطلاب للدراسة بالجامعة وذلك لتعرض الكثير من الطـلاب للفصل والرسوب نظرا لالتحاقهم ببعض الاعمال فى أثناء حياتهم الدراسية ، فى حين يتيح هذا النظام الفرصة أمام الطلاب لايقاف القيد لفترات زمنية محددة وبذلك لا يفقد الطـــالب فرصة العمل التى أمامه ولا يفقد المجتمع التكاليف التى يصرفها على الطالب الذى يتعـــرض للرسوب نظرا لالتحاقه بالعمل .

جـ ـ يتيح نظام الساعات الدراسية المعتمدة الفرصة لعلاج مشكلة رسوب بعض الطلاب فى مادة دراسية أو أكثر واعادتهم العام الدراسى نظرا لرسوبهم فى هذه المادة ، وذلك يمثل هـدرا كبيرا من جانبين ، الاول التكلفة التى يتحملها المجتمع والاسرة نتيجة لاعادة العام الدراسى والجانب الاخر يتمثل فى فقد الطالب والمجتمع لعام انتاجى نظرا لانخفاض سنوات انتاجيـــته نظرا لذلك وقد يظهر جانب آخر يتمثل فى تعرض الطالب للانحراف نظرا لوجود فراغ كبيـــر حين يقوم باعادة العام الدراسى فى مادة واحدة أو أكـــــثر .

د ـ يمكن الاستغناء عن نظام الكنترولات والتى تستهلك فترة زمنية طويلة من العام الدراســى وتوفير نفقاتها لاستغلالها فى أمور أخرى ، حيث يعتمد نظام الساعات الدراسية المعتمـــدة على نظم متعددة التقويم تتسم بالمرونة منها توزيع الاختبارات على مدار الفصل الدراســى واعتماده على الاختبارات اليومية والاسئلة القصيرة وما يكلف به الطلاب من بحوث قصيـــــرة أو مشاريع بسيطة بعيدا عن جو الامتحانات العامة وما تتسبب فيه من ارهاق ذهنى ونفســى.

(٢) ممـــيزات تربويـــــــــــــــــــــــة :

يتميز نظام العام الدراسى بأن المادة الدراسية هى محور العملية التعليمية فى حين يركز نظام الساعات الدراسية المعتمدة على جعل الطالب هو محـور العملية التربوية وذلك من خلال تحقيق المميزات التاليـــــــة :

أ ـ يتلقى الطالب فى ظل نظام الساعات الدراسية المعتمدة العناية الكافية والارشـــــــاد والتوجيه من خلال نظام الارشاد الاكاديمى الذى يتيح الفرصة لقيام أحد الاساتذة بارشـــاد وتوجيه الطلاب الى أفضل سبل الاختيار والحياة الجامعيـــــة .

ب ـ يمنح هذا النظام الطالب الثقة بالنفس ويدربـه على تحمل المسئولية وذلك من خـــــلال تعويده على الاعتماد على النفس فى اختيار المادة الدراسية ، واختيار أوقات الدراســـــة

المناسبة للطالب ، حيث يتيح هذا النظام الفرصة أمام الطالب لاختيار المواد الدراسية والمجالات المناسبة لقدراته وظروفه وكذلك اختيار الاستاذ الذى يقوم بتدريس هذه المواد ويمكن توضيح تلك النقطة بأن الطالب حين يختار المادة الدراسية يكون أمام هذه المادة اسم الاستاذ الذى سيقوم بتدريسها فيصبح من حق الطالب اختيار المادة من عدمه ولذلك فله الحرية فى اختيار الاستاذ حين لايقوم بالتسجيل فى المادة التى أمامه ويؤدى ذلك الى اجادة والتزام الطلاب وحريتهم فى الدراسة .

جـ - يأخذ هذا النظام فى اعتباره التنوع والاختلاف الفطرى فى ميول وقدرات الطلاب فلا يلزم الجميع بمناهج واحدة على مستوى سنوات الدراسة المختلفة وبذلك يعمل على تنمية قدرات الطالب وبناء شخصيته وصقل مواهبه ، بما يراعيه من احترام لمبدأ الفروق الفردية.

د - تساعد المرونة التى يتسم بها هذا النظام الطلاب فى اختيار التخصص الذى يرغبون فى الالتحاق به وفى تغيير التخصص حين يكتشفون عدم قدرتهم مواصلة الدراسة به ويكون تغيير التخصص بأقل خسائر ممكنة ، كما أنه من الممكن للطالب أن ينتقل من كلية لاخرى دون فقد ساعات كثيرة وخاصة اذا كان الطالب قد درس متطلبات الجامعة فى الساعات الدراسية التى نجح فيها .

هـ - يتيح الفرصة للطالب لترك الدراسة والعودة إليها عندما تتاح له الظروف دون فقدان الفترة التى درسها بالكلية ، كما أنه يتيح الفرصة أمام الطلاب الموظفين أو الذين لديهم أعمال ولا يستطيعون التفرغ فى فترة صباحية بالاستفادة من الدراسة المسائية أو فترة الدراسة الصيفية .

و - يساعد هذا النظام على تقوية العلاقة بين الاستاذ والطالب من خلال نظام الارشاد الاكاديمى ، كما يؤدى إلى الاستفادة الكاملة بخبرات الاساتذة والاسترشاد بآرائهم .

ز - يتيح الفرصة للطالب لمتابعة تقدمه فى الدراسة ومدى قدرته على اكمال الدراسة فى مدة أقل من أربع سنوات ، ومعرفة مستواه الاكاديمى من خلال المعدل الفصلى لدرجاته، أو المعدل التراكمى لسنوات دراسته ومن خلال معرفته لعدد الساعات التى أتمها بنجاح وبذلك يتيح الفرصة أمام الطالب لتدريبه وتعويده على القيام بعملية التقويم الذاتى مما يسهم فى نمو شخصيته .

ح - يتسم النظام الادارى الخاص بالساعات الدراسية المعتمدة بالمرونة الادارية التى تسهم فى زيادة فعالية أعضاء هيئة التدريس وزيادة قدرتهم على العطاء والعمل الخلاق.

ط - يساعد النظام على بناء قاعدة واسعة من الثقافة العامة تمكن الطالب من التكيف الاجتماعى وتعده للحياة بجوانبها المختلفة وذلك عن طريق مواد الثقافة العامة فى الخطط الدراسية وعن طريق النشاطات المرافقة للمنهج ، وذلك بتوفير جو صحى اجتماعى وعلمى

وثقافى للتفاعل بين طلاب الكلية بمختلف تخصصاتهم ، وخلق جو من التنافس والابـــداع والتعرف على مجالات التخصص الاخرى وهذا ما ينسجم مع متطلبات الحياة العملية ، حيث توفر الخطط الدراسية مجالا لمتخصص الرياضيات أن يدرس بعض الموادفى اللغات أو العلوم الانسانية الامر الذى يساعد استيعابه لتكامل المعرفة بكل جوانبها (العمرى، ١٩٨٤: ٦ -٧).

ى ـ يؤدى نظام التقويم المستمر والامتحانات الدورية والواجبات المدرسية المستمرة ، وتعـدد معايير التقويم إلى تجنيب الطـالب ما يتعرض له من ارهاق ذهنى وبدنى فى أثناء فـترة الامتحانات فى النظام التقليدى ، كما يعطى صورة واضحة عن مستوى الطالب فى مادة معينة.

ك ـ ان نظام الساعات المعتمدة هو الترجمة الحية والواقعية لفكرة أن القسم هو الوحـدة الاساسية فى التركيب الجامعى ، ويؤدى ذلك الى تخفيف التعقيد الادارى والبيروقراطى داخل الجامعـــة (بلمع ، ١٩٧٨ : ٣١ - ٣٢) .

٧ـ أهم سلبيـــات نظام الساعات الدراسية المعتمـــدة :

يواجه نظام الساعات الدراسية المعتمدة بعض السلبيات التى يوردها منتقدو هذا النظام منهـا :

(١) آلية النظام فى رأى بعضهم جعلت الهدف عند الطالب الحصول على عدد من الساعات المعتمـدة بغض النظر عن المعرفة التى يجنيها من التسجيل للمـــادة .

(٢) حاجة النظام إلى أجهزة تعليمية وادارية وفنية أكثر عددا وكفاءة من أى نظام آخر ، فعمليـــات القيد والتسجيل والتدريس والتقويم تحتاج إلى أطــر كثيرة ومؤهلة على مستوى عال لتقـــوم بمتطلبـــات هذا النظـــام .

(٣) الصعوبة فى استيعاب التعليمات والانظمة والقوانين الخاصة بهذا النظام من الطلاب والاساتـــذة والاداريين فى الجامعة وخاصة مع كثرة الرموز والمصطلحات المستخدمة فى هذا النظام والتى تحتاج إلى تركيز واطلاع ومتابعـــة مستمرة .

(٤) صعوبة نقل الطلاب من وإلى نظام الساعات الدراسية المعتمدة مع نظام السنـــة الدراسيـــة (العمرى ، ١٩٨٤ : ٨) .

(٥) كثرة الابحاث والنشاطات الاجبارية وكثرة الامتحانات .

(٦) قلة أعداد أعضاء هيئة التدريس قد تؤثر فى فعالية تطبيق هذا النظام مع عدم توفر الوقت والجهد اللازمين لاعطاء الرعاية الكاملة واللازمـــة لكل طالب .

(٧) عدم تـــوافر المراجـــــع والكتـــب للطـــــالب والاستـــــاذ .

(٨) ضعف كفاءة بعض المرشدين الاكاديميين .

(٩) عدم فهم الطلاب لنظام الساعات الدراسية المعتمدة وعدم تعودهم عليه وممارسته

(١٠) عدم مناسبة المبانى الجامعية والامكانات المادية المختلفة لمتطلبات النظام (الجاسم ، بستان ، ١٩٨٥ : ٣٥٤ - ٣٥٥) .

(١١) ولقد أوضحت نتائج بعض البحوث إلى حاجة أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون وفق نظام الساعات الدراسية المعتمدة إلى المزيد من الاستقلالية فى الامور التالية :
أ - اختيار الكتب للمقررات الدراسية من قبل عضو هيئة التدريس
ب - قبول أو رفض مشاركة الممتحن الخارجى
جـ - توزيع كل درجات التقويم من قبل عضو هيئة التدريس
د - تحديد ساعات التواجد فى مقر العمل فى حالة عدم وجود مسئوليات .
هـ - تحديد عدد الطلبة المناسب فى المجموعة الدراسية الواحدة ، وكذلك فى مجموعة الارشاد (القوم ، عسكر ، الانصارى ، ١٩٨٥ : ١٣٣) .

(١٢) قد تنشأ عقبات عديدة نظرا لعدم اجراء الدراسة السابقة الكافية والواعية قبل تطبيق النظام وما يصاحب ذلك من استعدادات سواء من حيث توفير أعضاء هيئة التدريس أو عدد القاعات الدراسية أو احتياجات المعامل وكذلك الكتب والمراجع العلمية .

(١٣) عدم وجود تنسيق بين الاقسام العلمية قد يؤدى إلى كثير من التضارب وخاصة فيما يتعلق بالمحاضرات واحتمال قيام بعض الاقسام فى المغالاة بخصوص متطلبات القسم ، كما أن عدم قدرة القسم على طرح المزيد من الساعات الاختيارية يحد من حرية الطالب فى الاختيار.

(١٤) يحتاج هذا النظام إلى تكاليف عالية مرتفعة فى السنوات الاولى لتطبيقه نظرا للاهتمام بالتكنولوجيا التعليمية والحاجة إلى المكتبات والمعامل والانشطة المصاحبة (بلبع ، ١٩٧٨ : ٣٢ - ٣٣) .

(١٥) أوضحت نتائج بعض البحوث التى أجريت فى الجامعات التى تطبق هذا النظام وجود مشكلات تتعلق بدور المرشد الاكاديمى ومشكلات أخرى تتعلق بطبيعة العلاقة الارشادية بين المرشد والطالب وأخرى تتعلق بالخطة الدراسية والجدول الدراسى وتعليمات التسجيل (نشوانى ، الحسن ، ١٩٨٤ : ١٠٠) .

٨ ـ متطلبات تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى التعليم الجامعى

من العرض السابق يمكن ملاحظة أن نظام الساعات المعتمدة يحقق ميزات كبيرة من حيث المرونة والبساطة والملاءمة وتشجيع الطلاب على تنمية شخصياتهم بالاضافة إلى تحسين العملية التعليمية والتربوية نفسها ، وفتح مجال واسع لاعداد كوادر مختلفة من العناصر المؤهلة المتخصصة التى يحتاجها المجتمع وتتطلبها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (بلبع ، ١٩٧٨ : ٣٣) .

ويتطلب الانتقال إلى نظام الساعات المعتمدة بعض التوسع فى الامكانات البشرية والمادية كما يتطلب وقتا زمنيا يكفل تطبيق النظام بالصورة المرضية ولذلك ينبغى توفر بعض المتطلبات الدراسية الاتية :

(١) دراسات فلسفة النظام والمنطلقات والأسس التى يعتمد عليها وتتضمن :

أ ـ التعريف بهوية النظام ،

ب ـ الاهداف التربوية للنظام

جـ ـ الالمام بالنظريات السلوكية والتربوية المرتبطة بالنظام ،

د ـ المنطلقات والأسس التى يعتمد عليها النظام .

هـ ـ مزايا وعيوب النظام .

و ـ متطلبات تطبيق النظام .

(٢) دراسات تتناول طبيعة المهام التى تقوم بها الكوادر البشرية الاساسية فى ظل نظام المقررات وأهمها :

أ ـ وظائف الادارة .

ب ـ وظائف القيد والتسجيل .

جـ ـ وظائف الارشاد .

د ـ وظائف رؤساء الاقسام .

هـ ـ وظائف هيئة التدريس .

كما ينبغى القيام بتدريب من يحتاج إلى تدريب على المهام الجديدة المكلف بها .

(٣) دراسات تتعلق بالأطر التنظيمية واللوائح التى يمكن أن تتضمن :

أ ـ وضع اللوائح والنظم واعداد الخطط الدراسية ومناهجها .

ب ـ استخدام التكنولوجيا التعليمية الحديثة والحاسب الآلى

(٤) دراسات تتعلق بنتائج تطبيق النظام فى الجامعات العربية وأهم العقبات التى واجهت هذا التطبيق ومنها :

أ ـ مشكلات القيد والتسجيل والجداول الدراسية .

ب ـ مشكلات الارشاد الاكاديمى .

جـ ـ مشكلات التقويم .

د ـ مشكلات ادارية أخرى .

هـ ـ مشكلات طلابية متنوعة .

و ـ مشكلات تتعلق بالامكانات والتجهيزات الجامعية .

ز ـ مشكلات تتعلق بتصفية أوضاع الطلاب الذين يدرسون على النظم الاخرى .

خاتمـــــــــــة :

تعرض الفصـل الحالى لمشكلة من المشكلات التى تواجة النظام الجامعى المصرى وهى مشكلـــة النظام الدراسى المطبق حاليـــا وما يواجهـه من مشكلات وما نتج عنـه من سلبيـــار جعلتهيبتعد كثيرا عن النظام الدراسى الجامعى الناجح ، تم عرض البحث لنظام دراســى جديد يبشر تطبيقه بنتائج جيدة قد تـؤدى الى وصول الجامعات المصريـــة الى موقـــــع أفضـــــل مما هى عليه الآن ، ونظام الساعات المعتمدة المقترح يختلف اختلافـــــا جوهريا عن نظام الامام الدراسى ويتطلب تطبيقه توفر بعض المقومات اللازمة ثم عرضهـــا خلال هذا الفصـل كما تم عرض أهم أسس ومتطلبات نظام الساعات المعتمدة والمنطلقـــات التى يستند اليها ومدى مطابقة هذا النظام لخصائص النظام الدراسى الجامعى الجيـــــد ثم فى النهايـــة تم عرض أهم مميزات وسلبيات هذا النظام ٠

المراجـــــــع :

(١) أحمد بستان ، صالح الجاسم : التشعيب فى نظام المقررات فى المدارس الثانوية الكويتيـــة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد الثالث عشر ، العدد الرابـــع ، شتاء ١٩٨٥.

(٢) اسماعيل بحيص ، محمد على بيضون : القبول والتسجيل فى نظام الساعات المعتمدة ،فـــى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، نظام الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمـــى فى التعليم العالى ، المركز العربى لبحوث التعليم العالى ، دمشق ، ديسمبر ١٩٨٤

(٣) اسماعيل محمد صفوت : حفظ السجلات والضبط والمتابعة فى الجامعات المطبقة لنظام الساعات المعتمدة فى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، نظام الساعات المعتمدة والارشاد الأكاديمى فى التعليم العالى ، المركز العربى لبحوث التعليم العالى ، دمشق ،ديسمبر ١٩٨٤ .

(٤) اميل فهمـــى : التعليم فى مصر ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٧٥ .

(٥) خالد العمـــرى : نظام الساعات المعتمدة ، نشأته وتطوره ، المنظمة العربية للتربية والثقافـة والعلوم ، نظام الساعات الدراسية المعتمدة والارشاد الاكاديمى فى التعليم العالـــى المركز العربى لبحوث التعليم العالى ، دمشق ، ديسمبر ١٩٨٤ .

(٦) خالد العمـرى :الارشاد الاكاديمى فى اطار نظام الساعات المعتمدة ، فى المنظمة العربيـــة للتربية والثقافة والعلوم ، نظام الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمى فى التعلـــيم العالى ، المركز العربى لبحوث التعليم العالى ، دمشق ، ديسمبر ١٩٨٤ .

(٧) سعدى أبو صايمه : نماذج من الارشاد الاكاديمى فى نظام الساعات المعتمدة فى المنظمـــة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، نظام الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمى فـــى التعليم العالى ، المركز العربى لبحوث التعليم العالى ، دمشق ، ديسمبر ، ١٩٨٤.

(٨) سليمان الريحانى ، نزيه حمدى : نموذج مقترح للارشاد الاكاديمى فى نظام الساعات المعتمدة فى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، نظام الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمى فى التعليم العالى ، المركز العربى لبحوث التعليم العالى ، دمشق ، ديسمبر ١٩٨٤.

(٩) سيد أحمد التوم ، على عسكر ، محمد الانصارى : استقلالية أعضاء هيئة التدريس فى مجال عملهم وفق نظام المقررات بمعهدى التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت ، مجلـــة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٣ ، العدد ٣ ، خريف ١٩٨٥ .

(١٠) شفيق بلبع : نظام الساعات الدراسية المعتمدة (الوحدات الاساسية) ومدى امكانيةتطبيقه في كليات الصيدلة في الوطن العربي ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد الثالث عشر ، مارس ١٩٧٨.

(١١) صالح الجاسم ، أحمد بستان : التشعيب في نظام المقررات ، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد ١٣ ، العدد ٤ ، شتاء ١٩٨٥ .

(١٢) صلاح حوطر : متطلبات تطبيق نظام الساعات المعتمدة ، قطاع الآداب والعلوم والدراسات الانسانية بالمجلس الاعلى للجامعات ، المؤتمر الاول لتطوير التعليم الجامعي ،القاهرة من ٤/٢٧ حتى ١٩٨٥/٤/٢٩ .

(١٣) ضرار جرادات : الخطط الدراسية والارشاد الاكاديمي في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، نظام الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمي في التعليم العالي ، المركز العربي لبحوث التعليم العالي ، دمشق ، ديسمبر ١٩٨٤ .

(١٤) عاصم الدسوقي : نظام الساعات المعتمدة وامكانية الأخذ به في الجامعات المصرية ،قطاع الآداب والعلوم والدراسات الانسانية ، المجلس الاعلى للجامعات ، المؤتمر الأول لتطوير التعليم الجامعي ، القاهرة ، من ٤/٢٧ حتى ١٩٨٥/٤/٢٩ .

(١٥) عبد الرحمن أحمد الاحمد ، سعد جاسم الهاشل : اعداد الكوادر البشرية لنظام المقررات ، حولية كلية التربية ، جامعة قطر ، السنة الثالثة ، العدد الثالث ، ١٩٨٤ .

(١٦) عبد الرحمن عطيات : استخدام الحاسب الآلي في القبول والتسجيل في جامعة اليرموك في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، نظام الساعات المعتمدة والارشاد الأكاديمي في التعليم العالي ، المركز العربي لبحوث التعليم العالي ، دمشق ، ديسمبر ١٩٨٤.

(١٧) عبد القادر حطاب : تدريب العاملين في أجهزة القبول والتسجيل بالجامعات العربية ،مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد ١٥ ، ١٩٧٩ .

(١٨) عبد القادر رباعي : الارشاد الأكاديمي والتسجيل مشكلات وحلول ، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، نظام الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمي في التعليم العالي ، المركز العربي لبحوث التعليم العالي ، دمشق ، ديسمبر ١٩٨٤ .

(١٩) عبد المجيد نشواتي ، شاهر الحسن : مشكلات الارشاد الاكاديمي في جامعة اليرموك ،في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، نظام الساعات المعتمدة والارشاد الاكاديمي في التعليم العالي ، المركز العربي لبحوث التعليم العالي ، دمشق ، ديسمبر ١٩٨٤.

(٢٠) عبد المنعم شوقي : الجامعة والمجتمع ، المجلس الاعلى للجامعات ، المؤتمر الاول لتطوير التعليم الجامعي بالقاهرة ، ٤/٢٧ - ١٩٨٥/٤/٢٩ .

(٢١) على صالح جوهر : التخطيط لتطبيق نظام الساعات الدراسية المعتمدة في كليات التربيـــة ، ناشـــــــر ، دمياط ، ١٩٨٤ .

(٢٢) على محمد شعيبي : النظم الدراسية بجامعة قاريونس ، مجلة اتحاد الجامعات العربيــــــة العدد السادس عشر ، سبتمبر ١٩٧٩ .

(٢٣) محمد ابراهيم كاظم : التعليم الجامعي في دولة قطر ، بحث مقدم للمؤتمر العام الثالــث لاتحاد الجامعات العربية المنعقد ببغداد، ٢١ - ٢٧ نوفمبر ١٩٧٦، القاهــرة ١٩٧٩،

(٢٤) محمد حمدي النشار : الادارة الجامعية لتطوير والتوقعات - دراسة مقدمة الى المؤتمر العـــام الثالث لاتحاد الجامعات العربية الذى عقد بجامعة بغداد ، نوفمبر ١٩٧٦ .

(٢٥) محمد عزت عبد الموجود وآخرون : أساسيات المنهج وتنظيماته ، دار الثقافة للطباعة والنشـــر ، القاهرة ، ١٩٨١ .

(٢٦) وزارة التربية بالكويت : اللائحة الأساسية لنظام المقررات الدراسية في المدارس الثانويـــة ، هـ - ١٩٨١ .

(٣٢)

المراجـــــع الاجنبية :

Alabama Department Of Education'Minimum Curriculum requirement FOr Preparation Of Middle School Teachers, Montgomery Alabama .

2-Armstrong D.G ., Henson K.T ., Savage T.V., Education,An Introduction, Macmillan Publishing Co., Inc, New-York, Collier Macmillan Publishers, London,1981.

3-Arnove R.F., Comparative Education and World-Systems,Analysis, In Altbach P.G., Arnove R.F.,Kelly G.P., Comparative Education, Macmillan Publishing Co., Inc., 1982.

4-Homerton College , Post graduate Certificate in Education Prospectus, 1988- 1989.

5- Queen,s University faculty of Education Calendar,1988-1989.

6- Negley H.H,Teacher Education and Certification Handbook (Teach) Rules 46-47, Indiana Department of Public instruction, 1976.

7- Samford University Bulletin/Catalog,Birmingham,Alabama 3522g, Volume 147,No,3,September 1988,